المركز الديمقراطي العربي

العدالة المناخية وحماية الانسانية

"مبادئ& حقوق &تحديات&جهود دولية"

تأليف: د. امل فوزي احمد عوض

2023

العدالة المناخية وحماية الانسانية "مبادئ &حقوق& تحديات &جهود دولية"

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Climate justice and the protection of humanity

"Principles & Rights & Challenges & International Efforts"

VR . 3383 - 6789. B

DEMOCRATIC ARAB CENTER
Germany: Berlin
http://democraticac.de

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادةإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : العدالة المناخية وحماية الإنسانية
" مبادئ & حقوق & تحديات & جهود دولية "

تأليف: د. أمل فوزي أحمد عوض

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار

تنسيق : د. ليلى شيباني

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6789 . B

الطبعة الأولى

2023م

العدالة المناخية وحماية الانسانية

"مبادئ & حقوق &تحديات& جهود دولية"

تأليف

د. امل فوزي احمد عوض

دكتوراه في القانون / كلية الحقوق / جامعة عين شمس

رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات - كلية التربية الفنية - جامعة حلوان

2023

الملخص :

أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ،ويسعى منهج العدالة المناخية إلى التوفيق بين اعتبارين:

الأول: ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

الثانى: الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل.

فالعدالة المناخية ما هى إلا مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تأثرت من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة من جهة كما انها تعيد التوازن والحفاظ على حقوق الانسان من جهة أخرى ، ولكن كيف سيكون ذلك وسط العديد من التحديات والفوارق بين العدالة المناخية ومبادئها ، وحقوق الانسان وتطبيقها بالواقع المعاصر ؟؟؟؟

الكلمات المفتاحية :

البيئة ؛العدالة المناخية؛ تغير المناخ؛ العدالة البيئية؛ مبادئ ؛ حقوق الإنسان ؛الجهود الدولية ؛ الاحتباس الحرارى ؛ الوقود الاحفورى .

Summary:

Climate justice has become one of the most important and high-profile issues on international agendas, particularly those related to climate change issues. The climate justice approach seeks to reconcile:

I: The need to mitigate and reduce greenhouse gas emissions

Second: The need to change inherited systems of material extraction, transport, distribution, power generation, goods production, service delivery, consumption methods, disposal methods and financing.

Climate justice is only a combination of human rights and climate change. human rights ", where it aims primarily to protect human rights that have been affected by climate change, Climate justice is therefore the best way to achieve a fair distribution of burdens and costs between developed, industrial and poor countries on the one hand. It also rebalances and preserves human rights on the other. But what will that be like amidst many challenges and differences between climate justice and its principles, and human rights and their application in today's realities???

Keywords:

The environment; Climate "; Climate change; Environmental justice; Principles; Human rights efforts; international; Heat warming; Fossil fuels.

المقدمة

تشكل التغيرات المناخية التى يواجهها العالم اليوم تحديا هائلاً للتنمية، حيث شهدت جميع القارات خلال الخمسة العقود الماضية تقلبات مناخية كبرى كانت ولا تزال موضوعاً للعديد من الدراسات حول حدتها واستمرارها. لقد صاحب ظاهرة الاحتباس الحرارى انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية فى ظل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفايات مما يعمل على إضعاف التنمية ، وأصبحت الأرض تخضع ليس فقط للتغيرات المناخية الطبيعية ولكن أيضا للتغييرات الناتجة عن الأنشطة البشرية بما يزعزع استقرار الأنظمة البيئية ويتسبب فى عدة كوارث طبيعية مدمرة كالأعاصير، وذوبان الجليد، واختلال معدل الهطول المطرى، والفيضانات، والانهيارات الأرضية والجفاف الحاد ....إلخ .

ولقد لعبت الثورة الصناعية القائمة على الوقود الأحفورى فى القرنين الماضيين دورًا خطيرًا فى إحداث حالة من التلوث لم يسبق أن تعرض كوكب الأرض إليها. قامت هذه الثورة على عصب مهم وهو البترول والفحم والغاز وذلك كمصدر طاقة أساسى للحركة أو الإضاءة أو التدفئة وعمل القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والنقل والخدماتية الأخرى. وقد نتج عن تلك الأنواع غازات تعمل على حبس الحرارة وتمنع عودتها إلى الفضاء الخارجى كما يوجهها النظام الطبيعى مثل ثانى أوكسيد الكربون وهذا من أهم أسباب تغير المناخ المعروفة حالياً . وعملت تلك الغازات على رفع حرارة الكوكب درجة مئوية واحدة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، مما تسبب فى تغيرات عميقة فى النظم البشرية والطبيعية .

هذا ويعد تغير المناخ فى حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب[1]:

أولا : ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلى الإجمالى الأكبر والأفراد ذوى المستوى الأعلى هم الأكثر مساهة فى انبعاثات غازات الدفيئة.

ثانياً: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة أولئك الذين كانوا أقل مسئولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية .

ثالثاً: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة فى عملية صنع القرار التى ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف .

مشكلة البحث :

إن تغير المناخ فى الأساس قضية تنمية فهو يهدد بتفاقم معدلات الفقر ويضر بالنمو الاقتصادى وتؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء وبالحدة نفسها. لقد كان للدول الصناعية السبق التاريخى فى التصنيع وبالتالى الإضرار بالغلاف الجوى وتتحمل معظم المسؤولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعتبر الدول النامية الأكثر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغى أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة فى التصدى لتغير المناخ وهو ما يعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة. ولا يوجد اتفاق دولى حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع حقيقللمنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث (التخفيف) أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

[1] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،المقالة 2، المجلد 9، العدد (8) اكتوبر 2020، أكتوبر 2020، الصفحة 100-132،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2020.31896.1019/10.21608،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

فالعدالة المناخية ما هى إلا مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تأثرت من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة من جهة كما انها تعيد التوازن والحفاظ على حقوق الانسان من جهة أخرى ، ولكن كيف سيكون ذلك وسط العديد من التحديات والفوارق بين العدالة المناخية ومبادئها ، وحقوق الانسان وتطبيقها بالواقع المعاصر ؟؟؟؟

أسئلة البحث:

- ما المقصود بالعدالة المناخية وما أسسها النظرية؟
- ماهية العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي؟
- وهل تتحقق فقط بين الدول وبعضها أم تنسحب إلى الأشخاص، والنوع والأجيال؟
- كيف تقبل البلدان المتقدمة الالتزام الأخلاق لتحقيق العدالة المناخية؟
- هل العدالة تتحقق فى وضع سياسة المناخ أم فى المخرجات؟
- ما موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية؟
- ما موقف بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية؟
- كيف كانت قمة cop27 ؟ وماهى أهم نتائجها ؟؟؟

ثالثًا: منهج البحث:

سوف نستخدم المنهج الوصفى بطريقته العلمية الاستقرائية والتحليلية .

رابعًا: خطة البحث:

سوف نعرض لقضية العدالة المناخية ومبادئها وتحدياتها على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية العدالة المناخية

المبحث الأول :تعريف العدالة المناخية

المبحث الثاني : العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي

المبحث الثالث :مبادئ العدالة المناخية

المبحث الرابع:التغير المناخى والاحتباس الحرارى

المبحث الخامس:التغير المناخى و اللجوء البيئي

الفصل الثاني: الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية

المبحث الأول:الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ

المبحث الثانى:كيف شكلت العدالة المناخية المفاوضات الدولية؟

المبحث الثالث:الجهود الدولية وتداعيات العدالة المناخية

المبحث الرابع:الجهود الدولية وحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري

المبحث الخامس:الجهود الدولية وحماية ضحايا اللجوء البيئي

المبحث السادس:التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي

الفصل الأول

ماهية العدالة المناخية

تمهيد:

من المسلم به أن مصطلح العدالة المناخية[2] يُعد مصطلح حديث[3]؛ حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا الاتفاقيات الدولية منذ عام 1992م، وتحديدًا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[4].

وستسعى الباحثة من خلال هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على تعريف واضح ومحدد لمصطلح العدالة المناخية، ونعرض لمبادئها ثم نبين هل توجد علاقة بين العدالة المناخية وتغير المناخ، وبين تغير المناخوالاحتباس الحرارى ،وبين تغير المناخ و اللجوء البيئى و تأسيسًا على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول :تعريف العدالة المناخية

المبحث الثاني : العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي

المبحث الثالث :مبادئ العدالة المناخية

المبحث الرابع:التغير المناخى والاحتباس الحرارى

المبحث الخامس:التغير المناخى و اللجوء البيئي

[2] العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، المقالة 11، المجلد 16، العدد 15، يوليو 2022، الصفحة 345-368،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2022.146398.1191/10.21608

[3] لقد بدأ مفهوم العدالة المناخية يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة في العالم الغربي، وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته كالعدالة المناخية الآن، ومبادرة العدالة المناخية، والشبكة الدولية البيئية، والقاسم المشترك بين كل ذلك، هو أن كل أعضاء المجتمع الدولي لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وأداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار، وهذا هو الرهان الحقيقي للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى الاقتصاد الأخضر وعدالة التوزيع والعطاء بين كل مكونات المجتمع الدولي البيئي.

انظر: عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية- آفاق- تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م، ص35.

[4] للمزيد من التفاصيل انظر:

.UNEP-LEAP: climate justice, https://leap.unep.org/knowledge/glossary/climate-justice, (Accessed in 13-6-2022)

المبحث الأول

تعريف العدالة المناخية[5]

عقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام 2000م في "Hague" في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، والمؤتمر قرر بأن التغير المناخي هو قضية حقوق، ثم توالت المؤتمرات وظهرت المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية التي ظهرت عام 2009م، وقد طرحت شعار "**تغير النظام لا تغير المناخ**"، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغيرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي.

وتمثل العدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، والعدالة المناخية كعدالة كونية هي أن المسئولية التاريخية عن الجزء الكبير من انبعاثات الغازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية في المركز الرأسمالي العالمي Core، فعلى سبيل المثال عإدات الإنتاج والاستهلاك للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة استمرت في تهديد بقاء البشرية والتنوع الحيوي كونيًا، وقد استعمل مصطلح العدالة المناخية لدراسة التغير المناخي كقضية أخلاقية .

وإذا نظرنا إلى مصطلح العدالة المناخية نجد أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح العدالة المناخية، ولكنها تندرج تحت مفهوم العدالة البيئية، ولقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

"تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعًا لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث".

"المعاملة العادلة لجميع البشر والتحرر من التميز، مع خلق مشاريع والسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التميز".

ويرى آخرون أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساسًا لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، وتدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية".

"العدالة المناخية هي أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على رفاة البشر للأفراد والجماعات بالعدل أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع".

وتأسيسًا على ما سبق ترى الباحثة أن العدالة المناخية تعد مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررًا من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول فيها .

[5] https://jocu.journals.ekb.eg/article_248956.html?fbclid=IwAR07bUUDfvSGdSEp3Iaq2j2nG-N2xXlo9bed1PJUG3HKvk6YGGvhO_RNfNs

المبحث الثاني

العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي[6]

قبل توضيح العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي، نود الإشارة أولاً إلى مفهوم التغير المناخي، ثم نشير إلى مدى توافر العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم التغير المناخي[7]:

لقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح التغير المناخي ، ولكن دون الدخول في تفاصيل هذه التعاريف إلا أنه يمكن القول بأنه تم تعريف مصطلح التغير المناخي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ حيث عرفته بأنه "التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة".

ثانيًا: علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي[8]:

إن تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على رفاة البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية، فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير المناخ الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقلية والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الأكثر تضررًا من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة.

وفي إطار ظاهرة التغير المناخي يمكن القول بأن قضية العدالة المناخية تثير ثلاثة قضايا يمكن إجمالها على النحو التالي:

- **قضية العدالة بين الدول:**

إذا نظرنا إلى قضية التغير المناخي نجد أن هناك عدم عدالة بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة في هذه الظاهرة، ومن ثم فلا يوجد عدالة توزيعية بين الدول الكبرى والدول الفقيرة، ولا عدالة تعويضية؛ فعلى الرغم من أن الدول الكبرى المتسببة في حدوث الظاهرة، ومع ذلك فإن الدول الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر.

- **قضية العدالة بين الأجيال:**

مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد انتهاك للعدالة بين الأجيال.

- **قضية العدالة الاجتماعية:**

يشكل تغير المناخ تحديًا صعبًا للعدالة الاجتماعية؛ فالأشخاص ليسوا متساويين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية "النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية ..."؛ لأنها الأقل جاهزية ماليًا واقتصاديًا لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضررًا من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة

---

[6] العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، مرجع سابق .

[7] https://jocu.journals.ekb.eg/article_248956.html?fbclid=IwAR07bUUDfvSGdSEp3Iaq2j2nG-N2xXlo9bed1PJUG3HKvk6YGGvhO_RNfNs

[8] المرجع السابق.

والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية ، وتخلص الباحثة إلى أن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب:

أولاً: ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوى المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة.

ثانيًا: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة فأولئك الذين كانوا أقل مسئولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية.

ثالثًا: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف.

من السهل ألّا نولي اهتمامًا كافيًا بكوكبنا حتى نرى التكلفة البشرية لتدهوره: الجوع والتهجير والبطالة والمرض والوفيات فملايين البشر يعانون بالفعل من التأثيرات المفجعة لكوارث الطقس الشديدة التي يفاقمها تغير المناخ- بدءًا من الجفاف الذي يدوم فتراتٍ طويلةً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وصولًا إلى الأعاصير المدارية المدمرة التي تكتسح جنوب شرق آسيا، والكاريبي والمحيط الهادي. فقد تسببت درجات الحرارة الشديدة في موجات حر قاتلة في أوروبا، وحرائق غابات في كوريا الجنوبية، والجزائر وكرواتيا. وكانت هناك فيضانات شديدة في باكستان، بينما ترك الجفاف الشديد والمطول فيمدغشقر مليون شخص أمام فرص محدودة جدًا للحصول على غذاء كافٍ.

إن الدمار الذي يسببه تغير المناخ، وسيستمر في التسبب فيه، هو بمثابة إنذار خطير للبشرية.لكن لا يزال هناك وقت. تحذر الهيئة العلمية الرائدة في العالم لتقييم تغير المناخ – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)– من أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية يجب أن "تبلغ ذروتها قبل 2025 على أبعد تقدير، وأن يتم تخفيضها بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030 إذا أردنا أن نحد من ارتفاع درجات الحرارة عالميًا إلى ما أقصاه 1,5 درجة مئوية وتجنب وقوع كارثة حقيقية.

يتعين التحرك على نطاق واسع فورًا، لكن يجب ألا تبرر هذه الحاجة الملحة انتهاك حقوق الإنسان فلقد كشفت الآثار المأساوية لتغير المناخ بوضوح محبط، مدى تكامل البيئة الصحية مع التمتع بجميع حقوقنا الأخرى.

المطلب الاول

كيف يؤثر تغير المناخ في حقوق الإنسان؟

ترتبط حقوق الإنسان ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ بسبب تأثيره ليس على البيئة فحسب، بل على رفاهيتنا أيضًا. وستستمر آثاره في الازدياد والتردي مع مرور الزمن، وستتسبب بالتخريب للأجيال الحالية والمستقبلية ،ولهذا فإنه قد يكون تقاعس الحكومات عن اتخاذ إجراءات لمواجهة تغيّر المناخ، في ظل أدلة علمية دامغة، أفدح انتهاك لحقوق الإنسان لمختلف الأجيال في التاريخ.

- **تغير المناخ والحق في الحياة :**

لدينا جميعًا الحق في الحياة والعيش بحرية وأمان. لكن تغير المناخ يهدد حياة وسلامة المليارات من البشر على هذا الكوكب. ويظهر المثال الأشد وضوحًا من خلال الأحداث المتعلقة بالأحوال الجوية البالغة الشدة، مثل: العواصف، والفيضانات، وحرائق الغابات. لكن، هناك الكثير من الطرق الأخرى الأقل وضوحًا التي يهدد من خلالها تغيّر المناخ حياة البشر. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يودي تغيّر المناخ بحياة 250000 شخص في السنة بين عامي 2030 و2050

- **تغير المناخ والحق في الصحة :**

لدينا جميعًا الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية ، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، فإن الآثار الصحية الرئيسية لتغير المناخ ستشتمل على زيادة مخاطر الإصابة والمرض والوفاة بسبب موجات الحر والحرائق الأكثر حدة، من بين أمور أخرى؛ وزيادة خطر نقص التغذية نتيجة لانخفاض إنتاج الأغذية في المناطق الفقيرة؛ وزيادة مخاطر الأمراض التي تنقلها الأغذية والمياه، والأمراض المنقولة عن طريق النواقل. إن الأشخاص، وخاصة الأطفال، الذين يتعرضون لأحداثٍ صادمةٍ نفسيًا كالكوارث الطبيعية التي يفاقمها تغير المناخ، يمكن أن يعانوا من اضطرابات إجهاد ما بعد الصدمة.

- **تغير المناخ والحق في السكن :**

لدينا جميعًا الحق في مستوى معيشة لائق لنا ولأُسرنا، بما في ذلك السكن اللائق. لكن الأحداث المناخية شديدة القساوة المرتبطة بتغير المناخ، مثل الفيضانات، وحرائق الغابات، سبق أن بدأت تدمر منازل البشر وتهجّرهم. كما يمكن للجفاف أن يؤدي إلى تغييرات ضارة كبيرة في البيئة بينما يهدد ارتفاع مستويات مياه البحار منازل الملايين من البشر في المناطق المنخفضة في كافة أرجاء العالم.

- **تغير المناخ والحق في المياه والصرف الصحي :**

لدينا جميعًا الحق في المياه المأمونة والصرف الصحي الذي يضمن بقائنا بصحة جيدة. لكن ثمة مجموعة من العوامل: مثل ذوبان الثلوج والجليد، وانخفاض معدل هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات مياه البحر، سوفتؤثر في جودة وكمية الموارد المائية فهناك حاليًا 785 مليون شخص لا يتمكّنون من الحصول على مصدر للمياه أو الصرف الصحي يكون على الأرجح آمنًا، وتغير المناخ سيجعل هذا الأمر أسوأ.

المطلب الثانى

ما الذي يسبّب تغيّر المناخ؟

يرجع اسباب تغير المناخ فى الاغلب والأعم بناء على تقارير منظمة الصحة العالمية ، والهيئة العلمية الرائدة في العالم لتقييم تغير المناخ – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الى :

1. حرق الوقود الأحفوري
2. الزراعة وإزالة الغابات
3. تغيير غاية استخدام الأراضي

لطالما شهد الكوكب تقلبات كبيرة في متوسط درجات الحرارة إلا أنه في الفترة الحالية، ترتفع درجة الحرارة بسرعة أكبر من أي وقت مضى ،ولقد أدت الأنشطة التي هي من صنع الإنسان إلى زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي والتى تتسبب في زيادة متوسط درجة حرارة كوكبنا بمعدل سريع جدًا بحيث يتعذر على الكائنات الحية التكيف معها.

يُعد حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز مصدرًا لمعظم الانبعاثات لجميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا. وهو يُعدّ مصدر أكثر من 70 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

وتقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ما يقرب من ربع إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة مصدرها الزراعة والحراجة (23 في المائة)، مما يجعلها ثاني أعلى مصدر للانبعاثات بعد قطاع الطاقة. يأتي حوالي 40 في المائة من هذه الانبعاثات من عملية الهضم الطبيعية التي تحدث في الحيوانات المجترة مثل الماشية والأغنام والماعز. ويشكل استخدام الأراضي، وتغيير غاية استخدام الأراضي مثل إزالة الغابات، وتدهور الغابات، وحرائق الغابات، مصدرًا خطيرًا لانبعاثات غازات الدفيئة ، وكثيرًا ما ترتبط هذه الأنشطة مثل تحويل مناطق الغابات إلى أراضي للرعي لأغراض تربية الماشية التجارية، وإنتاج محاصيل الأعلاف مثل الصويا، ومزارع زيت النخيل، ارتباطًا وثيقًا بنظم الأغذية الزراعية الصناعية.

(تقولون إنكم تحبون أبناءكم أكثر من أي شيء آخر، ومع ذلك تسرقون مستقبلهم أمام أعينهم جهارًا نهارًاغريتا ثانبيرغ، ناشطة في مجال المناخ ومؤسِسة "الإضراب المدرسي من أجل المناخ"

المطلب الثالث

من هم الأشخاص الأكثر تأثرًا بتغير المناخ؟

إن تغير المناخ يلحق الضرر بنا جميعًا، وسيظل يلحق بنا الأذى ما لم تتخذ الحكومات إجراءات لمواجهته. غير أن آثاره على الأرجح أن تكون أشد حدة بالنسبة لمجتمعات ومجموعات معينة، فضلًا عن تلك الفئات التي هي أصلًا محرومة ومعرضة للتمييز بشكل عام. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **الشعوب في الدول النامية، وخاصة البلدان الساحلية والدول الجزرية الصغيرة :**

على الصعيد الوطني، أولئك الموجودون في البلدان الأقل ثراءً، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة، والبلدان الأقل تقدمًا، سيكونون من بين أكثر المتضررين من تغير المناخ وهم بالفعل كذلك حاليًا فغالبًا ما يكون أولئك الذين يساهمون بأقل قدر في تغير المناخ هم الأشد تضررًا.

لا يرجع هذا فقط إلى تعرضهم للكوارث المتصلة بالمناخ، ولكن أيضًا إلى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تزيد من آثار تلك الأحداث. وعلى وجه الخصوص، أدت العواقب الدائمة للاستعمار، وإرثه المتمثل في التوزيع غير المتكافئ للموارد بين البلدان، إلى تقليل قدرة البلدان المتدنية الدخل على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ.

باكستان، التي شكلت انبعاثاتها نحو 0,4 في المائة من الانبعاثات التاريخية منذ عام 1959، مدرجة كواحدة من أشد الأماكن تأثرًا بالمناخ في العالم، وفقًا للنتائج المشتركةمن قبل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وتسببت الفيضانات، في عام 2022 وحده، في وقوع 1600 حالة وفاة على الأقل، وكلفت البلاد 10 مليار دولار أمريكي.

- **المجتمعات المحلية التي تعاني من العنصرية البيئية :**

إن آثار تغير المناخ والتلوث المرتبط بالوقود الأحفوري تسري أيضًا على أسس عرقية عندما تميز عملية صنع السياسات البيئية ضد الأشخاص الملونين والمجتمعات الأخرى التي تواجه التمييز العرقي والديني واللغوي، أو تستبعدهم من الأدوار القيادية في الحركة البيئية.

ففي أميركا الشمالية، المجتمعات الأفقر من الملوّنين هي التي تضطر إلى حد كبير إلى تنفّس الهواء السّام لأن احتمال أن تقع أحياؤها قرب محطات الطاقة والمصافي أكبر. إنهم يعانون من معدلات أعلى بشكل ملحوظ من أمراض الجهاز التنفسي والسرطانات. والأمريكيون الأفارقة هم أشد عرضة بثلاث مراتللموت بسبب التلوث الجوي من إجمالي سكان الولايات المتحدة.

- **النساء والفتيات المهمشات :**

غالبًا ما تقتصر أدوار النساء والفتيات على الأدوار والوظائف التي تجعلهن أكثر اعتمادًا على الموارد الطبيعية. ولأنهن يواجهن عقبات في الحصول على الموارد المالية أو التقنية أو يُحرمن من ملكية الأراضي، فإنهن أقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ، ممّا يجعلهنّ أكثر تأثرًا بتأثيرات الأحداث ذات الصلة بالمناخ لأنهنّ أقل قدرة على حماية أنفسهنَّ في مواجهة تغير المناخ، وسيجدنَ صعوبة أكبر في التعافي من تأثيراته.

- **الأطفال :**

يعاني الأطفال والشبان أصلًا بسبب احتياجاتهم الفسيولوجية والتنموية وهذا يعني، على سبيل المثال، أن التهجير القسري الذي تعاني منه المجتمعات المحلية، ويؤثر على مجموعة كبيرة من الحقوق – بدءًا من المياه، والصرف الصحي، والطعام، وصولاً إلى المسكن اللائق والصحة، والتعليم، والتنمية – سيضرّ على الأرجح بالأطفال على نحوٍ خاص.

المبحث الثالث

مبادئ العدالة المناخية

تربط العدالة المناخية بين حقوق الإنسان والتنمية لتحقيق نهج محوره الإنسان، وحماية حقوق أكثر البشر ضعفا وتقاسم أعباء وفوائد تغير المناخ وآثاره بشكل منصف وعادل حيث تسترشد العدالة المناخية بالعلم ، وتستجيب للعلم وتعترف بالحاجة إلى الإشراف العادل على موارد العالم.

تسترشد العدالة المناخية بالمبادئ الأساسية ، وتكرس نفسها للعمل من أجل تحقيق رؤيتها لعالم يشارك في النهوض بالعدالة المناخية فلقد تم تطوير مسودة المبادئ ومناقشتها بناء على الفهم المشترك للمبادئ والمفاهيم والفرص الرئيسية التي تم تحديدها في اجتماع لمجموعة صغيرة من الأشخاص من جميع أنحاء العالم الذين كانوا يعملون على قضايا العدالة المناخية ،و تم دعم الاجتماع من قبل مؤسسة روكفلر براذرز في بوكانتيكو في يوليو 2011.

وهذه المبادئ متجذرة في أطر القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان ولا تتطلب فتح أي أرضية جديدة من جانب أولئك الذين ينبغي، باسم العدالة المناخية، أن يكونوا على استعداد لمواجهتها.

اعتمد المجلس المبادئ التالية للعدالة المناخية وهي[9] :

- احترام وحماية حقوق الإنسان
- دعم الحق في التنمية
- ضمان أن تكون القرارات المتعلقة بتغير المناخ تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة
- تسليط الضوء على المساواة والإنصاف بين الجنسين
- تسخير القوة التحويلية للتعليم من أجل الإشراف على المناخ
- استخدام الشراكات الفعالة لضمان العدالة المناخية

وهو ما سنفصل له على النحو التالى[10] :

- **احترام وحماية حقوق الإنسان**

ويوفر الإطار الدولي للحقوق خزانا لتوفير الضرورات القانونية التي يمكن من خلالها تأطير الاستجابات المناسبة أخلاقيا لتغير المناخ ، المتأصلة في المساواة والعدالة .

وتوجه فكرة حقوق الإنسان المجتمعات نحو القيم المتفق عليها دوليا التي يمكن التفاوض حولها بشأن العمل المشترك ومن ثم العمل على أساسها،وتوفر معايير حقوق الإنسان عتبات دنيا قيمة ، محددة قانونا، وتحظى بتوافق واسع النطاق في الآراء بشأنها حيث إن ضمان الحقوق الأساسية المتأصلة في احترام كرامة الشخص الذي هو في صميم هذا النهج يجعله أساسا لا غنى عنه للعمل على العدالة المناخية .

- **دعم الحقفي التنمية**

إن الفجوة الشاسعة في الموارد بين الأغنياء والفقراء، والتي تتجلى في الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب وأيضا داخل العديد من البلدان (الشمال والجنوب على حد سواء) هي أعمق ظلم في عصرنا. هذا الفشل في عدالة الموارد

[9] https://www.mrfcj.org/principles-of-climate-justice/?fbclid=IwAR36CssPCvuHDOMQqcHwIpSJlHffVJJFoR6T3R1p1zjuIXxxKTWZD1rW5s

[10] https://www.mrfcj.org/principles-of-climate-justice/?fbclid=IwAR36CssPCvuHDOMQqcHwIpSJlHffVJJFoR6T3R1p1zjuIXxxKTWZD1rW5s

يجعل من المستحيل على مليارات البشر أن يعيشوا حياة كريمة، وهو نوع من فرص الحياة التي ينبغي أن يجعل الالتزام بالمساواة الحقيقية ضروري للغاية .

ويسلط تغير المناخ الضوء على هذه الفجوة في المساواة ويفاقمها. كما أنه يوفر للعالم فرصة ، ويسلط تغير المناخ الضوء على ترابطنا الحقيقي ويجب أن يؤدي إلى نموذج جديد وقائم على الاحترام للتنمية المستدامة، كما يستند إلى الحاجة الملحة لتوسيع نطاق التكنولوجيات الخضراء ونقلها ودعم الاستراتيجيات المنخفضة الكربون القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لصالح أشد البشر فقرا حتى تصبح جزءا من الجهود المشتركة المبذولة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ .

- **تقاسم الفوائد والأعباء بشكل منصف**

ويجب توزيع الفوائد والأعباء المرتبطة بتغير المناخ وحله توزيعا عادلا ، وهذا ينطوي على قبول المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة ،ويجب على أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة ومعظم القدرة على العمل أن يخفضوا الانبعاثات أولا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين استفادوا وما زالوا يستفيدون من الانبعاثات في شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة الثروة، ولا سيما في البلدان الصناعية، عليهم التزام أخلاقي بتقاسم المنافع مع أولئك الذين يعانون اليوم من آثار هذه الانبعاثات، ومعظمهم من الأشخاص الضعفاء في البلدان النامية كما يجب أن تتاح للاشخاص في البلدان المنخفضة الدخل إمكانية الوصول إلى فرص التكيف مع آثار تغير المناخ وتبني التنمية منخفضة الكربون لتجنب الأضرار البيئية في المستقبل .

- **ضمان أن تكون القرارات المتعلقة بتغير المناخ تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة**

إن فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار العادلة والخاضعة للمساءلة والمفتوحة والخالية من الفساد ضرورية لنمو ثقافة العدالة المناخية ،ويجب الاستماع إلى أصوات أشد الفئات تعرضا لتغير المناخ والعمل على أساسها فالممارسة الدولية الجيدة شرط الشفافية في صنع القرار، والمساءلة عن القرارات التي تتخذ ، ويجب أن يكون من الممكن ضمان أن ينظر إلى تطورات السياسات وتنفيذ السياسات في هذا الميدان على أنها مستنيرة بفهم احتياجات البلدان المنخفضة الدخل فيما يتعلق بالعدالة المناخية، وأن تكون هذه الاحتياجات مفهومة ومعالجة على النحو الملائم.

ويجب تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات المتعلقة بتغير المناخ المتخذة في مجموعة من المحافل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى التجارة وحقوق الإنسان والأعمال التجارية والاستثمار والتنمية بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة : فالفقر لا يمكن أبدا أن يكون ذريعة لفشل الحكومة في هذا المجال.

- **تسليط الضوء على المساواة والإنصاف بين الجنسين**

يجب تسليط الضوء على البعد الجنساني لتغير المناخ، وبالتالي العدالة المناخية فتختلف آثار التغيرات المناخية بين النساء والرجال، حيث من المرجح أن تتحمل المرأة العبء الأكبر في حالات الفقر.

ويجب أن تسمع أصوات النساء وأن تدعم أولوياتهن كجزء من العدالة المناخية ففي العديد من البلدان والثقافات، تحتل المرأة موقع الصدارة في التعايش مع واقع المظالم الناجمة عن تغير المناخ فهم يدركون تماما أهمية العدالة المناخية في المساهمة في الاعتراف بالحق في التنمية، ويمكنهم أن يضطلعوا بدور حيوي كعوامل للتغيير داخل مجتمعاتهم .

- **تسخير القوة التحويلية للتعليم من أجل الإشراف على المناخ**

وتدعم القوة التحويلية للتعليم المبادئ الأخرى ، مما يجعل اعتمادها الناجح أكثر احتمالا ويغرس في الثقافات وعيا أعمق بحقوق الإنسان والعدالة المناخية مما هو موجود حاليا ،ولتحقيق الاستقرار المناخي سيتطلب تغييرات جذرية في نمط الحياة والسلوك ، والتعليم لديه القدرة على تزويد الأجيال القادمة بالمهارات والمعرفة التي سيحتاجون إليها للازدهار. والبقاء على قيد الحياة.

وفضلا عن كون التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان تم تطويره بالفعل في الإطار الدولي للحقوق المشار إليها أعلاه، فإنه لا غنى عنه للمجتمع العادل حيث إنه يجذب أولئك الذين يتلقونه نحو فهم أكمل للعالم عنهم ، ويعمق وعيهم بأنفسهم وبمن حولهم، وإذا تم ذلك بشكل جيد، فإنه يدعو إلى التفكير في الأخلاق والعدالة التي تجعل المتعلمين تعليما جيدا مواطنين صالحين أيضا، سواء في دولتهم الأصلية أو (في هذه الأوقات العالمية) في العالم أيضا .

يمكن أن يؤدي التعليم البيئي في مدرسة أو كلية أو جامعة فعالة متعددة التخصصات إلى زيادة الوعي بتغير المناخ ، مما ينتج رؤى جديدة ليس فقط على المستوى العلمي ولكن أيضا على المستوى الاجتماعي والسياسي ،ويمكن أيضا تحقيق التعليم خارج النظام الرسمي، من خلال النشاط العام، وعلى نحو متزايد، النشاط الافتراضي (أي القائم على شبكة الإنترنت). إن التعلم المطلوب لرؤية تغير المناخ من حيث العدالة لا يمكن أن يتم في المدارس والجامعات وحدها: **إنهامسؤولية مدى الحياة وبالتالي التزام**.

- **استخدام الشراكات الفعالة لضمان العدالة المناخية**

يشير مبدأ الشراكة في اتجاه حلول لتغير المناخ يتم دمجها داخل الدول حيث تتطلب العدالة المناخية اتخاذإجراءات فعالة على نطاق عالمي والتي تتطلب بدورها تجميع الموارد وتبادل المهارات في جميع أنحاء العالم فقد تظل الدولة القومية اللبنة الأساسية للنظام الدولي ولكن بدون الانفتاح على تحالفات الدول ومصالح الشركات والعناصر داخل المجتمع المدني فالعدالة المناخية يجب أن ينطوي ذلك أيضا على الشراكة مع أولئك الأكثر تأثرا بتغير المناخ والأقل قدرة على التعامل معه بشكل كاف - الفقراء والذين يعانون من نقص الموارد.

المبحث الرابع

التغير المناخي والاحتباس الحراري

المطلب الأول

الإطار العام لظاهرة الاحتباس الحراري[11]

تزايد الاهتمام العالمي بحماية المناخ في العقود الأخيرة، فكانت ردة فعل ضرورية من المجتمع الدولي لمواجهة أهم مشاكله المتمثلة في تلوث وتغير المناخ بكل صوره وأشكاله الناتجة عن أنشطة الإنسان اللامدروسة، مسببة آثار سلبية مؤدية إلى خسائر ومخاطر تهدد فيها استمرار الحياة، لذلك لابد من إعطاء إطار مفاهيمي للاحتباس الحراري وأسباب حدوث هذه الظاهرة والنتائج التي أحدثتها، بالإضافة إلى الحديث عن الآليات القانونية لمواجهة الاحتباس الحراري.

الفرع الأول

تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري وأسباب حدوثها

الاحتباس الحراري ظاهرة عالمية تتمثل في ازدياد درجة حرارة الأرض، هذا الاحتباس هو نتيجة ارتفاع مفرط للغازات الدفيئة، ويعد أول من تحدث على ظاهرة الاحتباس الحراريهو العالم الكيميائي السويدي سفاتتي أرينوس، وأصبح اليوم الحديث عن هذه الظاهرة يحظى بأهمية بالغة، لما لها من دور في تغير المناخ.

يعرف المناخ بأنه مجموع العوامل والظروف المهيمنة على الوسط الطبيعي للكرة الأرضية، وتعد الشمس المصدر الوحيد للطاقة المنظمة لمناخ الأرض، كما أن أشعة الشمس ليست واحدة على سطح الأرض، فهي تقل في المناطق القطبية، وتزداد في المناطق الاستوائية، ويؤدي هذا الاختلاف في درجة الحرارة إلى حدوث الرياح، التي تقوم بدورها بإعادة توزيع الحرارة والرطوبة حول الكرة الأرضية[12].

ويعرف المناخ حسب منضمة الأمم المتحدة على انه حالة الجو مدة طويلة قد تمتد من شهر أو فصل أو سنة أو عدة سنوات بعد أخذ قياسات الطقس يوميا وعمل متوسط لها، بينما الطقس يدل على حالة الجو في يوم محدد او عدة أيام فقط فمثلا نقول أن الطقس في بلد ما بارد أو غائم بينما الطقس في هذه البلدة اليوم حار صيفا وبارد شتاء.يعزى تغير المناخ بصورة مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة.[13]

ويعرف البعض الاحتباس الحراري بأنه ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في سيلان الطاقة الحرارية في البيئة وإليها، وحسب اللجنة الدولية لتغير المناخ فإن أغلب الزيادة في درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين تبدو بشكل كبير نتيجة لزيادة الاحتباس الحراري التي تبعثها النشاطات التي يقوم بها الأنشطة الصناعية والبشرية، وظاهرة الاحتباس الحراري موجودة على سطح الأرض منذ وجود الغلاف الجوي، فبدونها قد يصل متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية إلى 19 درجة مئوية، وتستحيل الحياة على سطحها وبفضل

---

[11] الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري،معاد الشرقاوي ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،،المركز_الديمقراطي_العربي ومقره ألمانيا – برلين التعاون مع فرقة الدراسات القانونية و المسؤولية في مجال الاعلام – مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين – جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر ،16-17 ابريل 2022 .

12بريشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، 2017-2018، ص18 .

[13] المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ، الأمم المتحدة، 1992، ص: 3.

هذه الظاهرة التي أوجدها الله منذ تكوين الغلاف الجوي يصل معدل درجة حرارة سطح الأرض إلى 1.5 درجة مئوية[14].

ولفهم الأسباب الحقيقة التي تؤدي إلى الارتفاع الحراري لابد من معرفة أن العالم الذي نعيش فيه يتكون من غازات متعددة أهمها النتروجين والأكسيجين وثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى بخار الماء الذي لديه تأثير قوي وخطير جدا على حرارة الغلاف الجوي للكرة الأرضية وتقوم بعض تلك الغازات بامتصاص الحرارة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، لتعمل على تخفيض كمية لحرارة بالغلاف وبالتالي يبعث بالحرارة إلى خارج الغلاف الجوي للكرة الأرضية، بينما يمتص الغلاف الجوي الطاقة الحرارية لكي لا ترتفع درجة حرارة البحار والمحيطات وسطح الكرة الأرضية بصفة عامة، ينقسم العلماء بين من يقول أن هذه الظاهرة طبيعية وأن المناخ يشهد طبيعيا فترات ساخنة وفترات باردة وفريق آخر يعزون تلك الظاهرة إلى تراكم الغازات الدفيئة.

ترجع أسباب التغيرات المناخية بصفة عامة بين أسباب طبيعية وأخرى غير طبيعية، تحدث أهم التغيرات المناخية الطبيعية بسبب الديناميكية للأرض كالبراكين أو سقوط النيازك، والعواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي، وظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل 11 سنة تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها، والأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض لتكون الكربون المشع[15].

أما الأسباب الغير الطبيعية لظاهرة الاحتباس الحراري تتمثل فيما تقترفه اليد البشرية من نشاطات مختلفة، مثل الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الإسمنت ومصانع البطاريات، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف، بالإضافة إلى عمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطرا بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون[16].

فقد نتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري آثار وخيمة قد تؤدي إلى هلاك البشرية، فلا يجب أن يستهين العالم بنتائج هذه الظاهرة، ومنها تغير نظام الأمطار والرياح نتيجة لزيادة سرعة التبخر لجفاف التربة، وهذا سيؤثر على الدول التي تعتمد على مياه الأمطار في الزراعة والشرب، ثم ارتفاع منسوب البحار بسبب ذوبان الجليد مما يهدد المناطق الساحلية المنخفضة والجزر الصغيرة، بالإضافة إلى تهديد موارد المياه العذبة، وزيادة ظاهرة التصحر، وتهديد الأمن الغذائي في العالم،كما سيؤدي تغير المناخ إلى إلحاق أضرار صحية فادحة بالبشرية وانتشار الأمراض المعدية، و ظهور أمراض جديدة، فالتلوث البيئي يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالملاريا و الكوليرا والتيفود والأمراض المعوية والأمراض القلبية والوعائية، بالإضافة إلى أمراض الجهاز العصبي والتنفسي وتشوهات الأجنة و السرطانات وغيرها.

عموما يمكن القول أن التغيرات المناخية والبيئية التي حدثت خلال العقدين الماضيين وخصوصا في السنوات الأخيرة لم تشهدها الكرة الأرضية من قبل، وهذا ما يمكن ملاحظته اليوم على مستوى المناخ وما تعرفه من تقلبات و

14 سعيد فتوح، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري- القانون والبيئة، 2018، ص: 5.

15 الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري،معاد الشرقاوي ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

16 انجي أحمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية2019، ص:104 .

عدم انتظامها وتعاقبها، و ذلك راجع لليد البشرية بدرجة لأولى لما يلحقه من متلوثات جراء انبعاثات الغازات الدفيئة، بسبب الأنشطة الصناعية، فمن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض خلال المائة العام المقبلة ما بين(1- 6) درجات مئوية من 1990 إلى 2090، وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة آلاف سنة[17]،لذلك يتوجب على المجتمع الدولي أن يكون حذرا لأنه قد تصل الأرض لظروف بيئية ومناخية سريعة و مدمرة، فالمعدلات الحرارية العالمية في الارتفاع.

كما يظهر الرسم البياني أدناه من عام 2018، يشير نهج CERP إلى أن الجنوب العالمي، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة الكبيرة، كان يأخذ حصصه العادلة. (تظهر الخطوط الأفقية السوداء مقدار تخفيضات الانبعاثات للفرد الواحد في عام 2030 ، كما هو موضح في NDC في البلاد في ذلك الوقت ، مقارنة بالخطوط وعلى حياة أفرادها وسبل عيشهم التي تظهر تخفيضات "عادلة" في ظل إعدادات الأسهم المختلفة.)

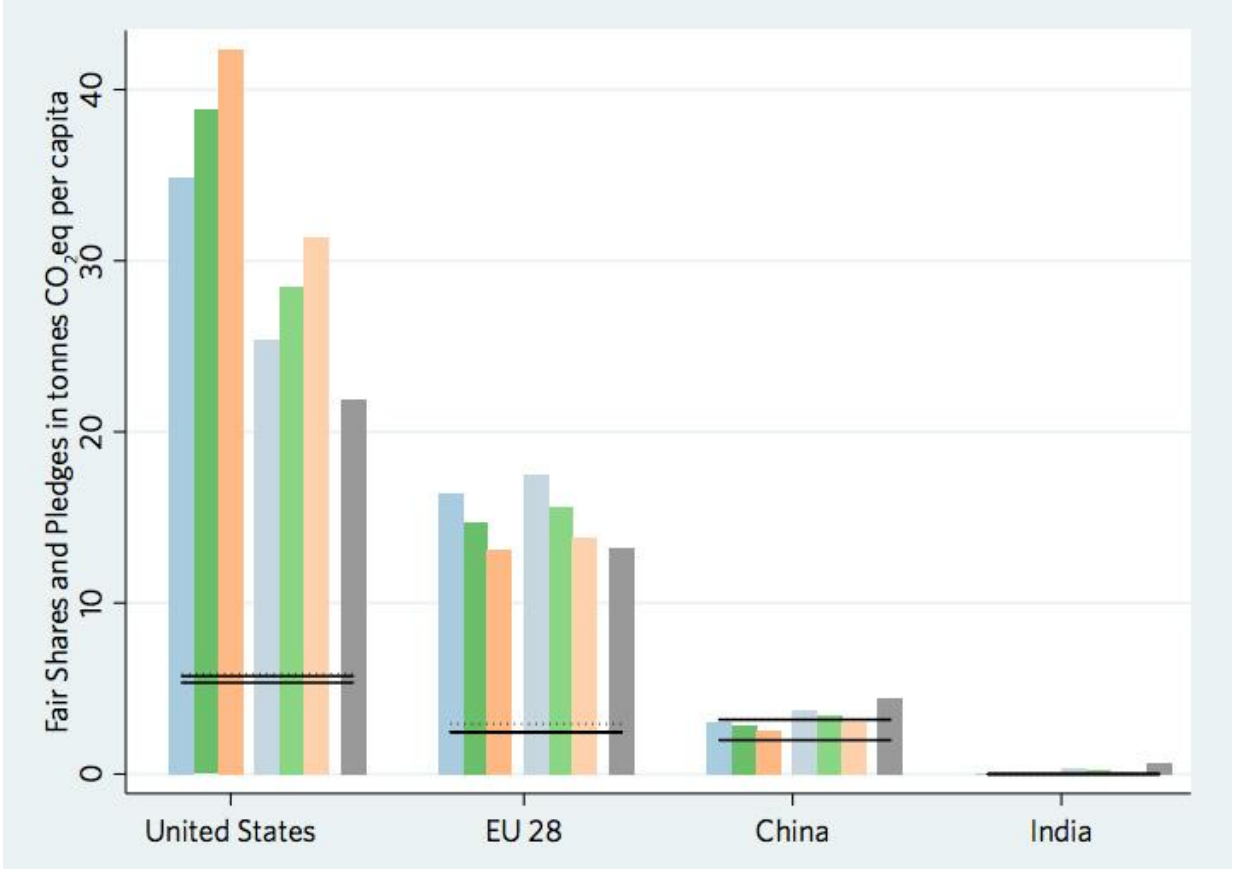

التعبير عن التعهدات الوطنية اعتبارا من عام 2018 في تخفيضات انبعاثات الفرد من ثاني أكسيد الكربون (الخطوط السوداء) ، مقارنة بمعايير "الإنصاف" المختلفة. تعتمد قضبان البرتقال على القدرة الوطنية وحدها. تستند الأشرطة الزرقاء إلى المسؤولية التاريخية الوطنية وحدها. تعكس القضبان الخضراء كلا من القدرة والمسؤولية على حد سواء. يمثل الشريط الرمادي معيارا "سياسيا" يعتمد على إعدادات منخفضة للتقدم والمسؤولية المنخفضة. تمثل الألوان الزاهية إعداد "التقدم العالي" وتمثل الألوان الخافتة إعداد "التقدم المنخفض"[18].

[17] ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، 2020، ص:32.

[18] المصدر: استعراض المجتمع المدني.

وتشير مراجعة المجتمع المدني إلى أنه على الرغم من أن الصين والهند تستوفيان تعريفهما للحصص العادلة، إلا أنهما ستحتاجان إلى إجراء تخفيضات أكبر بكثير في الانبعاثات في المستقبل، بدعم من التمويل الدولي، وإلا فإن هدف 1.5 درجة مئوية سيكون "مستحيلا تماما".

ومع ذلك،يشير التقريرإلى أنه "من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يحدث هذا بينما لا تزال البلدان الأكثر ثراء تتوقع رحلة مجانية".وهناك محاولات أخرى لحساب "الأسهم العادلة" تضع مسؤولية أكبر على عاتق دول الجنوب العالمي.على سبيل المثال، في آخر تحديث لها، اعتبر متتبع العمل المناخي (CAT) - وهو تحليل مستقل للتعهدات المناخية التي أنتجتها منظمتان بحثيتان - التزامات كل من الهند و الصين"غير كافية للغاية" استنادا إلى "حصصهما العادلة".

ويبين الرسم البياني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أدناه التفاوت الشاسع في ناتج الانبعاثات بين أغنياء العالم وفقرائه. يشير تحليلها إلى أن أعلى 1٪ من أصحاب الدخل - شخص يكسب أكثر من 109،000 دولار (80،000 جنيه إسترليني) سنويا - سيحتاج إلى خفض انبعاثاته الشخصية بنسبة 97٪ للوصول إلى مستوى "الحصة العادلة" بحلول عام 2030 ، بما يتماشى مع هدف C1.5 ، الذي أشار إليه الخط الأرجواني.

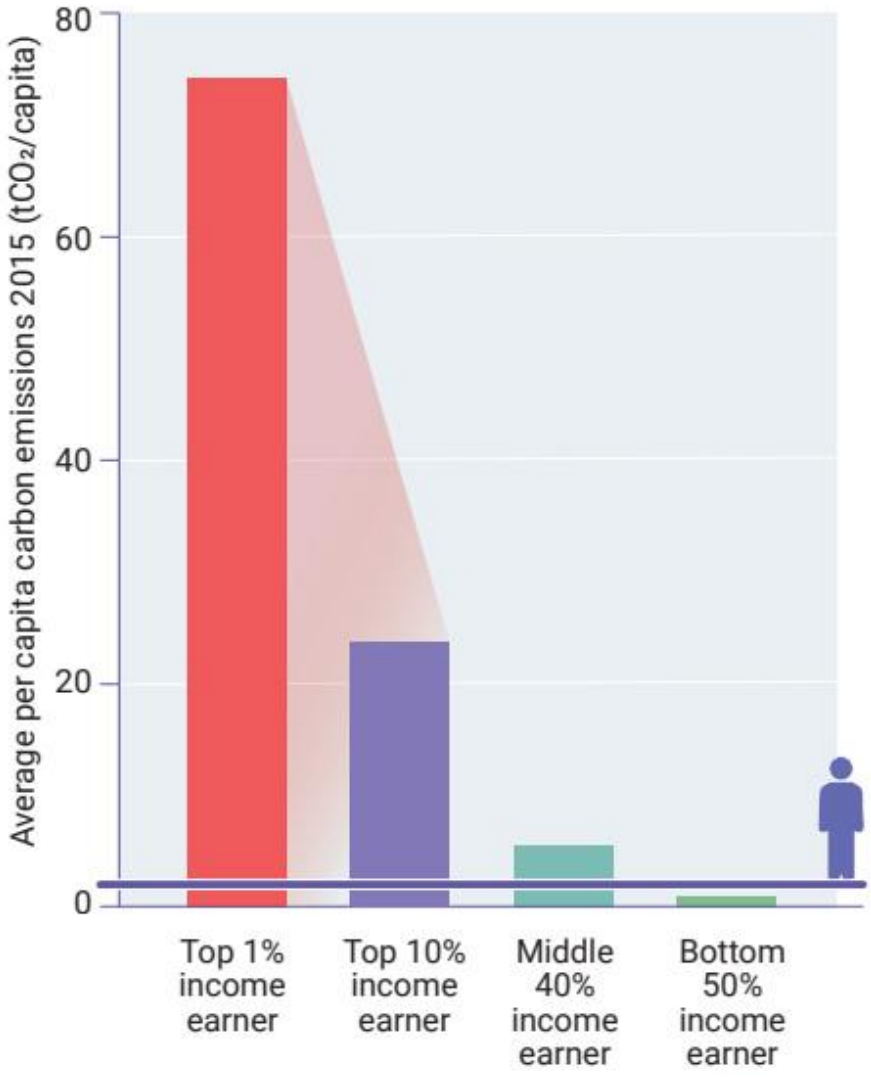

انبعاثات استهلاك الفرد من ثاني أكسيد الكربون من قبل أربع فئات دخل عالمية لعام 2015. يشير الخط الأرجواني إلى المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد المستهدف المطلوب بحلول عام 2030 لتحقيق 1.5 درجة مئوية. المصدر: تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وجد التحليل الذي أجرته منظمة أوكسفام أنه في عام 2015 ، ارتبط حوالي نصف انبعاثات أغنى 10٪ - بدخل يزيد عن 38000 دولار (28000 جنيه إسترليني) - بأشخاص في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. حوالي خمس هذه الانبعاثات أنتجها أشخاص في الصين والهند.

ودعت المؤسسة الخيريةإلى وضع سياسات للحد من انبعاثات الأثرياء، بما في ذلك زيادة الضرائب وفرض حظر على السلع والأنشطة الفاخرة كثيفة الكربون، مثل الرحلات الجوية المتكررة.

على المستوى الفردي ، تشير الأبحاث إلى أن العدالة المتصورة لسياسة المناخ تلعب دورا كبيرا في تحديد ما إذا كان اغلب البشر يدعمونها أم لا. ومع ذلك ، مرة أخرى ، يمكن أن يكون لدى اغلب البشرتصورات مختلفة تماما حول ما ستكون عليه النتائج "العادلة".

تظهر المناطق البنية والرمادية من الرسم البياني أدناه عدم الوضوح حول الإزاحات.

وتقاس البلدان بالانبعاثات؛ المناطق والمدن والولايات حسب عدد السكان ؛ والشركات حسب المبيعات.[19]

توضح الخريطة أدناه عدد الأيام التي تعرضت فيها المناطق لظروف حرارية مميتة، كما هو محدد في الورقة، بين عامي 1995 و 2005. كما يتوقع عدد الأيام التي من المرجح أن يعبر فيها بلد ما العتبة تحت سيناريوهات الانبعاثات

[19]المصدر: أكسفورد نت زيرو ووحدة استخبارات الطاقة والمناخ.

المنخفضة (RCP2.6) والمتوسطة (RCP4.5) والعالية (RCP8.5) بحلول الفترة 2090-2100 - مما يدل على أن الجنوب العالمي من المرجح أن يتأثر بشدة بالحرارة الشديدة في المستقبل أكثر من الشمال العالمي.

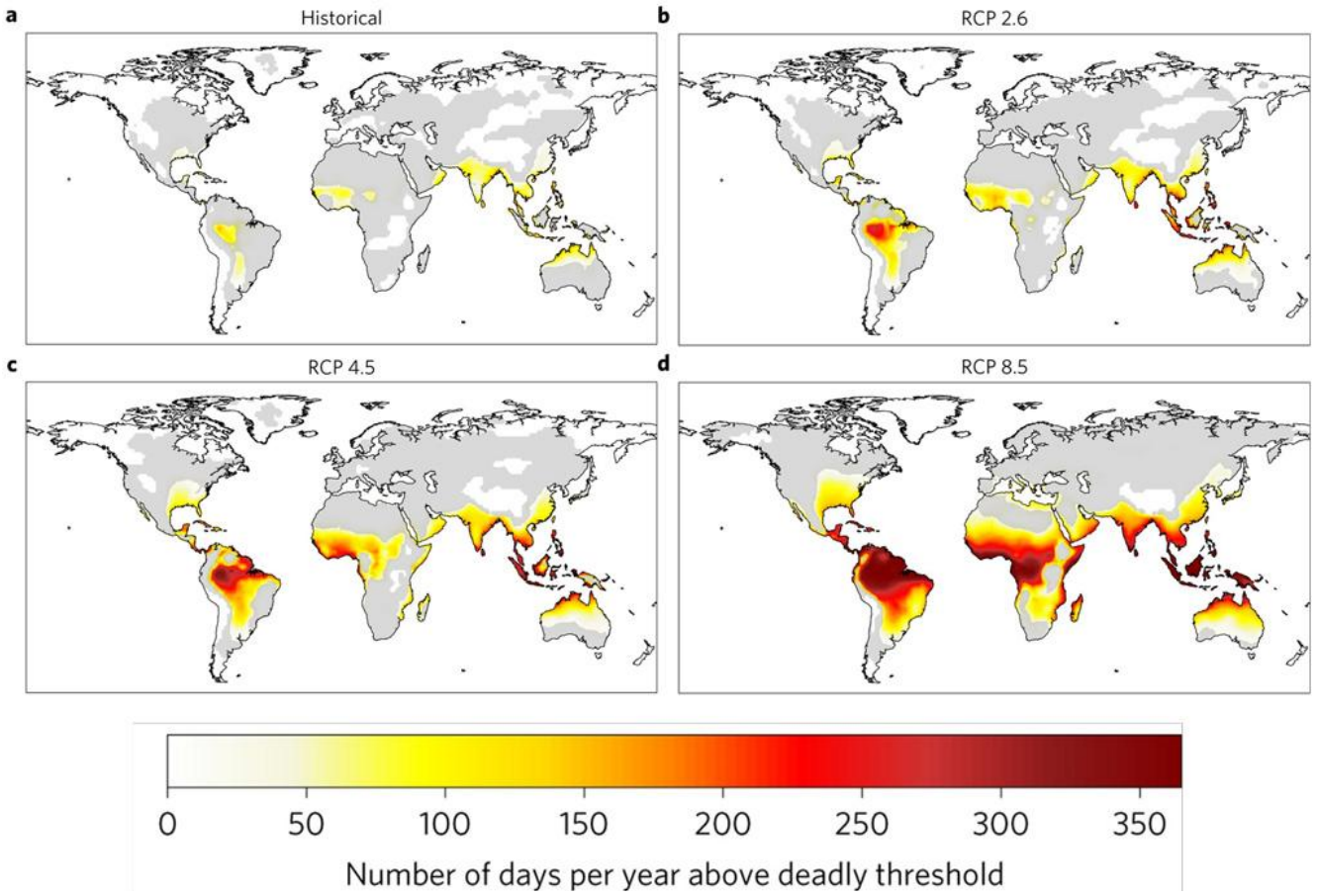

عدد الأيام التي تعرضت فيها البلدان لظروف حرارية مميتة (كما هو محدد فيالورقة) أ) بين عامي 1995 و 2005 ، ب) بمقدار 2100 في RCP2.6 ، ج) بحلول عام 2100 في RCP4.5 ، د) بحلول عام 2100 في RCP8.5. المصدر: مورا وآخرون (2017).

حتى عندما لا تصل الحرارة إلى مستويات مميتة ، يمكن أن يكون لدرجات الحرارة المرتفعة مجموعة من التأثيرات علىالأداء البشري - بدءا من الإنهاك الحراري إلى خفضالصحة العقليةللناس وزيادة مستوياتعدوانيتهم.

توضح الخريطة أدناه عدد الأشخاص المعرضين للخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 2 مليون نسمة ، على افتراض أن السكان يستمرون في النمو والهجرة.

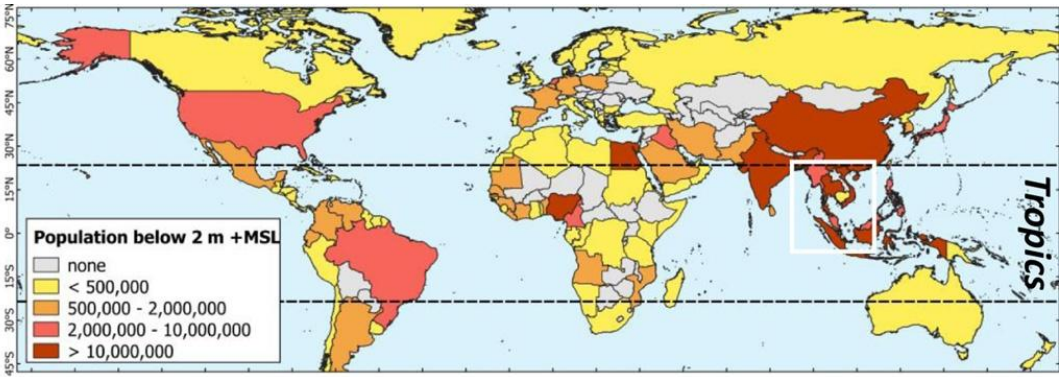

خريطة توضح عدد الأشخاص المعرضين للخطر من ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 2 مليون نسمة ، على افتراض أن السكان يستمرون في النمو والهجرة. يسلط الصندوق الأبيض الضوء على ارتفاع الأراضي المنخفضة في آسيا الاستوائية كمنطقة ضعيفة بشكل خاص. المصدر: Hooijer and Vernimmen (2021).

وعند الجمع بين آثار مختلف الظواهر الجوية المتطرفة، كثيرا ما تبرز المنطقة المدارية المبينة في مربع في الخريطة أعلاه بوصفها منطقة ذات ضعف خاص.

في كل عام، تصدر مجموعةجيرمان ووتشغير الربحية "مؤشر مخاطر المناخ العالمي"، الذي يحلل إلى أي مدى تأثرت المناطق بآثار أحداث الخسائر المرتبطة بالطقس، مثل العواصف والفيضانات وموجات الحر. ويحدد المؤشر "كميا آثار الظواهر الجوية المتطرفة"، مع أخذ الوفيات والخسائر الاقتصادية في الاعتبار.

توضح الخريطة أدناه انه يتم تعيين "مؤشر مخاطر المناخ" لمعظم البلدان في العالم - حيث تشير الدرجة المنخفضة والألوان الداكنة إلى أن البلاد لديها تعرض أكبر وضعف للتطرف.

Figure 1: World Map of the Global Climate Risk Index 2000 – 2019

Source: Germanwatch and Munich Re NatCatSERVICE

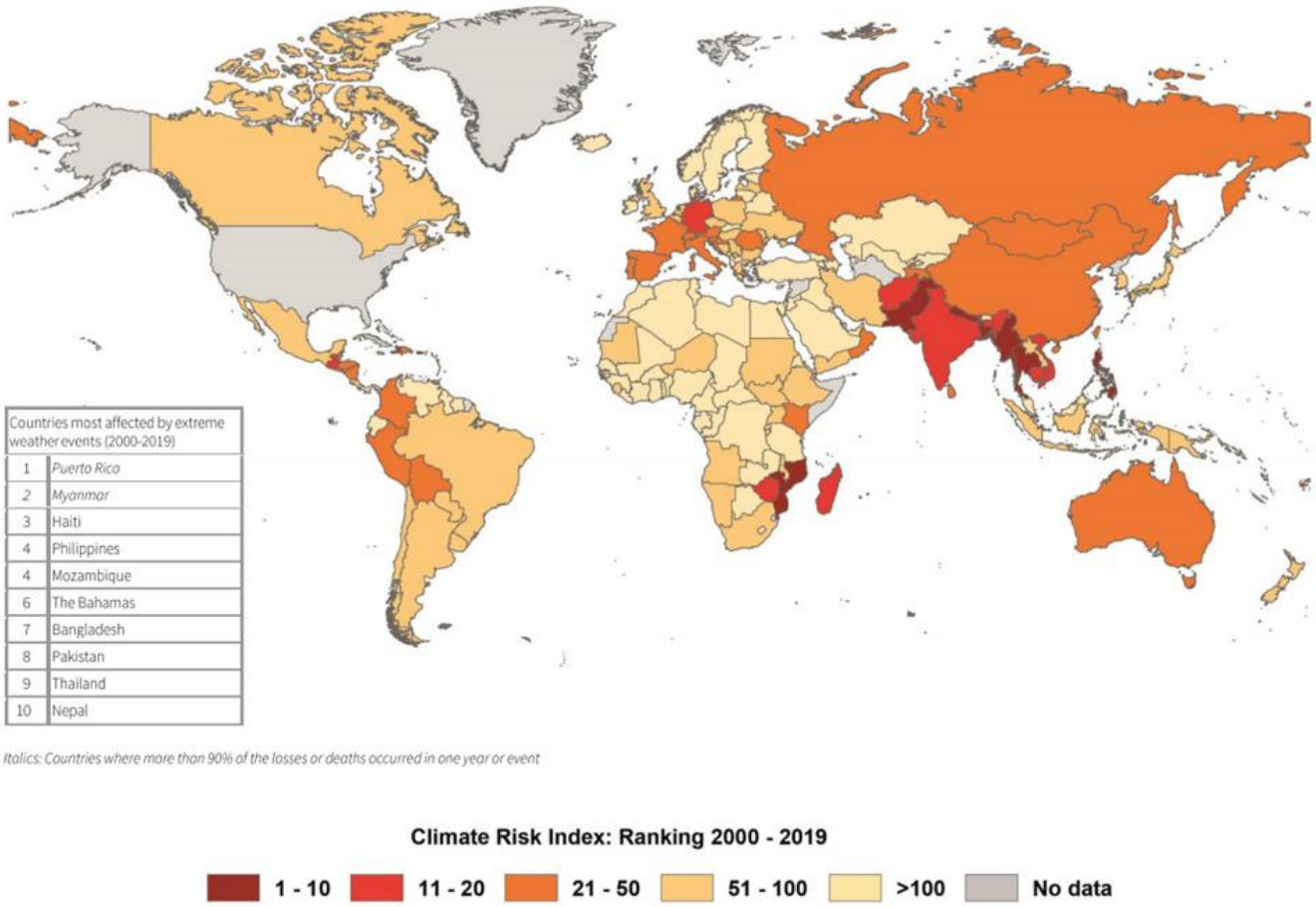

خريطة لمؤشر مخاطر المناخ العالمي.

المصدر: مؤشر جيرمان ووتش لمخاطر المناخ لعام 2021

ويسلط التقرير الضوء على أهم 10 بلدان من أكثر البلدان ضعفا وتعرضا للخطر، على النحو المبين في الجدول أعلاه. وينص على أن البلدان الثلاثة الأكثر عرضة للخطر - فضلا عن بعض البلدان الأخرى في الأسفل - معرضة للخطر بشكل رئيسي بسبب الأعاصير والأعاصير المدارية.

ويسلط التقرير الضوء على أنه على الرغم من أن بعض البلدان في العالم الغربي تتأثر أيضا بالطقس القاسي، فإنها تمتلك عموما المزيد من الموارد للتعامل مع الضرر

تُظهر الخريطة الموجودة على اليسار البلدان التي زاد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو انخفض بسبب الاحتباس الحراري بين عامي 1961 و 2010. تُظهر الخريطة الموجودة على اليمين نفس المعلومات من عام 1991 ، بعد أن أصبحت البيانات الاقتصادية متاحة لمزيد من البلدان .

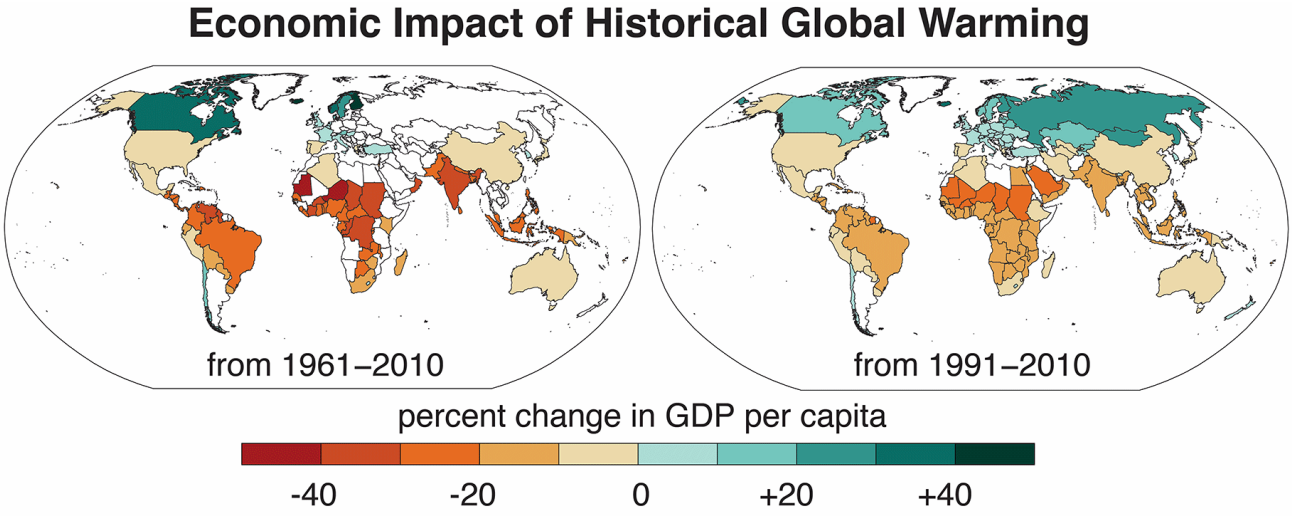

- **ما هو الانتقال العادل؟**

الانتقال العادل هو إطار عمل للعدالة المناخية للانتقال من الاقتصاد الاستخراجي إلى الاقتصاد المتجدد. يركز الإطار على بناء اقتصاد قوي مع إعطاء الأولوية لبيئة نظيفة وصحية للجميع. يعني تحقيق انتقال عادل أن الحلول يجب أن تكون عادلة وقائمة على المجتمع. يمكن تحقيق الانتقال العادل ، جزئيًا ، من خلال سياسات وبرامج الطاقة العادلة. يلعب مجمعو اختيار المجتمع دورًا في الانتقال العادل من خلال إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار وتأمين الوصول الجماعي إلى المياه النظيفة والتربة والهواء.

المبحث الخامس

التغير المناخي و اللجوء البيئي

المطلب الأول

اللاجئ البيئي بين الوجود الفعلي والاعتراف القانوني[20]

منذ سبعينيات القرن العشرين، كان هناك وعي بضرورة حماية كوكب الأرض من التهديد البيئي، ظهرت معه الحاجة إلى حماية الأشخاص الذين يفرون من الجفاف ومن الكوارث الطبيعية أو الصناعية إلى الواجهة، ولكن في الآونة الأخيرة فقط، وبالضبط في أوائل التسعينيات، أصبحت قضية اللجوء البيئي حالة طارئة، رغم أنها كانت موجودة منذ بداية البشرية. فالتهجير القسري لأسباب بيئية قديمة حديثة، قديمة بحكم الطبيعة البشرية التي جبلت على الحل والترحال، نظرا إما لصراعات داخلية، أو لندرة الموارد وتدهور البيئة، مما أدى إلى تدفق موجات من المهاجرين إلى الخارج، وحركية غير عادية للسكان بشكل عام وعلى مر التاريخ البشري، وحديثة لأن العهود والمواثيق الدولية أكدتها وتبنتها القوانين الدولية المعاصرة. فمنذ عام 1990 دفع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن أعظم أثر لتغير المناخ سيكون على الهجرة البشرية. وفي عام 1998، قدر أن أكثر من 25 مليون شخص تركوا منازلهم أو مناطقهم أو بلدانهم لأسباب بيئية. ووفقا لدراسة نورمان مايرز، أستاذ بجامعة أوكسفورد، فإنه " عندما تهيمن ظاهرة الاحترار العالمي، قد يضطر نحو 200 مليون نسمة إلى النزوح بسبب اضطرابات نظم الرياح الموسمية وغيرها من أنظمة سقوط الأمطار، وبسبب موجات جفاف تصل حدتها ومدتها إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وكذلك بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الساحلية. وحتى إذا كان هذا التقدير استكشافيا وقدم بحذر شديد، فإن عدد اللاجئين الإيكولوجيين في المستقبل يتطلب دراسة مبكرة لمستقبلهم.[21] وتتفاوت التقديرات الأخرى تفاوتا واسعا من حيث الاعداد والإطار الزمني والمسببات، فقد أصدر معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة في عام 2005، تحذيرا مفاده أنه يجب على المجتمع الدولي الاستعداد للتعامل مع 50 مليون لاجئ بيئي بحلول 2010. إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يرى أنه بحلول عام 2060 قد يصل عدد اللاجئين البيئيين إلى 50 مليون نسمة في إفريقيا وحدها ، ويبقى تقدير ما يرز الأكثر قبولا ويستشهد به على نطاق واسع، إلا أن تكرار اقتباس أو ذكر هذه الأرقام لا يعني بالضرورة دقتها.[22]

[20] المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ،عزيز السلماني العويشي،، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،المركز_الديمقراطي_العربي ومقره ألمانيا – برلين التعاون مع فرقة الدراسات القانونية و المسؤولية في مجال الاعلام – مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين – جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر ،16-17 ابريل 2022 .

[21] - بوسراج زهرة، " الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي "، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019، ص 211.

[22] - أولي براون، لعبة الأرقام، نشرة الهجرة القسرية " تغيير المناخ والنزوح "، عدد 31، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، دجنبر 2008، ص 8.

المطلبالثانى

هاجس البيئة واللجوء

اهتم العالم الغربي عموما بمسألة البيئة في العقد ما بين الستينيات والسبعينيات. وقد كان سباقا في هذا المجال، بالمقارنة مع العالم الشيوعي مثلا، أو دول الجنوب. وقد تم خلق مؤسسات عمومية في بعض الدول لتتبع معالجة هذه المسألة.[23] كما أن منظمات غير حكومية برزت في هذا المجال، ولعل أشهرها Greenpeace، التي بدأت عملها سنة 1970، وركزته على الخطر النووي على البيئة. على أن كل الدول مخاطبة اليوم قبل الغد بمسألة البيئة، ومسؤولة عنها: الدول المصنعة، لأنها الأكثر تلويثا للبيئة، وهي الدول الاشتراكية سابقا، والتي سخرت الطبيعة لأقصى ظروف الاستغلال، والدول السائرة في طريق النمو، التي تفقر أراضيها باستغلال موجه نحو التصدير، الشيء الذي ينهك التربة ويتسبب في التصحر. وعموم هذه الإشكالات ارتقت في عقد الثمانينات إلى إدراك ووعي على المستويين الوطني والدولي.

الفرع الأول

الوعي بإشكالية اللجوء البيئي

لعل الوعي بالإشكاليات المرتبطة بالبيئة، كان أكثر حدة في الدول الغربية، حيث وقع تحول لدى الحركات المناهضة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ترتكز على المشاكل البيئية . وقد شكل دخول حركة " الخضر " Les verts في ألمانيا الفدرالية سنة 1983 البرلمان دافعا قويا في هذا الاتجاه.

الغصن الاول

بوادر اللجوء البيئي المادي[24]

لقد أربكت العديد من الكوارث البيئية بغاية تحقيق التنمية المزعومة، الرأي العام الدولي، ففي المجال الكيماوي، حدثت عدة مآسي: حيث تلوثت SEVESO في إيطاليا بنفايات كيماوية في يوليو 1976، ووقع انفجار مصنع Union Carbide في Bhopal بالهند مخلفا 3000 من القتلى في دجنبر 1984، وألقت المختبرات الصيدلية SADOZ بمواد سامة في مياه LE RHIN في نوفمبر 1986. كما أن مياه البحار لم تسلم بدورها من عملية التلوث بأوجها المتعددة، كحادثة Amoco Cadiz في بريطانيا سنة 1978، وحادثة Exxon Valdes في Alaska سنة 1989. ولم تخل هذه السلسلة من حوادث نووية، حيث وقع حادث Three Mile Island في مارس 1979، و حادثة Tchernobyl في أبريل 1986.[25] ولتتويج كل هذا، حدثت كوارث طبيعية مختلفة، كالفياضانات، في بنغلاديش، الصين...،الزلازل، انفجار البراكين...، أكدت على كون الإنسان لازال في موقف ضعف أمام مفاجآت الطبيعة، وهو الأمر الذي كان من المفروض أن يواجهه النظام الدولي الحالي بمنطق المقاربة الإنسانية والقانونية الحديثة بالدرجة الأولى، لا بمنطق

[23] -Environnement Protection Agency aux états – Unis en 1969 ; Ministère de l'environnement au Royaume Uni et en France en 1970 et 1971.

[24] المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ،عزيز السلماني العويشي،، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

[25] - يعتقد أن ما لا يقل عن 125 ألف شخص، لقو حتفهم من جراء الحادثة، و أربعة ملايين آخرين تعرضوا لإشعاعات نووية مرتفعة، من بينهم مليون ونصف طفل، بالإضافة إلى هذا هناك ألفين من القرى الأكرانية متعرضة للإشعاعات، مأهولة من طرف مليونين ونصف من السكان لا يتوفرون على أية مراقبة أو مساعدة طبية، كما أن 123 ألف هكتارا من الأراضي الزراعية تم التخلي عنها، و 136 هكتار من الغابات، تعرضت للإشعاعات، دون وضع أي برنامج للحد من المترتبات البيئية عن هذه الكارثة. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن أنظر التفاصيل في جريدة Le monde، 26 أبريل 1995.

المقاربة التقليدية السياسية العقيمة، القائمة على المصالح الحيوية.[26] ولقد أدرك الرأي العام الدولي وإن كان بصفة متأخرة، بوجود مشاكل تهدد الحياة فوق سطح الأرض، وقد ساعد على هذا الوعي، تجسيد بعض أسباب هذه المخاطر والمشاكل بدقة، كما هو الشأن بالنسبة لقضية اللجوء البيئي، وبالنسبة لطبقة الأوزون Couche d'ozone، وكذلك بالنسبة لارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية Effet de Serre.[27]

أولا: اللجوء البيئي كإشكالية قانونية دولية[28].

طرح اللجوء البيئي أول مرة فيها كإشكالية قانونية دولية، من خلال نازلتين إنسانيتين وفقهيتين:

- **الحالة الأولى:** كانت عندما طلب رجل يدعى إيوان تيتيونا من محكمة نيوزيلندا عام 2013 حق اللجوء البيئي له ولعائلته، بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر والمخاطر البيئية التي يسببها الاحتباس الحراري في بلاده كيريباتي. فهذه الدولة الصغيرة في المحيط الهادئ، القائمة على مجموعة جزر، هي موطن لنحو مئة ألف نسمة، لكن العلماء توقعوا أن تصبح غير صالحة للسكن خلال عشرين عاما بسبب ارتفاع مستوى البحر. إلا أن طلب هذا الرجل رفض، باعتباره أنه لا يوجد بند في القانون الدولي يختص بتنظيم شؤون اللاجئين البيئيين.
- **الحالة الثانية:** لرجل آخر يدعى سيجو أليسانا، من دولة توفالو القريبة من المحيط الهادئ، التي تضم تسع جزر، ويقطنها إحدى عشر نسمة، وهي مهددة أيضا بارتفاع مستوى البحر، وتقدم بدوره أيضا بطلب اللجوء هو وعائلته إلى نيوزيلاندا. وقد رفض طلبه في البداية، لكن بعد سجال وجدال فقهي قانوني، تم قبول طلبه في عام 2014، وكان من مبررات القبول في المحكمة الآثار الإنسانية الاستثنائية الناتجة عن تغير المناخ.

طرحت هذين الحادثتين مشكلة قانونية جديدة هي: ضمن أي إطار يمكن تصنيف هذه الفئة؟ ومن ثم البحث لإيجاد إطار قانوني لها من خلال تعريفها ومعرفة علاقتها ببعض المسائل القانونية، التي ترتبط بها على الصعيد الدولي. وهو الأمر الذي يجب أن يفكر رجال الفقه ومن بعدهم رجال القانون في هذه المشكلة أو القضية الجديدة، من خلال إيجاد وبناء الأدوات اللازمة لتوفير الحماية القانونية للأشخاص الذين يبحثون عن ملجأ إيكولوجي.[29]

واليوم، تفاقمت العديد من عمليات الهجرة القسرية عن أسباب إيكولوجية متنوعة للغاية، لدرجة أن هناك فئات جديدة لم تتطرق إليها الممارسات الاتفاقية في هذا المجال، فإذا كان هناك مستجدات في هذه القضايا الدولية، فإنه وبالموازاة مع ذلك، ينبغي أن يكون هناك تطور مضطرد في القانون الدولي عن طريق تقنية التدوين في تلازمية دائمة من وجهة نظرنا.

لقد أصبح بالعالم اليوم إكراهات إيكولوجية متنوعة للغاية، من كوارث طبيعية أو تكنولوجية سريعة الأثر (زلازل، أعاصير، عواصف، تسونامي، حوادث صناعية كبرى...إلخ)، أو كوارث تدريجية الانتشار، ولكن عل نفس القدر من الخطورة (الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر،...إلخ). وقد تم جمع هؤلاء الضحايا تحت التصنيف الجديد " اللاجئين البيئيين " أو " اللاجئين الإيكولوجيين ". وهنا يطرح السؤال بيت القصيد: من هم ضحايا هذه الكوارث الحالية والمستقبلية التي تجبر هؤلاء اللاجئين أو النازحين على الهجرة أو اللجوء؟ والسؤال الأهم هل النظام الحالي تمكن بالفعل من حمايتهم؟

---

[26]- سعد الركراكي، " العلاقات الدولية – الميراث والرهان – "، الطبعة الأولى، مراكش، يناير 1997، المطبعة الوراقة الوطنية، المغرب، ص 238.

[27]- سعد الركراكي، " العلاقات الدولية – الميراث والرهان – "، الطبعة الأولى، مراكش، يناير 1997، المطبعة الوراقة الوطنية، المغرب، ص 239.

[28]المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ،عزيز السلماني العويشي،، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

[29] -Christel Cournil : « Les réfugiés écologique – Quelle(s) protection, quel(s) statut(s) ? – », Revue du droit public, N° 4, 2006, Imprimerie France Quercy, France, 24/07/2006, p1036.

ثانيا: البعد العالمي والإنساني لإشكالية ظاهرة اللجوء البيئي[30].

في الوقت الذي أصبحت فيه دول العالم تتباهى بالعلوم والتكنولوجيا، وبمؤهلاتها العالية في التسيير، يمكن اعتبار التعاطي مع القضايا الجديدة العابرة للقوميات وعلى رأسها حماية اللاجئين البيئيين منذ الوهلة الأولى أن المسألة هينة، وفي المتناول. لكن وبالنظر إلى استمرارها وتفاقمها، وجب اعتبار أن اللجوء البيئي أو مسألة اللجوء بصفة عامة وبمختلف فئاتها سواء المعترف بها، أو تلك التي تحتاج إلى تقعيدات لجنة القانون الدولي لتدوين القانون الدولي لهذه الفئات الجديدة التي ستظل ملازمة للاعتوار والعوز القانوني، ما لم يستطيع المجتمع الدولي من تدوين القانون الدولي الخاص باللاجئين بمختلف وجميع فئاته، بمعنى آخر أن اللجوء البيئي ليس بالضرورة مسألة علمية، تكنولوجية، أو مسألة تنظيم. إنها مسألة ذات بعد حقوقي، إنساني عالمي، وجب التعاطي معها من منطق المسؤولية الدولية، على أساس أن مبدأ الإنسانية مصدر لكل الالتزامات الدولية، وبالتالي لا ينبغي بأي حال من الأحوال الالتفاف السياسي على هذه القضية لصالح النزوعات السياسية أو المصالح الاقتصادية، والهواجس الأمنية للأطراف الدولية التي تشكل المجتمع الدولي برمته، كما أنه ومن وجهة نظر معنوية، لا يمكن اعتبارها مسألة " شفقة أو صدقة "، بل مسألة عدالة اجتماعية على المستوى الداخلي، كما على المستوى العالمي والدولي.[31]

لكن بالرغم من ذلك لا يمكننا إنكار الجهود والأدوار التي مارستها الأمم المتحدة وإن كانت على استحياء ، حيث لعبت دورا إلى حد ما رائدا في مجال الحفاظ على البيئة والقضايا المترتبة عن تدهورها كاللجوء البيئي، حيث انعقد ولأول مرة مؤتمر الامم المتحدة للتطور في يونيو 1972 بستوكهولم، وكان من بين أهم نتائجه تحديد مفاهيم Ecodéveloppement (التطور البيئي)، ومفاهيم الفئات الجديدة للاجئين، والبحث عما إذا كان القانون الدولي يمنحها وضع قانوني، ومن ثم يوفر لها قواعد الحماية الدولية. كما تم الإعلان عن قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، وفي سنة 1983، أنشأت الأمم المتحدة لجنة دولية خاصة حول " البيئة والتنمية واللجوء ". وقد أكدت رئاسة اللجنة في تقريرها على خطورة العنصرين الجديدين:[32]

- تدهور الوضع البيئي العالمي للكون بما فيها تآكل طبقة الأوزون، وارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية.
- تزايد مهول في أعداد الفئات اللاجئة بيئيا، بفعل الوضع البيئي الكارثي، الذي يدفع إلى هروب النازحين.

الغصن الثاني

في أسباب اللجوء البيئي[33]

ثمة إشكالات وأسباب ذات الأصل المباشر، والتي جلبت انتباه وانشغال الرأي العام، نظرا لآثارها العالمية، حيث صرحت المنظمة العالمية للهجرة بأن هناك أكثر من مائتي مليون مهاجر حول العالم في الوقت الراهن،[34] وأن أسباب هجر الأوطان وترك الديار وطلب اللجوء لم تعد تلك الأسباب التي حصرتها اتفاقية جنيف لعام 1951، وإنما

---

[30] المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ،عزيز السلماني العويشي،، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

[31] -Susan George, « Pouvoir dans le monde », PUF, 1989, P, 17 et S.

[32] - سعد الركراكي، مرجع سابق، ص 242.

[33] عزيز السلماني العويشي، المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

[34] - راجع تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 1 (A /57 /1)، ص 23.

ظهر إلى جانب ذلك كما - أشرنا سابقا – التغيرات المناخية والتدهور البيئي سببا في اللجوء أو النزوح أو الهجرة، وترك الأوطان والديار، بل أثبتت الدراسة التي أعدها معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة، أن التصحر وارتفاع مستويات المياه في البحار والفيضانات والعواصف المرتبطة بتغير المناخ ربما تؤدي لنزوح مئات الملايين نحو دول وأماكن أمن لهم وتضمن لهم الحق في حياة كريمة.

أولا: تغير المناخ.

شغلت مسألة تغير المناخ الرأي العام الدولي، نظرا للمخاطر (الجفاف، ارتفاع مستوى سطح البحر، الاحتباس الحراري...)، التي تتولد عنها، وأثرها على مستقبل البشرية، بل والسبب المباشر لقضية اللجوء البيئي، وقد احتدم النقاش والمشادات الكلامية بين دول الشمال ودول الجنوب، بخصوص تحديد المسؤوليات في هذا الشأن. وقد حاولت الدول المصنعة إلقاء المسؤولية على دول الجنوب متهمة إياها بتدمير البيئة من خلال تدمير الغابات التي تعتبر حامية طبيعية للأرض.[35] وهذا موقف غير صحيح على اعتبار أن دول العالم الثالث استنزفت مواردها الطبيعية بشكل فظيع من طرف القوى الاستعمارية والرأسمالية الكلاسيكية والحديثة، وتجد نفسها اليوم عاجزة عن احترام تعهداتها البيئية الخاصة باللجوء والوفاء بها، بفعل حاجتها لاستغلال مواردها الطبيعية، من أجل الحفاظ على توازناتها الاقتصادية الهشة، وفي غياب أي تعويض فعلي، أو بدائل تنموية تساهم بها الدول الصناعية الكبرى،[36]لفائدة دول الجنوب للحد على الأقل، ولو بشكل مؤقت من مشكلة اللجوء البيئي، في انتظار توفير الحماية اللازمة لهذه الفئة الجديدة.

ثانيا: تدهور التنوع البيولوجي.

هناك اعترافا متزايد بأن التنوع البيولوجي هو ثروة عالمية ذي قيمة هائلة للأجيال القادمة، فإن بعض الأنشطة البشرية لم تزل تتسبب بشكل كبير في تقليل عدد الأنواع.ففقدان التنوع البيولوجي يهدد الجميع، ويهدد سلامة وأمن الفئات الأشد ضعفا، فتتحول إلى فئات مشردة ونازحة بيئيا. ولم يكن في الحسبان بأي حال من الأحوال أن ترفض الولايات المتحدة ولأول مرة، على لسان رئيسها آنذاك، بوش، التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، بدعوى أنه " لا مجال للتوقيع على اتفاقية باهظة التكاليف لرجال الأعمال الذين يريدون التحرر من أية قيود بيئية،[37] خاصة قضية اللجوء البيئي ". كما حاولت الدول الأوربية بدورها حدو السبيل الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية، للإفلات من مسؤولياتها، وتلافي أية التزامات قانونية أو مالية مستقبلية، وقد أثار هذا الموقف المتعجرف استياء كثير من دول الجنوب.[38]

ثالثا: تدمير رئة العالم.

انعقد مؤتمر " قمة الأرض " من 3 إلى 14 يونيو 1993، تحت إشراف " مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة "، (CNUED)، بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، لمعالجة عدد من الإشكالات والقضايا الجديدة، وعلى رأسها قضية اللجوء البيئي، وأسبابه، غير أن الهدف المنشود والمتوقع من هذا المؤتمر، الذي يعد من بين أكبر المؤتمرات المنظمة من طرف الأمم المتحدة، لم يرق لمستوى التطلعات والطموحات، فعلى العكس مما يمكن اعتقاده، لم تكن القمة مناسبة لتقريب وجهات النظر، والبحث بالدرجة الأولى عن السبل الكفيلة بالمحافظة على الغابات

---

[35] -Bourguerra (L), « Au service des peuples ou d'un impérialisme écologique ? », Le Monde Diplomatique, Mai 1992.

[36] - جعفر بنموسى: " أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي – المفاهيم والمصادر – "، منشورات سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، المغرب، يوليوز 2017، ص 139.

[37] -Le Monde diplomatique, Ibid.

[38] - سعد الركراكي، مرجع سابق، ص 246.

باعتبارها القلب النابض للبيئة، بل كانت على مثل سابقها من المؤتمرات، فرصة سانحة للتملص من المسؤولية الدولية والإنسانية والقانونية، بل وفرصة لتبادل التهم بين دول الشمال ودول الجنوب، في المسؤولية عما آلت إليه أوضاع العالم من تدهور بيئي، نتيجة تدمير الغابات على سطح الأرض وخاصة غابة الأمازون، رئة العالم، والتي كانت السبب الرئيسي في ظهور الوجود المادي اللاجئ البيئي في أواخر هذا القرن.[39]

[39] -Bourguerra,Ibid.

الفرع الثاني

التطور التدريجي للتعريف مفهوم اللاجئ البيئي[40]

تكتسي مسألة تعريف اللاجئ بصفة عامة، واللاجئ البيئي بصفة خاصة غاية في الأهمية، وهي مسألة حاسمة في معالجة قضية اللاجئين، ذلك أن تحديد ووضع تعريف لهم، يستتبع ذلك توفير الحماية القانونية، لأولئك الذين ينطبق عليهم وصف اللاجئ. وكثيرا ما ترتبط فكرة اللاجئ البيئي بوضع أو ظرف يدفع ببعض الأشخاص إلى ترك أوطانهم وديارهم فارين من تلك الظروف المحيطة بهم والمهددة لهم في حياتهم ومعيشتهم. ونظرا لحداثة ظاهرة الهجرة لأسباب بيئية، وغياب النصوص القانونية الدولية، التي تحدد الأشخاص الذين يطلق عليهم مصطلح (اللاجئون البيئيون)، فإن مسألة تحديد مفهومه تصبح أمرا صعبا المنال. وإذا كان الفقه ومن بعده القانون قد استقرا إلى حد ما على مفهوم اللاجئ على النحو الذي سبق، فإنه في وقت قريب قد توسع نطاقه ليشمل كل شخص يفر من دياره، وأرضه لأسباب بيئية. فما هو مفهوم اللاجئ البيئي إذن؟

الغصن الأول

جدليةتعريف مفهوم اللاجئ البيئي

لقد تم التركيز في السنوات الأخيرة، من طرف الأكاديميين والخبراء بجميع تخصصاتهم، على مناقشة المصطلحات والتعريفات التي ينبغي حصرها في تعريف مفهوم اللاجئ. بمعنى آخر هل ينبغي الحديث عن " المهاجرين " أو عن " النازحين " أو بكل بساطة " التنقل أو النزوح "، وما إلى ذلك؟ أي أن النقاش والجدال سيقتصر حول لاجئي المناخ (ضحايا تغير المناخ)، أم يشمل اللاجئين البيئيين أو الإيكولوجيين (ضحايا الكوارث الطبيعية، ومشاريع التنمية، والكوارث الصناعية، وما إلى ذلك)؟

أولا: إشكالية التسمية التصنيفية للاجئ البيئي.

تعددت المصطلحات والمفاهيم المختلفة والقريبة من اللجوء عامة، ومن اللجوء البيئي خاصة، لكن القضية تبقى واحدة، لكن تكمن من ورائها حقيقة معقدة وغير مفهومة، مفادها أن هناك صعوبة في إقامة الروابط بين التدهور البيئي والهجرات الذي يسببها. في حين أنه ومن الناحية الواقعية نجد أن هناك أسباب متداخلة، بسبب الترابط بين الفعل وردة الفعل، أي أسباب الهجرة واللجوء متداخلة فيما بينها في جميع المجالات، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، إلخ). هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك صعوبة في تكييف كل حالة على حدة من الناحية القانونية، بسبب اختلاف المدارس الفقهية، والدراسات التي تعنى بهذهالقضايا.[41] ومن ثمة فإن أي محاولة لتعريف اللاجئ البيئي تبقى نسبية، ومسألة وجود تعريف واضح ومعترف به بالإجماع سيكون أمرا حاسما لدقة العمليات الإحصائية والتصنيفية، مما يؤدي من الناحية القانونية الدولية إلى الارتقاء بقضية اللاجئ الإيكولوجي، في إطار التطور التدريجي للقانون الدولي، الأمر الذي سيسرع بوضع حماية قانونية دولية لهذه الفئة.

ثانيا: الفئات التصنيفية للجوء البيئي.

لقد أدت النقاشات والجدالات الفقهية حول الروابط والقواسم المشتركة بين التدهور البيئي والهجرة القسرية، إلى ظهور كم هائل من المصطلحات ذات العيار الثقيل من الناحية الجدلية، خاصة اللاجئون البيئيون، ولكن أيضا اللاجئ البيئي، والمهاجر البيئي القسري، والمهاجر ذي الدوافع البيئية، واللاجئ المناخي، واللاجئ من تغير

[40] عزيز السلماني العويشي، المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

[41] -بوسراج زهرة، مرجع سابق، ص 213.

المناخ، والمشرد بيئيا، ولاجئ الكوارث، والنازح البيئي، واللاجئ البيئي، وحتى الأشخاص المشردون بيئيا، واللاجئ البيئي المحتمل.[42]

من وجهة قانونية صرفة، يمكن القول أن اللاجئ هو الشخص الذي عبر الحدود، ومع ذلك، " هذه الهجرات هي في الأساس هجرات داخلية، والهجرة الدولية هي الاستثناء، وليس القاعدة.[43] وفي هذا الصدد يشير François Gemenne، أن مصطلح " لاجئو المناخ " المستخدم بانتظام اليوم، هو تسمية خاطئة،[44] لأن الخلاف في هذا الموضوع يعود بالأساس إلى الصفة التي تلحق بالنازحين بسبب الكوارث البيئية، فيما إذا كان من الممكن اعتبارهم لاجئين أو مهاجرين، إذ أن هذا الاختلاف ليس فقط لفظيا، بل قد تنطوي عليه التزامات حقيقية من المجتمع الدولي تجاه اللاجئين البيئيين.

وهو الأمر الذي تؤكده المنظمات الدولية للقانون الدولي، بما فيها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث تتجنب استعمال مصطلح اللاجئ البيئي، على اعتبار أن الأشخاص المهاجرين لأسباب بيئية لا ينتمون إلى أي فئة من الفئات الواردة في الإطار الاتفاقي القانوني الحالي،[45] بالرغم من تدول المصطلح في الميادين الأخرى، كما أنه مستعمل في المصادر غير الرسمية للقانون الدولي.[46]

ثالثا: تحديات متزايدة في حق اللجوء البيئي.

في سياق التحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع الدولي، لم يستطع هذا الأخير أن يضع مفهوما قانونيا محددا بوضوح لظاهرة اللجوء البيئي، لأن التوسع في المفهوم يؤدي إلى تضاعف عدد الأشخاص المعنيين بالحماية، التي تصبح آلياتها في خطر وغير ذي جدوى. والحالة هذه هي التي يعيشها اليوم المجتمع الدولي، حيث أدى عدم دقة المفاهيم القانونية إلى تأثير سلبي بالنسبة للاجئين السياسيين على سبيل المثال، كما أن مصطلح اللاجئ تجاهل حقيقة غاية في الأهمية، وهي أن الغالبية العظمى من المهاجرين البيئيين هم نازحين داخليا مقارنة مع النازحين عبر الحدود.[47] وبعبارة أوضح، يؤدي مصطلح اللاجئ إلى استبعاد أغلبية من الأشخاص الذين ينزحون لأسباب بيئية من النقاش، بل وحتى من أثر الحماية.

---

[42]- وفي خضم هذا الكم الهائل من التصنيفات والمصطلحات بل وحتى المسميات، يرى الأستاذ Christel Cournil، وهو أستاذ محاضر في القانون العام (جامعة باريس) وأحد مؤلفي كتاب " الهجرة البيئية – القضايا والحوكمة –" :

« Réfugiés environnementaux, réfugiés écologiques, réfugier climatique, migrants environnementaux, écoréfugiés, personne déplacées en raison d'une catastrophe naturelle...constituent les nombreuses expressions utilisées pour décrire les déplacements de populations migrants ,réfugier climatique ,acements de giqueison de s dépl'l .vironnement .en raison de dégradation de l'environnement. ». environnementaux, écoréfugiés والمشرد بيئيا، ولا

[43] -Julien Bétaille, « Des réfugiés écologique a la protection des déplacés environnementaux, éléments du débat juridique en France », Homme et migrations, consulté le 22 mai 2018.https://journals.openedition.org/hommesmigrations/1257.

[44] -Frédéric Tiberghien, Réfugiés écologique ou climatique: de nombreuse questions juridiques en suspens, Accueillir, n° 246, P, 17.

[45]- غسان الجندي، " القانون الدولي لحماية البيئة "، الأردن، 2004، ص 60.

- ... وفي هذا السياق عرفت المادة الأولى فقرة أ من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، اللاجئ بأنه: كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أم يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة، نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك التخوف أن يعود إلى ذلك البلد.

[46] -D'aprèsChristel Cournil, « le HCR s'est clairement positionné sur l'utilisation erronée des expressions de réfugiés climatique ou de réfugiés environnementaux qui, selon lui à une confusion grave avec le droit international existant ».

[47] -Patricia Savin, Yvon Martinet, George J, Gendelman, " Problématique des déplacés environnementaux, il est grand temps d'agir ", Droit De l'environnement n° 232, Mars 2015, PP 86 – 88.

إن السجال الفقهي بين مصطلحي النازح والمهاجر هو أقل غموضا، وإن كانت منظمة الهجرة الدولية تميل إلى الحديث عن الهجرة والتنقل، إذ تشمل الهجرة النزوح الناجم عن عوامل بيئية، ولكنها تكون طوعية وبمبادرة من الأشخاص، ومن ثم يبذو هذا المصطلح أوسع من النزوح.

أما مصطلح النازحين استخدم بشكل خاص من قبل الأكاديميين بجامعة ليموج Les universitaires limougeauds، مؤلفي مشروع نانسن، بالإضافة إلى جزء من المذهب الأنجلو ساكسوني، وتتمثل ميزته الرئيسية في الجمع بين الحركة عبر الحدود "اللاجئين " والنزوح الداخلي. حيث أن المصطلح يستعمل عموما لوصف الحاصل داخل حدود الدولة، ومع ذلك فإن عدم تدعيم مصطلح نازح بالصفة " داخلي " قد يشمل التحرك خارج حدود الدولة.[48]

إذا كان مصطلح " المناخ " منذ الوهلة يبدو أكثر اختزالا من " بيئي "، فهما مرادفان بل عملتان لوجه واحد في الاستعمال. إذ تستخدم مبادرة نانسن مصطلحات النزوح الناجم عن الكوارث Disaster-induced displacement، وقد تكون الكوارث المعنية مفاجئة (الزلازل، البراكين، الانهيار الأرضي...) أو تدريجية (ارتفاع منسوب المياه، التصحر...).

والنتيجة في النهاية، يبدو أن مصطلح النازحون بيئيا، الذي تستخدمه المنظمة الدولية للهجرة، هو الأوسع والأكثر ملائمة في المقام الأول، فإذا كان مصطلح النازحون البيئيون يحول دون وجود أي لبس مع مصطلح لاجئ باتفاقية جنيف لعام 1951، الذي تبعده عن جميع الاعتبارات البيئية لصالح الاعتبارات السياسية، فإن نفس المصطلح يفرض مسافة مقابل مسألة الاحتراز العالمي، أي أن الحلول التي يمكن تصورها تختلف بناء على ذلك، عندما يتعلق الأمر بدراسة نزوح السكان الذين يقعون ضحية أحداث لمرة واحدة لا تدوم إن لم يكن للعواقب المستمرة الناتجة عن هذا الاحترار . وأخيرا، فإن مصطلح النازحون بيئيا، يوسع دائرة الحوكمة العالمية المرتبطة بالهجرة لتشمل النازحين البيئيين الذين لا يعبرون بالضرورة حدود الدولة. وتحديد المصطلح الأقرب لهذه الفئة غير كاف، إذ يجب البحث عن تعريف دقيق يفرق هذه الفئة عن غيرها من أصناف اللاجئين.[49]

الغصن الثاني

تعريف اللاجئ البيئي

لقد ظهر مصطلح اللاجئ البيئي في السبعينيات من القرن الماضي بواسطة العالم البيئي « Lester Brown »، مؤسس منظمة « World Watch »، عندما قامت المنظمة بإجراء أبحاث تختص بالبيئة، وكان من ضمن المواضيع المنبثقة عنها زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئية.[50] في حين كانت قضية النزوح المتعلقة بالكوارث البيئية، قد وجدت منذ بداية الإنسانية، إلا أنها لم تذكر بوضوح، إلا في عام 1948 من قبل عالم البيئة « William Vogt »، الذي أشار فقط إلى زيادة الهجرات.[51]

وقد حدد عالم البيئة البريطاني نورمان مايرز، الذي كتب على نطاق واسع حول التغير البيئي وتشريد السكان لعدة عقود، تعريفا للاجئين البيئيين كما يلي: " هم البشر الذين لم يعد بإمكانهم كسب رزق آمن في أوطانهم بسبب

[48] -Julien Bétaille, op.cit.

[49] - بوسراج زهرة، " الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي "، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019، ص 215.

[50] - تأسست منظمة (world watch) سنة 1974 من قبل المزارع والاقتصادي الأمريكي ليستر براون « Lesten Brown »، وهي أول منظمة مستقلة تهتم بشؤون البيئة العالمية، والتي نالت الاعتراف لدى العديد من الدول والشخصيات والرأي العالمي.

[51] -Christel Cournil et Pierre Mazzega : « Catastrophes écologiques et flux migratoires : Comment protéger les réfugiés écologiques ? », Revue européenne de Droit de l'environnement, n° 4, Bruxelles, Décembre 2066, pp. 417 – 427.

الجفاف، وتآكل التربة، والتصحر، وإزالة الغابات وغير ذلك من المشاكل البيئية، حيث يشعر هؤلاء البشر أنه ليس لديهم بديل سوى البحث عن ملاذ في مكان آخر، وينزح العديد منهم داخليا، ويتخلوا عن أوطانهم على أساس شبه دائم إن لم يكن دائما، مع أمل ضئيل في عودة متوقعة ".[52]

كما نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1985 بحثا بعنوان " اللاجئون البيئيون "، وذلك في مطلع التسعينيات، أي بعد ما يقارب عشرين سنة على التعريف الذي وضعه براون. وقد أعد هذا التعريف الباحث المصري (عصام الحناوي)، وقد شملت الدراسة التي أجراها الحناوي حالات التشرد بسبب الجفاف في إفريقيا وضحايا بوبال، ومشردي زلزال المكسيك، إذ عرف اللاجئين البيئيين بأنهم " اللاجئون الذين اضطروا طوعا أو قسرا لترك مناطقهم وديارهم بسبب أحداث واضطرابات، طبيعية أو من صنع البشر، متصلة بالبيئة، وأدت إلى تهديد وجودهم أو الإضرار بمستوى عيشهم ".[53]

وعرفت المنظمة العالمية للهجرة في أحد منشوراتها عام 2007، المهاجرين البيئيين بأنهم : " أشخاص أو مجموعات من البشر الذين يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون بصفة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغيير مفاجئ أو تدريجي في البيئة، ويؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إذ ينتقلون إما داخل بلدانهم أو خارجها " وهو التعريف الذى ترجحه الباحثة وتميل اليه.[54]

وتعرف المادة الثانية من مشروع المعاهدة الخاصة باللاجئين البيئيين (مبادرة نانسن)، على أنهم " النازحين بيئيا هم الأفراد والأسر والأشخاص الذين يواجهون انقطاع حاد لبيئتهم، التي تؤثر حتما على معيشتهم، واجبارهم على ترك في حالة الطوارئ أو في الوقت المناسب، الأماكن المعتادة لحياتهم ويؤدي إلى إعادة توطينهم.[55]

أما تعريف اللاجئ في القانون الدولي، فقد عرفته المادة الثانية من مسودة المعاهدة الخاصة باللاجئين البيئيين بأنهم الأفراد والأسر والأشخاص الذين يواجهون كارثة بيئية تدريجية أو مفاجئة، تؤثر حتما في ظروفهم المعيشية، وتجبرهم على ترك أماكن إقامتهم المعتادة.[56]

أولا: شروط اللاجئ البيئي.

من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا جليا، أنه من الصعوبة الاستقرار على تعريف دقيق ومحدد، نظرا لظهور فئات جديدة تعرضت أو تتعرض لانتهاكات بيئية خطيرة، Violé Gravement،[57] وبالتالي وتجنبا لإقصاء أي فئة

---

[52] -Norman Myers and Jennifer Kent: « Environnemental Exodus : An Emergent crisis in the Global Arena », Washington : Climate Institute, 1995, pp.18 -20.

[53]-Dorothé Lobry, « Pour une Définition juridique Des réfugiés écologique : réflexion autour de la qualification juridique de l'atteinte à l'environnement », Revue Asylon(s), N°6, novembre 2008, Exodes écologiques, url de référence : Http://www.reseau-terra.eu/article846.html, p. 2.

[54]- زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص 217.

[55] -« déplacés environnementaux » les personnes physiques, les familles et les populations confrontées à un bouleversement brutal ou insidieux de leur environnement portant inéluctablement atteinte à leurs conditions de vie et les forçant à quitter, dans l'urgence ou dans la durée, leurs lieux habituels de vie et conduisant à leur réinstallation et à leur relogement ».

[56] -Art 2/2 du Projet de convention relative au statut international des Déplacés Environnementaux (Deuxième version –mai 2010) : « On appelle déplacés environnementaux : les personnes physiques, les familles et les populations confrontées à un bouleversement brutal ou insidieux de leur environnement portant inéluctablement atteinte à leurs conditions de vie, les forçant à quitter, dans l'urgence ou dans la durée, leurs lieux habituels de vie ». Voir : Les catastrophes et les droits de L'homme CADHOM programme Les SUDS Aujourd'hui II, Rapport scientifique de fin de projet, Deuxième version du projet de convention relatif au statut international des déplacés environnementaux, Tome 2 – Annexes, Edition Décembre 2013.

في تعريف اللاجئين البيئيين، فإن المجتمع الدولي بمختلف أفراده الدولية، وعلى رأسها اللجنة السادسة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تتبنى تعريفا موسعا حماية لكل فئات اللاجئين البيئيين.

وبالمقابل يستنتج من التعاريف السابقة جملة من الشروط، حتى يعتبر الشخص لاجئا بيئيا:

1- وجود خطر جسيم يكون دافعا لترك الديار و الأوطان بفعل القوة القاهرة.

2- ترك وهجر الديار بصفة مؤقتة، أو بصفة دائمة.

3- تدهور البيئة الذى ينعكس سلبا على حياة وظروف معيشة أولئك الأشخاص.

4- الوجهة التي يقصدونها، والتي يمكن أن تتم داخل نفس البلد أو خارجه.

ثانيا: مختلف فئات اللاجئين البيئيين.

يمكن تقسيم اللاجئ البيئي إلىثلاث فئات:[58]

1- **النازحون مؤقتا:** نتيجة أحداث بيئية طارئة مفاجئة، كالزلازل والأعاصير والفيضانات...، وغالبا ما يعود هؤلاء إلى أماكنهم المعتادة بعد انتهاء الكارثة، أو الحدث، مع إعادة تأهيل المنطقة.

2- **النازحون بصفة دائمة**، نتيجة وجود تغيير بيئي دائم يحدث في مناطق سكنهم المعتادة مما يضطرهم إلى تركها، كما في حالة بناء مشروع انمائي يؤثر على البيئة، كبناء السدود وإنشاء المحميات، والبحيرات الاصطناعية، وغالبا ما يلجأ هؤلاء الأشخاص إلى أماكن داخل دولتهم.

3- **النازحون بصفة دائمة**، لكن بسبب حدوث كارثة بيئية تدريجية، تؤثر في حياة الأشخاص، ومصادر رزقهم، وسبل عيشهم التي يعتمدون عليها، إذ إن هؤلاء الأشخاص يتركون أماكن سكنهم المعتادة بحثا عن ظروف معيشية أفضل.[59]

[57] -Voir: Nadia Belaidi, « La lutte contre les atteintes globales à l'environnement : vers un ordre public écologique », Bruylant, Bruxelles, 2008, p. 461. Voir aussi : Nadia Belaidi, « Identité et perspectives d'un ordre public écologique », Droit et cultures, 68 /2014, pp. 15-49.

[58] - كاظم المقدادي، " المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007، ص 466.

[59] -S. B. Pentinat : « Environnemental refugees : Problems and challenges for International Law », p. 323.

الفصل الثاني
الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية

تمهيد:

هناك العديد من الجهود الدولية المبذولة لتحقيق العدالة المناخية منها ما هو فى شكل إتفاقيات ومقاربات ونها ما هو اهتم بجانب الحماية من ظاهرة الاحتباس الحرارى ، ومنها ما اهتم بحماية ضحايا اللحوء البيئى وهوما سنعرض له بالتفصل على النحو التالى :

المبحث الأول:الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ

المبحث الثانى:كيف شكلت العدالة المناخية المفاوضات الدولية؟

المبحث الثالث:الجهود الدولية وتداعيات العدالة المناخية

المبحث الرابع:الجهود الدولية وحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري

المبحث الخامس:الجهود الدولية وحماية ضحايا اللجوء البيئي

المبحث السادس:التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي

المبحث الاول

الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ[60]

تُعد الاتفاقيات الدولية إحدى المصادر الرئيسية للقانون الدولي للبيئة، إضافة للعرف الدولي ومبادئ القوانين العامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وهي أكثر الوسائل الشائعة لخلق قواعد دولية ملزمة بشأن البيئة، ولذلك فقد حظيت البيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في مدينة استكهولم 1972م باهتمام متزايد ومستمر على مختلف المستويات.

وفي هذا المبحث يثور التساؤل عن موقف الاتفاقيات الدولية من العدالة المناخية؟، ولكن قبل الإجابة على هذا التساؤل نشير هنا إلى أن المقصود بالاتفاقيات الدولية هنا تلك الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة ظاهرة التغير المناخي، على اعتبار أن هناك علاقة وطيدة -على نحو ما سلف القول- بين العدالة المناخية والتغير المناخي.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم السعي من خلالها إلى التقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ومن أمثلة هذه الاتفاقيات والمواثيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، وتهدف هذه الاتفاقيات في مجموعها إلى الدفع بعجلة العمل المناخي عالميًا إلى الأمام، وإلزام الدول بتقليل انبعاثات الكربون المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية.

لقد تزايد الاهتمام العالمي بحماية المناخ وخاصة في العقود الأخيرة، فكانت ردة فعل ضرورية من المجتمع الدولي لحمايته كتراث مشترك للإنسانية، ومواجهة أهم مشاكله المتمثلة في تلوث وتغير المناخ بكل أشكاله وصوره الناتجة عن أنشطة الانسان اللامدروسة، والتي نتج عنها ظاهرة الاحتباس الحراري، التي أدت للإضرار والاخلال بالنظام الايكولوجي، مسببة آثار سلبية مؤدية إلى خسائر ومخاطر تهدد فيها استمرار الحياة على كوكب الأرض لدرجة أصبحت فيها الأضرار بالمناخ بمثابة فيروس خطير سريع الانتشار في جسد الانسانية، هذا ما جعل واجب حماية المناخ أمرا ضروريا وواقعيا وفرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته.

ومن هنا بدأت الجهود الدولية لتدارك الأخطار عن طريق تدخل المنظمات الدولية والدول ورعايتها لمؤتمرات دولية لأجل إبرام اتفاقيات دولية تبعد الآثار السلبية للتدهور المناخي وتخفيف آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة، حيث أسفرت تلك الجهود عن وسائل عملية تساعد على حماية المناخ وتخفيض متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية، أدت هذه الاتفاقيات إلى ظهور تطور ملحوظ في قواعد القانون الدولي البيئي بداية من اتفاقية ريو لعام 1992، مرورا باتفاقية كيوتو لسنة 1997، إلى غاية اتفاقية باريس 2015، وصولا إلى قمة المناخ بغلاسكو.

وسيتم التطرق لكل اتفاقية على حدة ومالها من دور في حماية المناخ و الحفاظ عليه، ومعرفة أهم ما جاءت به كل اتفاقية و معرفة مخرجات قمة المناخ بغلاسكو. ولقد ارتأت الباحثة أن الإجابة على التساؤل السابق تقتضي تقسيم المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول:الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ

المطلب الثاني: موقف بروتوكول كيوتو

المطلب الثالث :اتفاقية باريس للمناخ بشأن العدالة المناخية

[60] العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، مرجع سابق .

المطلب الأول

الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ[61]

كانت قمة الأرض (مؤتمر ريو Rio Earth summit العام 1992)أول محاولة كبرى للتصدى للقضايا البيئية العالمية، ومحاولة تصميم سياسات وتخصيص أموال لمعالجة هذه المخاوف باعتبارها تهديداً عالميا وضم ممثلى 178 دولة وصدر عنه إعلان ريو المعروف بشأن البيئة والتنمية، ووضع جدول أعمال القرن الحادى والعشرين. وقد نتج عنه أيضاً اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجى 1992، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية، والاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك فى أعالى البحار. ومن جهتها عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1997 دورة استثنائية عرفت بـ" قمة الأرض +5" لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن الحادى والعشرين وتقديم توصيات لمواصلة العمل به كما أوضحت من خلالها أن البيئة فى تدهور مستمر، وتم فى نفس العام اعتماد البروتوكول البارز المعروف ببروتكول كيوتو للتغيرات المناخية.

ومع بداية الألفية الثالثة عقد قادة الدول والحكومات فىنيويورك قمة الألفية والتى تمخضت عنها الأهداف الإنمائية للألفية حيث يرمى هدفها السابع إلى كفالة الاستدامة البيئية، ثم عقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب إفريقيا سنة 2002 وأصدرت قرارات هامة أسست للعديد من المبادئ البيئية ومن أهمها الوقاية البيئية كجزء رئيسى في التنمية. وقد أصدرت الأمم المتحدة عام 2007 تقرير بالى الذى تناول أثر التغيرات المناخية على الأمن فى أرجاء العالم؛ وأشار إلى أن عدم التحكم فى مشكلة التغيرات المناخية سيؤدى إلى غرق بعض المناطق فى العنف والصراعات والحروب وظهور وانتشار اللاجئين البيئيين.

لقد حالت الانقسامات الدولية واختلاف المواقف على هامش انعقاد مؤتمر كوبنهاجن فى 2009 دون التوصل إلى نتائج ملموسة وملزمة فيما يخص تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديث بروتوكول كيوتو الذى حدد حصص التلوث لكل دولة. وتواصلت مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ التى عملت على وضع إجراءات وآليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو وتحديثه. وفى هذا السياق التقت الأطراف المعنية فى قمة كانكون بالمكسيك عام 2010، ثم فى ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2011، ثم فى قمة الدوحة 2012، وتلتها قمة وارسو ببولندا فى 2013، ثم قمة ليما بالبيرو سنة 2014، ثم قمة باريس 2015، وعلقت الآمال على الأطراف المجتمعة من أجل ضرورة الانتقال من مستوى التصريحات إلى الأفعال فيما يخص مسألة التغير المناخى الذى يتطلب إطاراً قانونياً قوياً يتضمن قواعد والتزامات واضحة.

بناء على ذلك، عقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش قمة المناخ فى 23 سبتمبر 2019 لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى من أجل دعم العملية المتعددة الأطراف وزيادة وتسريع العمل والطموح المناخى. وركزت القمة على القطاعات الرئيسة التى من الممكن أن تحقق الفرق الأكبر كالصناعات الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة والمدن الخضراء والطاقة والمرونة وتمويل العمل المناخى. وقدم قادة العالم تقارير عما يقومون به وما الذى يعتزمون فعله عندما يجتمعون عام 2020 فى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ[62] حيث من الممكن تجديد الالتزامات وزيادتها. ومن المتوقع أن يستمر ذلك الجهد وتعقد الدورة السادسة والعشرون

[61] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،المقالة 2، المجلد 9، العدد (8) اكتوبر 2020، أكتوبر 2020، الصفحة 100-132،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2020.31896.1019/10.21608،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

[62] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،المقالة 2، المجلد 9، العدد (8) اكتوبر 2020، أكتوبر 2020، الصفحة 100-132،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2020.31896.1019/10.21608،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة من 9-19 نوفمبر 2020 ، في المملكة المتحدة.

الفرع الأول

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992

انضمت 153دولة في عام 1992إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوى عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخى، ودراسة ما يمكن فعله للحد من معدل الزيادات في درجة الحرارة العالمية وتغير المناخ والتعامل مع آثار ذلك، وضعت هذه الوثيقة للقوى الصناعية وتلك في طريق النمو مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة على أساس الانصاف. ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1994، وأصبح عدد الدول الاعضاء حالياً 196 دولة (195 دولة بالإضافة الى الاتحاد الاوربي).

وبحلول عام 1995، أدركت البلدان أن شروط الخفض من انبعاثات غازات الدفيئة في الاتفاقية لم تكن كافية، فأطلقت البلدان مفاوضات لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ، واعتمدت بعد ذلك بعامين بروتوكول كيوتو الذى يلزم البلدان المتقدمة قانونًا بأهداف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وبدأت فترة الالتزام الأولي للبروتوكول في عام 2008 وانتهت في عام 2012، أما الفترة الثانية فقد بدأت في 1 يناير 2013 وتنتهى عام 2020. وهناك 195 طرف في الاتفاقية و192 طرف في بروتوكول كيوتو. وتدعم الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كافة المؤسسات المشتركة في المفاوضات الدولية لتغير المناخ، وتحديدًا مؤتمر الأطراف (COP)، بصفته اجتماع الأطراف (CMP)، وجهات الدعم التي تقدم المشورة إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف[63].

[63] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،مرجع سابق .

الفرع الثانى

موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية[64]

تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال قمة الأرض سنة 1992 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994 بعد مصادقة 50 دولة عليها، تتكون الاتفاقية من ديباجة و26 مادة ومرفقين خاصين بقائمة الدول المعنية بالالتزامات الواردة بها .

تسعى الاتفاقية إلى الحد من تفاقم تركيز الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة الصناعية البشرية وتؤثر على التوازن المناخي لكوكب الأرض، حيث نصت المادة الثانية على " لأن الهدف النهائي لهذه الاتفاقية ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخ، وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

أبرمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1992م، ودخلت حيز التنفيذ في مارس من العام 1994م بعد أن صادقت عليها 197 دولة، وكان هدفها الرئيسي تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى يحول دون إضرار النشاطات البشرية بالنظام المناخي للأرض.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م تُشكل حجر الزاوية في بنية حماية المناخ في القانون الدولي**، فهي الاتفاقية الأولى التي وضعت خصيصًا لمعالجة هذه المشكلة، ومن خلالها تطورت سبل الحماية إلى أن وصلت إلى الحال الذي نحن عليه الآن.

ولقد وردت المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية عدة مبادئ تمثل الدليل الذي يُرشد أطرافها عن اتخاذ أي إجراءات تتعلق بتحقيق هذه الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، وهذه المبادئ هي:

- التنمية المستدامة والإنصاف
- المسئولية المشتركة لكن المتباينة
- مبدأ الحيطة

وقد قرر جانب من الفقه أن هذه المبادئ تمثل أكثر من مجرد توجهات لصياغة الالتزامات في هذه الاتفاقية، بل سيكون لها دور محوري في خلق تقارير وتفاعل بين الدول في ما يخص أي مفاوضات مقبلة تخص حماية المناخ، وهو ما تأكد عندما اعتمد أطراف بروتوكول كيوتو تلك المبادئ في صياغة أحكامه، مع اعتبارها بمثابة الإطار القانوني والآليات التنفيذية المعتمدة له.

تشير الاتفاقية إلى أن النصيب الأكبر من الانبعاثات ينشأ في العالم المتقدم، ومراعاة منها لقلق البلدان النامية إزاء التنمية، تكرس مبدأ الإنصاف والتنمية المستدامة وتطالب الدول بالتعاون على أوسع نطاق ممكن وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة التي تقع على جميع الأطراف في حين أن الالتزامات الخاصة لا تنطبق إلا على البلدان المدرجة ، وسارت اتفاقية الأمم المتحدة لحماية طبقة الأوزون وكذا بروتوكول مونتريال الملحق بها، حيث عملا على إزالة كل الغازات المسببة لتآكل طبقة الأوزون واستبدالها بغازات أخرى غير ضارة.

[64] العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، مرجع سابق .

يرى جانب من الفقه ان الهدف صعب المنال لأن النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية لخبراء المناخ تقتضي تخفيض نحو 60% من الانبعاثات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، حتى يمكن تحقي الهدف من الاتفاقية، وهو ما يوجب على الدول الاضطلاع بعبء تقييم الآثار البيئية الخاصة بالدلائل التي تبين مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف، كتقييم مدى تضرر النظم الإيكولوجية وعدم قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، وتقييم البيانات العلمية والظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي يتم رصدها من أجل تحديد الأنشطة البشرية التي قد تشكل تدخلا خطيرا من جانب الإنسان في النظام المناخي وتحديد التدابير اللازمة لها.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية لعام 1992م تناولت العدالة المناخية تحت مبدأ الإنصاف؛ حيث يشير هذا المبدأ إلى **العدل** ومفاهيم أخرى مشابهة هي: **حماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية**، ويرجع بعض الفقه الفضل في إبرام الاتفاقية الإطارية إلى هذا المبدأ، عندما قرر أن العديد من الدول المتقدمة تتردد كثيرًا، وقد لا تتقبل في فرض أي التزامات ربما تؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية لديها، إلا أنه في سياق الحماية القانونية للمناخ، ونتيجة لإعمال مبدأ الإنصاف لم يتم الالتفات إلى هذا الصعوبات، ودُفعت هذه الدول للمشاركة في محاولة للتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن هذه الحماية.

المطلب الثاني

بروتوكول كيوتو[65]

يمثل بروتوكول كيوتو[66] الذى تم التوقيع عليه من قبل 195 دوله فى عام 1997، ودخل حيز النفاذ عام 2005 بعد التصديق عليه من 175 دولة الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقيه الأمم المتحده الإطاريه بشأن تغير المناخ، وقد رفض الكونجرس الأميركي التصديق على بروتوكول كيوتو لأنه استثنى الصين ودول نامية أخرى من تخفيض الانبعاثات. يلزم البروتوكول الدول الموقعة عليه بقائمة محدده من الالتزامات الأولى لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل : تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يجرى هذا التخفيض خلال فتره زمنيه محدده تبدأ في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012 . وبلغت نسبه التخفيض المقررة فى حاله الاتحاد الاوروبى 8% أقل من مستوى عام1990، وفى حين بلغت هذه النسبة فى حاله الولايات المتحدة و اليابان 7%، 6% على التوالى وتشمل غازات محدده هى: ثانى اكسيد الكربون، الميثان, أكسيد النيتروجين، بالإضافه إلى ثلاث مركبات فلورية. يضاف إلى ذلك الحفاظ على الغابات من أجل امتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة، والعمل على إنتاج وتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة. أما الثانية فهى التزامات تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها منها: تمويل وتسهيل أنشطه نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة منها إلى الدول النامية والأقل نمواً، التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نمواً فى " **آلية التنمية النظيفية**" أى مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة. وقد ضم البروتوكول آلية للمرونة تسمى" **سوق أرصدة الكربون**" من خلال السماح بنقل أرصدة الانبعاثات بين الفاعلين الاقتصاديين، وقد نشأ سوق الكربون الأوروبي أو نظام الاتحاد الأوروبى لتجارة الانبعاثات ويسمح للملوثين الأوروبيين الرئيسيين أى الدول الأكثر تلويثًا والشركات الخاصة بشراء حقوقهم في التلوث[67].

[65] العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، مرجع سابق .

[66] https://jocu.journals.ekb.eg/article_248956.html?fbclid=IwAR07bUUDfvSGdSEp3Iaq2j2nG-N2xXlo9bed1PJUG3HKvk6YGGvhO_RNfNs

[67] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،مرجع سابق .

يشكل بروتوكول كيتو لعام 1997م في اليابان إضافة مهمة في مجال حماية المناخ، كما أنه يُعد أول اتفاق ملزم لكل الدول بشأن تخفيض تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للحد من إلحاق الضرر بالنظام المناخي للأرض، ويميز البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة فقط، استنادًا إلى المبدأ الذي نصت عليه الاتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسئولية تبعًا لظروف ودرجة تقدم الدولة، والذي حمل الدول المتقدمة المسئولية الأولى عن انبعاث هذه الغازات في الجو.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات يمكن إجمالها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: عبارة عن عدد من الالتزامات، والتي تتكفل بها جميع دول الأعضاء.

المجموعة الثانية: فتتحمل الدول المتقدمة عن الدول النامية هذه الالتزامات، وهي كالتالي:

1) قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة.

2) المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات، والتي تُعد كمستودع لهذه الغازات، عن طريق امتصاصها وإخراج الأكسجين لأهل الأرض.

3) إقامة بحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات، وسلبياتها، ومشاكلها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.

4) التعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية البشر في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة.

5) العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

6) تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.

7) تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها.

وإذا اطلعنا على بروتوكول كيوتو نجد أنهلم ينص صراحة مبدأ العدالة المناخية، ولكن يجب أن نشير إلى أن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف ببروتوكول كيوتو، أنه على الأطراف عند اتخاذها لإجراءاتها لتحقيق غرض آلية التنمية النظيفة، يتوجب عليها أن تسترشد بالمادتين (2، 3) من الاتفاقية الإطارية، بالإنصاف: حيث يجب أن يطبق مبدأ الإنصاف بجميع أوجهه في آلية التنمية النظيفة، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وكذلك عدم الإضرار بحق الدولالنامية في التنمية بأي شكل من الأشكال.

المطلب الثالث

اتفاقية باريس للمناخ[68]

عُقد المؤتمر الحادي والعشرين المعروف بمؤتمر مناخ الأرض في باريس عام 2015م لإعلان الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ، والذي عُرف باتفاقية باريس للمناخ.

وأعلنت الاتفاقية أنها تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند اثنين درجة مئوية عن عصر ما قبل التصنيع، مع تشجيع الأعضاء على استهداف ارتفاع 1.5 درجة مئوية فقط، ولا شك أن تطبيق هذه الاتفاقية

[68] العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، مرجع سابق .

سيعكس مبدأ العدالة ومبدأ المسئولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة تغير المناخ مع مراعاة التباين بين الدول المرتبطة باختلاف الإمكانيات والمسئولية.

كانت نظرة العالم لاتفاقية باريس نظرة متفائلة مستبشرة، لأن قادة العالم قد تجاوزوا الخلافات وتمكنوا من التوصل إلى اتفاق عالمى وقع عليه ممثلو 195 دولة ودخل حيز النفاذ فى نوفمبر 2016 بعد تصديق 55 دولة عليه – مسئولة عن أكثر من 55 % من انبعاثات غازات الدفيئة -، وكانت بنود اتفاق باريس تتسم بعدالة مناخية وأمن غذائى ومراعاة لمصالح الجميع، فضلاً عن نحو نصف تريليون دولار سوف تخصص لمحاربة التغير المناخى حتى العام2020، وقامت بتحديد الاحترار العالمي بدرجتين بحلول عام 2050 والحد من انبعاثات الكربون بنسبة 50٪، و 100٪ بحلول عام 2100. ويقدر هذا النص الحد الأدنى للتمويل العالمى بمائة مليار دولار سنوياً لمجموعة ال 77 وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بالإجماع من قبل الوفود المشاركة. ولا تلزم الاتفاقية أى دولة بكميات محددة من الانبعاثات لكنها تلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية" لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية بما يعكس قدرات كل دولة ومسئوليتها، وتلتزم الدول بتجديد مساهماتها كل خمس سنوات تبدأ فى 2025على أن تكون المساهمات أكثر طموحًا كل دورة، وأن تكون على أعلى ما يمكن تحقيقه ويتم تسجيلها فى سجل عام لدى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. وفيما يتعلق بالمعلومات عن أنشطة الدول لتنفيذ الاتفاقية وسياستها تجاه تغير المناخ وتقديم قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة، فهناك عدة أنواع من التقارير تم اعتمادها فى الاتفاقية وهى: البلاغات الوطنية، والتقارير التى يتم تحديثها باستمرار كل سنتين.

جاء فى الاتفاقية بوضوح أن تقليل الانبعاثات الذى تعهدت به الدول المختلفة غير كاف؛ حيث تشير التقديرات العلمية إلى أن مستوى الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة سيصل فى 2030 إلى 55 جيجا طن (= 55 مليار طن) سنوياً، رغم أنه يفترض ألا يتجاوز العالم مستوى 40 جيجا طن كي يستطيع تحقيق هدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض بما لا يتجاوز درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما قبل العصر الصناعى. وقد تلقت تلك النظرة الطموحة التى صاحبت توقيع الاتفاقية انتكاسة تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب عن انسحاب بلاده منها لأنها فى رأيه تؤدى لخسائر اقتصادية ولم ينظر لأى خلفية سياسية أو تداعيات بيئية ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثانى أكبر بلد باعث للكربون بعد الصين . ويتبين أن اتفاق باريس لا يمنح المجتمعات التى تواجه التغيرات المناخية نقلة حقيقية لأن التزام الدول وبخاصة الرأسمالية الغربية التى أوصلتنا إلى حافة الخطر غير كاف وضعيف نسبياً لكن تشكل تلك الاتفاقية تحسناً هاماً فى المواقف كانت معظم دول العالم قبل التوقيع عليها معفاة من العمل على تقليل الانبعاثات، لأنها مشمولة ضمن مجموعة الدول النامية لذا فإن مجرد التوصل إلى اتفاق يعد خطوة هامة فى قضية التغيرات المناخية[69] .

وفي نهاية هذا المبحث لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع، وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي، وتتحمل معظم المسئولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعتبر الدول النامية الأكبر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينة، ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة

[69] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،المقالة 2، المجلد 9، العدد (8) اكتوبر 2020، أكتوبر 2020، الصفحة 100-132،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2020.31896.1019/10.21608،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف" أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

المبحث الثانى

كيف شكلت العدالة المناخية المفاوضات الدولية؟

لعب النضال من أجل تحقيق نتائج "عادلة" دورا حاسما في تشكيل مفاوضات المناخ الدولية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

اولا : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

عندما تأسست اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أول معاهدة لتغير المناخ في العالم في عام 1992، كانت مبادئ العدالة المناخية في جوهرها، وإن لم تكن موصوفة صراحة بهذه المصطلحات.

وتتضمن الاتفاقية مبدأ "الملوث يدفع"، مما يشير إلى أن الدول الأكثر ثراء يجب أن "تأخذ زمام المبادرة" في العمل المناخي. ويلمح القسم الافتتاحي (أدناه) أيضا إلى مسؤوليتها "التاريخية والحالية" عن الانبعاثات.

Noting that the largest share of historical and current global emissions of greenhouse gases has originated in developed countries, that per capita emissions in developing countries are still relatively low and that the share of global emissions originating in developing countries will grow to meet their social and development needs,

ديباجةاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)، الصفحة 2.

كما يشير إلى "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل منها" (CBDR-RC) عندما يتعلق الأمر بمعالجة تغير المناخ.

ويرد تقرير اتفاقية التنوع البيولوجي للحد من الكوارث في الفقرة الأولى من المادة 3 (أدناه)، التي تحدد "المبادئ" التي يقصد بها توجيه تنفيذ الاتفاقية. وقد وفر هذا المبدأ، الذي يكرس فكرة الاستجابات المختلفة لتغير المناخ من مختلف الدول،التوجيه ودفع النزاعات في محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ منذ ذلك الحين.

1. The Parties should protect the climate system for the benefit of present and future generations of humankind, on the basis of equity and in accordance with their common but differentiated responsibilities and respective capabilities. Accordingly, the developed country Parties should take the lead in combating climate change and the adverse effects thereof.

المادة 3-1 مناتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)، الصفحة 5.

وتشير الاتفاقية أيضا إلى تزويد البلدان النامية "بالتمويل والتأمين ونقل التكنولوجيا" عند الاقتضاء.

ثانيا : بروتوكول كيوتو

وكان أول اتفاق رئيسي بعد الاتفاقية هوبروتوكول كيوتو، الذي تم الاتفاق عليه في عام 1997، والذي تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لم يتطلب سوى من دول المرفق الأول الالتزامبأهداف الانبعاثات، وهو ما يعادل خفضا بنسبة 5٪ في إجمالي انبعاثاتها بين عامي 1990 و2012.

1. The Parties included in Annex I shall, individually or jointly, ensure that their aggregate anthropogenic carbon dioxide equivalent emissions of the greenhouse gases listed in Annex A do not exceed their assigned amounts, calculated pursuant to their quantified emission limitation and reduction commitments inscribed in Annex B and in accordance with the provisions of this Article, with a view to reducing their overall emissions of such gases by at least 5 per cent below 1990 levels in the commitment period 2008 to 2012.

المادة 3-1 منبروتوكول كيوتو (1997)، الصفحة 4.

جاء الموعد النهائي لاتفاقية المناخ الجديدة في COP21 في باريس في عام 2015. وجاءت علامة على اعتراف رمزي على الأقل بالعدالة في الخطاب الافتتاحي للقمة الذي ألقاه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ، الذيقال للمندوبين: "باسم العدالة المناخية يجب أن نتخذ إجراء".

ثالثا : اتفاق باريس

كما تضمن اتفاق باريس الذي انبثق عن القمة لغة في ديباجته (أدناه) تحدثت عن مخاوف حركة العدالة المناخية. ومع ذلك، كانت تفاصيل الاتفاق أكثر دقة.

Noting the importance of ensuring the integrity of all ecosystems, including oceans, and the protection of biodiversity, recognized by some cultures as Mother Earth, and noting the importance for some of the concept of "climate justice", when taking action to address climate change,

ديباجةاتفاق باريس (2015)، ص 4.

ظهر تحول نحو هدف C1.5 في الفترة التي سبقت COP21 حيث جعلت النمذجة عالية الدقة الآثار المتوقعة على دول الجنوب العالمي أكثروضوحامن ذي قبل وحدد "حوار الخبراء المنظم" الاختلافات بين أهداف C1.5و C2.

رابعا : "كوب 27 و28" وفرص الشرق الأوسط[70]

عرضت الظواهر المناخية القاسية ملايين اغلب البشر لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد،وفي نوفمبر 2022 اجتمع قادة العالم وخبراء المنظمات البيئية وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة إضافة إلى رجال الأعمال على ساحل البحر الأحمر في مدينة شرم الشيخ المصرية لمناقشة قضية تغير المناخ[71] والآثار المتفاقمة للظاهرة، لا سيما ما يطال الدول النامية. فبعد تقارير دولية قاتمة في شأن الوضع عالمياً منذ قمة غلاسكو، العام الماضي، تاريخياً تعد الولايات المتحدة أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري[72]، وإجمالي تراكماتها بين عامي 1913 و2013 أكثر من 10 أضعاف من الهند، بينما في المستويات الحالية تعتبر الصين أكبر ملوث باعتبارها أكبر مصدر في العالم للانبعاثات الكربونية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، بنحو الربع على مستوى العالم وفقاً لأحدث تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي عام 2018. وهي أكبر مستهلك للفحم في العالم وهو أكثر مصادر الطاقة تلوثاً ولكنها في المقابل أكبر مستثمر في مصادر الطاقة البديلة.

ووفقاً للإحصاءات الدولية، أصدرت الصين ما يقرب من ضعفين ونصف ضعف انبعاثات الولايات المتحدة عام 2019، بنصيب 27 في المئة من حصة الانبعاثات العالمية، تليها الولايات المتحدة بحصة 11 في المئة ثم الهند والاتحاد الأوروبي بحصص 3.4 و3.3 في المئة على التوالي تليها إندونيسيا وروسيا والبرازيل واليابان بحصص أقل من اثنين في المئة لكل منهم، وأخيراً إيران والسعودية بأقل من واحد في المئة.

إنه على الرغم من أن قمة المناخ في شرم الشيخ "كوب 27"[73]، هي تجمع عالمي في نطاقها فإنها تمثل صفقة كبيرة للمضيفين المصريين ونظرائهم في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، باعتباره الأول بين مؤتمرين متتاليين من مؤتمرات الأطراف المناخية تعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث من المقرر أن

---

[70] راجع فى ذلك :
https://unfoundation.org/cop27/?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA4KjJCVwmoJCdQcCMzzSV5jjSC2z8KDWxAa6bfA-He6eeoS0Qob-QIaAu4ZEALw_wcB

[71] راجع فى ذلك :
https://www.powershiftafrica.org/publications/cop27-delivering-the-paris-agreement?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA656LysK5Gi_4d8Xu-OAkGq98KjhZg4WcgLxPfzvPhSxSjBKQgzIewaAn4dEALw_wcB

[72] راجع فى ذلك :
https://www.independentarabia.com/tags/%D9%83%D9%88%D8%A8-27

[73] راجع فى ذلك :
https://www.independentarabia.com/node/366791/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%A8-27-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%9F

تستضيف الإمارات مؤتمر الأطراف الـ28 (كوب 28)، إذ يمكن أن توفر استضافة بلدان المنطقة لتلك المؤتمرات الزخم لتسريع العمل ضد التهديدات التي ستضرب المنطقة أكثر من غيرها.

وفق ورقة بحثية صدرت أخيراً، عن وكالة الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الجزء من العالم معرض بشكل فريد لتغير المناخ وفي الوقت نفسه فإنه غير مستعد بشكل فريد. وكشفت دراسة صادرة عن "الاتحاد من أجل المتوسط"، وهي منظمة تجمع دول البحر المتوسط، في أكتوبر (تشرين الأول) 2019، أن هذه المنطقة من العالم الأكثر تأثراً بظاهرة الاحتباس الحراري كما أنها ثاني أكثر المناطق بعد القطب الشمالي تأثراً، علماً أن الأخير غير مأهول بالسكان بينما منطقة البحر المتوسط يعيش فيها 500 مليون نسمة. وأظهرت الدراسة أن أحد الآثار المحتملة لذلك هي زيادة معدل الفقر المائي فيها إضافة إلى تأثر التنوع البيولوجي وكمية الأسماك[74].

وقدرت دراسة شملت 135 دولة نشرها المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل (نيسان) الماضي أن تغير المناخ قد يؤدي إلى خسارة أربعة في المئة من الناتج الاقتصادي العالمي السنوي بحلول عام 2050 وأن يضرب العديد من المناطق الفقيرة في العالم بشكل مؤلم. فتعرض بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا لحرائق الغابات والفيضانات والعواصف الكبرى وأيضاً نقص المياه، يعني أن جنوب آسيا معرضة للخطر بنسبة 10 إلى 18 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف مثيله في أميركا الشمالية و10 أضعاف أوروبا وهي المنطقة الأقل تضرراً، كما تواجه مناطق آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء خسائر كبيرة أيضاً، وتواجه بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ مستويات خسائر مماثلة لتلك التي تتعرض لها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن بشكل رئيس بسبب العواصف والفيضانات بدلاً من موجات الحرارة والجفاف.

- **التكيف وبناء المناعة:**

وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، التي وقعها قادة العالم في قمة الأرض عام 1992، هيكلاً قانونياً عريضاً للتعاون العالمي في شأن مكافحة الظاهرة، وينص على أن الدول المتقدمة ستوفر الدعم المالي وغيره، إضافة إلى أشكال المساعدة الإنمائية الأخرى من خلال ثلاثة مبادئ: المبدأ الوقائي، مبدأ الحق في التنمية، ومبدأ الاشتراك في المسؤولية المتباينة وفقاً لقدرات كل بلد.

من هذا المنطلق تشكل ما يعرف بـ"تحالف التكيف وبناء المناعة" الذي تلعب فيه مصر[75] دوراً رئيساً حيث تعمل على رفع متطلبات الدول النامية في مواجهة تغير المناخ، وخلال قمة الأمم المتحدة للمناخ في عام 2019 ترأست مصر بالشراكة مع جمهورية مالاوي والمملكة المتحدة "تحالف التكيف والتحمل" كممثلة للقارة الأفريقية، والرئاسة المشتركة لمجموعة "أصدقاء التكيف" في نيويورك.

---

[74] راجع فى ذلك :
https://www.independentarabia.com/node/366791/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%A8-27-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%9F

[75] راجع فى ذلك :
https://www.powershiftafrica.org/publications/cop27-delivering-the-paris-agreement?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA656LysK5Gi_4d8Xu-OAkGq98KjhZg4WcgLxPfzvPhSxSjBKQgzIewaAn4dEALw_wcB

كما توفر اتفاقية باريس للمناخ التي تبنتها 197 دولة في مؤتمر الأطراف الـ21 في ديسمبر (كانون الأول) 2015، إطاراً للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطار للرصد والإبلاغ بشفافية عن الأهداف المناخية للدول. وتستهدف الاتفاقية بشكل أساس إبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين ومتابعة أفضل الجهود الدولية للحد من الزيادة إلى 1.5 درجة مئوية، وهو يحتاج إلى خطط وطنية واسعة تستلزم إنفاق المليارات على البنية التحتية والصناعات وحتى تغيير العادات اليومية للمجتمعات. أن "المجتمع الدولي يتعامل مع الظاهرة باعتبارها تحدياً دولياً وخطراً داهماً للجميع، لكن الدول النامية دائماً تلجأ إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والأعباء المتباينة وليس من الإنصاف تقاسم أعبائها بشكل متساو لأن المساهمة في إنتاج الظاهرة لم تكن متساوية، فضلاً عن أن الدول النامية ليست لديها القدرات والطاقات التي تمكنها من التعامل مع آثارها بالقدر ذاته من الفاعلية مثل الدول الصناعية الغنية".

- **تعهدات من دون تنفيذ**[76] :

مع أن الدعوة إلى التكيف واضحة، فإن بعض المجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ هي الأقل قدرة على التكيف لأنها فقيرة أو تنتمي إلى البلدان النامية التي تكافح بالفعل من أجل إيجاد موارد كافية لتلبية الأساسات مثل الرعاية الصحية والتعليم. فوفق الأمم المتحدة قد تصل تكاليف التكيف التقديرية في البلدان النامية إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030. وفي الوقت الحالي تنفق نسبة تقدر بـ21 في المئة فقط من التمويل المتعلق بالمناخ الذي تقدمه البلدان الأكثر ثراء لمساعدة الدول النامية في التكيف والقدرة على الصمود، أي نحو 16.8 مليار دولار سنوياً. لكن في حين شهدت المؤتمرات السابقة التي أجريت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ اتفاقات على تخصيص موارد مالية بقيمة 100 مليار دولار لدعم الدول النامية في مواجهة الظاهرة، ولم يتم الإيفاء بهذا المبلغ، لأن الدول الصناعية تتبنى وجهة نظر أخرى تقوم على مبدأ المسؤولية الجماعية، إضافة إلى السعي إلى تأجيل التعامل مع جانب التمويل وإحالته على القطاع الخاص.

وفي العام الماضي في مؤتمر الأطراف "كوب 26"، اعتمدت الدول "ميثاق غلاسكو للمناخ" الذي يدعو إلى مضاعفة التمويل لدعم الدول النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء المرونة، كما أنشأت "قمة غلاسكو" برنامج عمل لتحديد هدف عالمي في شأن التكيف، الذي سيحدد الاحتياجات الجماعية والحلول لأزمة المناخ التي تؤثر بالفعل على العديد من الدول. وهو ما سيحتاج لمراجعته والتدقيق في ما أنجز خلالمؤتمر شرم الشيخ.

فهناك أهداف واضحة وخريطة طريق ولكن المطلوب الآن من مؤتمر شرم الشيخ تحديد أهداف تمويلية واضحة للتخفيف والتكيف وتمويل الخسائر والأضرار. وبالنسبة للبلدان المتقدمة وبخاصة مجموعة الدول السبع (التي ستوفر الجزء الأكبر من هذا التمويل)، ينبغي الوصول إلى إجمالي 600 مليار دولار في تمويل المناخ بين عامي 2020 و2025، وهو مبلغ التمويل الذي كان سيتاح في هذه الفترة لو أوفت البلدان المتقدمة بتعهدها السنوي البالغ 100 مليار دولار. ومن ثم يجب أن يستكمل ذلك بخطة وخريطة طريق لزيادة تمويل قائم على المنح يسهل الوصول إليه وشفاف، وخصوصاً من أجل أهداف التكيف.

[76] راجع فى ذلك :
https://www.independentarabia.com/node/366791/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%A8-27-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%9F

وبينما تستعد البلدان لتحديد هدف تمويل جماعي جديد يدخل حيز التنفيذ بعد عام 2025 يوصي المعهد المتخصص في أبحاث البيئة، مقره واشنطن، بتحديد أهداف تمويلية واضحة لتعبئة القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، مع الاعتراف بالدور الذي لا غنى عنه للتمويل العام من البلدان المتقدمة[77].

[7777] راجع فى ذلك :
https://unfoundation.org/cop27/?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA4KjJCVwmoJCdQcCMzzSV5jjSC2z8KDWxAa6bfA-He6eeoS0Qob-QIaAu4ZEALw_wcB

المبحث الثالث

الجهود الدولية وتداعيات العدالة المناخية

المطلب الأول

تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية[78]

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية تغير المناخ أنه" يعنى تغيراً فى المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذى يفضى إلى تغير فى تكوين الغلاف الجوى العالمى والذى يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعى للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة." ويطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذى يطرأ على معدل حالة الطقس لمنطقة ما شاملاً معدلات الهطول المطرى، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح، وتُعزى أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى عمليات ديناميكية للأرض أو قوى خارجية أو إثر النشاط الإنسانى.وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بشكل كبير وسريع ، فقد نصل إلى "نقاط التحول" الرئيسية ونواجه تغير أسرع وهذا يعنى ارتفاعًا كبيرًا في متوسط درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمى . من ناحية أخرى، فإن **التغير المناخى** يؤثر سلبياً على الصحة لسوء التغذية والإجهاد وسهولة التعرض للمرض وانتقاله مما يهدد التنمية المستدامة.

تتفق كثير من الأدبيات على أن الأشخاص فى الدول التى تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة مثل الدول الأفريقية وفى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وتلك المعتمدة على السياحة مثل الدول الجزرية الصغيرة هم الأكثر عرضة للتداعيات السلبية للتغير المناخى فالاضطرابات المناخية تؤدى إلى تراجع الإنتاج الزراعى وارتفاع أسعار المحاصيل، أما الدول الهشة أو التى بها توترات داخلية فالضغط البيئى بسبب المناخ سيعقد من إمكانية التغلب على مشكلاتها مما يؤدى غالباً لعدم الاستقرار. وستكون القارة الأفريقية من أكثر المناطق التى ستتضرر من التغير المناخى من خلال زيادة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر، والنقص الحاد للمياه، ومن ثم التنوع البيولوجى وزيادة التصحر رغم أنها لا تشارك إلا بنسبة أقل من ٥ %من الانبعاثات الإجمالية لكن لا تملك البنى التحتية اللازمة للتكيف مع ذلك التغير، وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على غالبية الدول العربية .

يعتبر تغير المناخ فى أغلب الأحيان أكبر تحد للبشرية فى القرون القادمة بالنظر إلى حجم المشكلة وتأثيراتها على حياة الإنسان فقد نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أول تقرير تقييم لها فى عام 1990، وقد اتُهمت آنذاك بتضخيم الأسباب البشرية -التى هى من صنع الإنسان- وكذلك الآثار المحتملة للاحترار العالمى، وعلى الرغم من عدم اليقين إلا أن الأساس العلمى لتغير المناخ راسخ الآن ويشير إلى أن التغيير يحدث بسرعة أكبر من التقديرات السابقة، ولم يعد بالإمكان اعتباره تهديدًا بعيدًا . وأصبحت الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات تؤثر على الهجرة بشكل مباشر وبشكل ملموس وأصبحت هذه الأحداث السبب الرئيس للهجرة القسرية وخاصة النزوح الداخلى، ومن المتوقع أن تكثف آثار تغير المناخ مثل هذه الكوارث وتسرع معدلات النزوح في العقود المقبلة. لقد زاد عدد الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات بمقدار الثلاثة أضعاف على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتعد آثارها على الضعفاء بالمجتمعات المحلية مدمرة لا سيما فى العالم النامى. وتشير التقديرات أنه منذ عام 2008 تم تشريد ما يقرب من سبعة وعشرين مليون شخص سنوياً بسبب الطبيعة. أما الأحداث بطيئة الحدوث مثل الجفاف، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، التصحر والتآكل الساحلى أكثر تعقيدًا وتتركز آثارها على

[78] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،المقالة 2، المجلد 9، العدد (8) اكتوبر 2020، أكتوبر 2020، الصفحة 100-132،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2020.31896.1019/10.21608،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الضعفاء، مثل الشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال وقد تكون هذه المجموعات أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية مما قد يؤدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية القائمة .

من ناحية أخرى، تتطلب معالجة تغير المناخ شكلاً من أشكال الاتفاق والعمل الجماعى ومن غير المرجح أن يتم التوصل إلى ذلك ما لم ينظر إليه جميع المساهمين الرئيسيين على أنه "عادل"، فلا يمكن للشمال أن يستقر دون الالتزام الكامل من الجنوب، ولا يمكن للجنوب الالتزام بذلك إذا كان ذلك سيهدد بتقويض تنميته، وتدرك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مشكلة عدالة المناخ لكنها كانت غامضة بشأن تفاصيل كيفية معالجتها . أما اتفاق باريس فهو غير ملزم كما سبق وذكرنا. إذن تؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء بالحدة نفسها. ولا يوجد اتفاق دولى حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، سواء عن طريق خفض الانبعاث ويعرف بالتخفيف ويشمل الاهتمام بالنقل النظيف، وإعادة تدوير النفايات ومعالجتها، والحد من استهلاك الوقود الأحفورى وتعويضه بالطاقة المتجددة.. إلخ، أوعن طريق التكيف معه مثل تحسين إدارة المياه، وتطوير محاصيل تتحمل الملوحة والجفاف، وبناء قدرات الأسر المتضررة، ونقل السكان من المناطق المنكوبة إلى أخرى آمنة... إلخ .

لقد اسُتلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعدداً فى الأبعاد وانتشاراً من حيث المكان، لأن تغير المناخ سيؤثر على السكان فى مسافات مادية أكبر من مصادر انبعاثات الوقود الأحفورى بينما تركز العدالة البيئية على التدهور البيئى على المستوى المحلى. ظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي والدمار البيئى والهيمنة الاقتصادية عام 2014 خلال مسيرة "مسيرة مناخ البشر" بحضور أكثر من 300ألف متظاهر فى نيويورك، وتمت تعبئة العدالة المناخية كمفهوم وحركة من جانب نخبة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميينوقد بدأ المفهوم يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة فى الغرب وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته، كالعدالة المناخية الآن Climate Justice Now ، ومبادرة العدالة المناخية Climate Justice Action،والشبكة الدولية للعمل المناخي International CAN، ومؤسسة العدالة البيئية Environmental Justice Foundation؛ والقاسم المشترك بينهم الاعتقاد أن كل أعضاء المجتمع الدولى لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وعليهم أداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكبالأرض من الدمار وهذا هو الرهان الحقيقى للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال إلى عدالة التوزيع، والمساواة بين الأجيال والدول فى المنافع والتكاليف.

إن أولئك الذين استفادوا ومازالوا يستفيدون من الانبعاثات في شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة الثروة فى البلدان الصناعية عليهم التزام أخلاقي بتقاسم المنافع مع من يعانون اليوم من آثار تلك الانبعاثات، ومن ثم تسلط العدالة المناخية الضوء على الطرق والأساليب التى يكون بها تغير المناخ قضية أخلاقية وكيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية، وتشير إلى مبادئ المساءلة الديمقراطية والمشاركة، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية وقدرتهم جميعاًعلى تقديم الحلول لتغير المناخ . إن أكثر الفئات عرضةً لتغير المناخ هى أفقر مجموعات العالم، لأنها تفتقر إلى الموارد والوسائل اللازمة لمواجهة آثارها كما تختلف تأثيرات التغيرات المناخية بين النساء والرجال، حيث من المحتمل أن تتحمل النساء العبء الأكبر فى حالات الفقر، ومن **ثم يمكن تعريف العدالة المناخية** بشكل عام أنها: "**معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعى إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التى تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية** ".

المطلب الثانى

الجهود الدولية نحو العدالة المناخية

تتعدد المقاربات التى يطرحها الباحثون والمنظرون بشأن الوصول لسياسات مناخية عادلة، لقد اهتم الأشخاص من جنوب الكرة الأرضية بشكل عام بتوزيع الأعباء والعدالة الإجرائية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية للوصول لاتفاق بما فى ذلك نقل الموارد من الدول ذات الانبعاثات العالية إلى المنخفضة للتكفير عن الانبعاثات التاريخية الزائدة، بمعنى أنه ينبغى السماح للعديد من البلدان الأكثر فقراً بالانبعاث أكثر مع خفض أغنى البلدان لانبعاثاتها إلى مستويات آمنة وهو مايعرف باسم "الانكماش والتقارب" وتتحمل الدول الغنية نسبياً الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. بحسب مؤشر المسؤولية والقدرة فالولايات المتحدة يجب أن تتحمل ثلث العبء العالمى للتخفيف، ويأتى الاتحاد الأوروبى بنسبة 25,7%، والصين بنسبة 5,5 % (أقل بكثير من حصتها من الانبعاثات الحالية) والهند فقط0,5 % وفقاً لحساب الانبعاثات التاريخية . بينما اهتم سكان الشمال العالمى بتطوير المسار الاقتصادى الأكثر كفاءة مما يبين أن عدم المساواة العالمية تؤثر على كيفية صياغة الأفراد للمواقف حول المناخ، فأكثر ما يقلق العلماء هو "تفسير القيم ما بعد المادية" والذى يفترض أن البشر لا يمكنهم البدء في التفكير حول البيئة إلا بعد أن يتم تلبية احتياجاتهم المادية وهو مدعوم بأدلة تجريبية من المسح العالمى للقيم . والكثير من أطروحات العدالة المناخية مستمدة إلى حد كبير من الرؤى التفسيرية المناهضة للعولمة، وتسهم فى الوقت نفس فى إعادة تشكيلها. وذلك على النحو التالى[79]:

1- عدالة سياسات التكيف :[80]

إن التكيف الفعال فى الوقت الراهن أمر ملح، ويمكن أن يقلل بشكل كبير من تكلفة الأضرار المستقبلية خاصة فى الدول النامية لأنها الأقل قدرة . ويتطلب التكيف العادل أربعة مبادئ أساسية:

- تجنب التغير الخطير فى المناخ
- التطلع لحمل المسؤولية
- إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا
- المساواة للجميع.

تلزم (المادة4) من اتفاقية الأمم المتحدة الأطراف بالتعاون فى التخطيط للتكيف ودمج اعتبارات تغير المناخ فى سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة، ومطلوب من البلدان المتقدمة مساعدة الفئات الضعيفة بشكل خاص البلدان النامية فى التكيف والمشاركة بالتمويل والتكنولوجيا. ولا تولى اتفاقية الأمم المتحدة اهتمامًا كافيا بمفهوم الضعف وحساسية الفئات الضعيفة تجاه آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف رغم أنه أمر أساسى لفكرة العدالة المناخية. وتظل المشاركة والتمثيل من القضايا المتنازع عليها فى مناقشة تغير المناخ حتى فى الاتفاقيات الدولية لا تتمتع البلدان النامية بنفس مستويات المشاركة الفعالة بالبلدان المتقدمة.

المفارقة أنه بينما يحدث تغير المناخ عالمياً يكون التكيف محليا والمطلوب هو مساحة سياسية تسمح بالابتكارات على المستوى المحلى للحفاظ على مبادئ الإنصاف والعدالة . وهناك حاجة إلى الترابط بين سياسات تغير المناخ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا مثل تعليم الفتيات وتمكين المرأة والشباب وهذا التكامل إحدى السمات المميزة للعدالة المناخية. إن تحميل الحكومات المحلية مسئولية **العدالة** والتكيف المستدام

[79] مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ، مرجع سابق .

[80] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

دون تعزيز قدراتها المالية والتقنية يعزز فقط الاختلافات بينها فى قدرتها على التكيف ومن الضرورى الحصول على الموارد، إلى جانب المشاركة الهادفة للمهمشين والمجموعات الضعيفة في القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على سبل عيشهم وذلك لضمان عدم تفاقم عدم المساواة والظلم.

تتمثل المشكلة فى أن العديد من البلدان النامية لم تحدد بعد أولوياتها فى التكيف مع تغير المناخ، وحتى تلك التى حددت الأولويات فإنها تطبق نهج واحد للجميع دون مراعاة للاختلافات بين الجماعات أو المناطق المتضررة. ويمكن الاستشهاد بمثال من زنجبار، وتنزانيا ، حيث كانت التدخلات من أعلى إلى أسفل لم تقم بزيادة المشاركة أو العدالة ، ولا الاستخدام المستدام للموارد وقامت الحكومة بتوزيع المعدات والمشاريع البديلة المدرة للدخل مما خلق الصراع والظلم داخل القرى وفيما بينها بسبب عدم كفاية الموارد والتى لم تستهدف المحتاجين فعلياً. مما يدل على أن المشاركة الفعالة من قبل جميع الجهات المحلية أمر لا بد منه لخلق مقايضات عادلة .

جدير بالذكر أن بعض الدول المتقدمة أيضاً قد تخفق فى التكيف مثل الأميركيين الأفارقة فى الولايات المتحدة وكثير منهم يواجه الظلم المناخى فقد ارتفع مستوى سطح البحر على الشاطئ الشرقى لخليج تشيسابيك فى ولاية ماريلاند عام 1991 وتكرر حدوث الفيضان مرة أخرى فى السنوات الأخيرة، وتعرضت العديد من المجتمعات الساحلية الشرقية الأخرى لخطر الغمر والترحيل بسبب فقدان الأرض، وكانت تعانى من العنصرية التاريخية. لقد واجه السكان صعوبات لعدة أسباب: ضعف التخطيط على المستوى المحلى، ونقص الشفافية والمعلومات وكثير من السكان لم يتم إخبارهم بقدوم العاصفة وخطط الإخلاء، والنقص النسبى فى تمثيل المجتمعات الأمريكية الإفريقية في كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ومحدودية رأس المال الاجتماعى الذى يتكون من السمات الاجتماعية مثل الثقة والشبكات والقيادة والمشاركة ويلعب دورًا مهمًا فى التعافى بعد الكوارث. يعتبر التمكين عنصراً رئيسيا لخلق المساواة فى صنع القرار ومع ذلك يجب أن يقترن بمفاهيم العدالة الإجرائية ومعالجة عدم المساواة في التوزيع على جميع المستويات.

2- تجارة الكربون[81] :

تُعد تجارة الانبعاثات إحدى الوسائل المهمة التى لجأت إليها العديد من الدول لتلبية الالتزامات المحددة ببروتوكول كيوتو لتقليص الانبعاثات الضارة، في محاولة لتخفيف وخفض خطر التغير المناخى فى ظل مبدأ "الملوث يدفع والمستفيد يدفع" . وتنقسم هذه التجارة إلى عدة أنواع، أوسعها على الإطلاق هو تجارة الانبعاثات الكربونية التى تستهدف ثانى أكسيد الكربون. ويمكن لكل دولة أو مؤسسة لها أنشطة تزيد من التلوث أن تشترى حق إنتاج انبعاثات ضارة من الكربون أكثر من الحدود المسموح بها من الدول والمؤسسات التى تنتج انبعاثات أقل من تلك الحدود. مما يشجيع جميع المتعاملين على تغيير أنماط إنتاجهم، وتطوير تكنولوجيات جديدة لتقليص الانبعاثات وقد نتج عن ذلك إنشاء "بورصة" للكربون تحافظ على الحدود القصوى للتلوث على مستوى العالم وتم العمل بالفعل بسياسات تجارة الانبعاثات فى عدة دول، منها: دول الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

تقوم تجارة الكربون على طرفين **أساسيين الأول:** البائع والذى يكون من الدول أو المصانع والشركات ذات الانبعاث الكربونى المنخفض أو قد يكون من الدول النامية، **والثانى:** المشترى وهو صاحب الانبعاثات المتزايدة ، أما السلعة وهى الكربون يخضع سعرها للعرض والطلب فقد يكون سعر الطن الواحد 20 دولار وقد يرتفع إلى 50 دولار فى اليوم التالى فهو غير ثابت.

[81] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

وما يمكن الإشارة إليه أن الدول قد اختلفت حول آلية الاتجار فى وحدات خفض الانبعاثات، فالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا تشجع اعتماد آلية الاتجار فى وحدات خفض الانبعاثات ولا تستثنى أى طرف من المشاركة. أما موقف الاتحاد الأوروبى فيرفض مشاركة الدول النامية فى هذه الآلية لأن نسبة انبعاثاتها قليلة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وما تزال فى إطار التنمية، أما موقف الدول النامية فقد اشترطت أن تكون مشاركتها فى هذه الآلية بصفة طوعية وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف.

تعتبر تجارة الكربون طريقة ناجحة للحد من الانبعاث الكربونى إذا ماتم إتباع سياسات متناسقة في تسعير الكربون وفرض الضرائب، وزيادة الجهود الدولية فى مجال المشاريع النظيفة وتسهيل تطبيقها. فى المقابل، ثمة تخوف من تحول تجارة الكربون إلى مصدر للربح بدلاً من أداة لتحسين المناخ بعد وقوعها فى قبضة الشركات الكبرى وهى موضع شك فى مسار العلاقة بين مصالحها الاقتصادية وحماية البيئة علاوة على الصعوبة البالغة فى تقدير قيمة الكربون، وأنها تخلق ملكية حق التلويث وتعد من الناحية العملية خصخصة للهواء وهى مشكلة أخلاقية نظراً للفروق الكبيرة فى الثروة بين الشمال والجنوب، وأن الرابح الحقيقى هو الوسطاء والمضاربون والممولون الذين ربحوا ملايين الدولارات من بيع اعتمادات حفض الانبعاثات.

3- قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات للمواطنين[82]

إن الدولة لديها أهمية كبيرة فى تشكيل التوقعات حول المستويات المستقبلية للانبعاثات المسموح بها وطرق الحياة النموذجية من خلال وضع حوافز لتغيير سلوك المواطنين وأن يخططوا حياتهم على هذا الأساس، يمكن للدولة إنشاء أنظمة نقل عام مستدام وعليها أن تحدد الحد الأعلى للانبعاثات الشخصية المسموح بها وبالتالى يؤثر ذلك بشكل أكبر على توقعات الأفراد وإدارة نمط حياتهم بطريقة تأخذ المناخ فى الاعتبار. فى هذه الحاله تستخدم الدولة سلطتها الشرعية لفرض قيود على الانبعاثات الشخصية مثل تخصيص حصص الكربون للأفراد بحيث يحصل كل فرد على مخصصات كافية من الانبعاثات لتحقيق مستوى ما من تلبية الاحتياجات الأساسية ومن يريد أكثر يمكنه الشراء، وإكراه المواطنين على هذا النمط لا يمس العدالة لأن حكم الشخص على السلطة يكون بناء على تقييم شامل كما أنه يختلف من مواطن لآخر ومن قضية لأخرى. وهنا يجب ان نطرح تساؤل ما الذى يجعلنا نفكر أن سلوك معين غير عادل؟ بعبارة أخرى لماذ رأى البعض أن القيود على الانبعاثات غير عادلة؟ الإجابة أولاً أن حكم الأشخاص على العدالة هو توقع يتفق أو يختلف وفق خلفياتهم عن البنية العادلة، وثانياً هو محتوى أو مضمون هذا الإجراء وما يحمله من قيم. ولا يوجد تعريف واضح وحاسم لما تتطلبه العدالة فيما يتعلق بتغير المناخ بشكل عام والانبعاثات الشخصية على وجه الخصوص .

4- مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية :

يتميز الخطاب السائد حول العدالة المناخية بأنه يركز على الدولة وثمة مقاربة أخرى أن تكون مسؤوليات التخفيف داخل الدول بدلاً من بينهما سواء الشركات، أوالأفراد، ومن ثم صياغة القضية باعتبارها مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية.الفقراء الأكثر تضررًا والأقل قدرة على المساهمة. على سبيل المثال فمتوسط انبعاثات الهند أقل من طنين للفرد ، بينما أفقر البشر فى البلاد ينبعثون أقل من ذلك بكثير، في حين أن عددًا كبيرًا من العائلات الثرية والطبقة المتوسطة لديها أنماط استهلاك وانبعاثات مماثلة لتلك فى البلدان المتقدمة . وفقًا لهذا المنطق، تلعب الدولة دورًا مهمًا باعتبارها "وسيطًا" حيث تتدفق الأموال بشكل أساسي من القادرين إلى الضعفاء عبر الحدود. ولا يزال من الصعب تصور ما هو شكل العدالة المناخية التى قد تنطبق على الفاعلين من غير الدول بدون الرجوع إلى

[82] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

الدول التى يقيمون فيها والتى تقع فيها مسؤولياتهم وربما يعد ذلك غير مرجح أو على أقل تقدير غير عملى فى المفاوضات لأن الدول سترفض تدفق أموال مواطنيها للخارج .

5- دور القطاع الخاص[83]

من أبرز المناقشات التى تثير الخلاف موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترى الأوساط الليبرالية أن القطاع الخاص يؤدى دوراً حيوياً فى تمويل برامج ومشاريع المناخ، بينما تعتقد الأوساط المعارضة لليبرالية أن تلك الشراكة تغلب مصالح القطاع الخاص على حساب متطلبات المجتمع فى حماية الموارد ؛ فالموارد الطبيعية ليست موارد اقتصادية فحسب بل هى موارد مجتمعية لا تخضع لآليات العرض والطلب . وثمة انتقاد للنظام الرأسمالى وآليات السوق لأنها لا تضع الأضرار البيئية فى الاعتبار وينظر إليها أنها آثار خارجية أى خارجة عن حسابات السوق.

فى هذا الإطار، يظهر مفهوم "العيش الجيد" الذى يعكس المخاوف المناخية ويهدف لفتح الطريق نحو نموذج جديد ومقاربة جديدة للطبيعة، ويأتى فى مقابل مفهوم "العيش الأفضل" بمعنى التراكم المادى الذى يمثل منطق النظام الرأسمالي لأنه مفهوم يعكس تلاقى الأزمات التي نمر بها، وقد عانينا من أزمة الحداثة الغربية التى أدت إلى فقدان التوازن بين البشر والطبيعة. وفقاً لهذا المنطق حتى يعيش عدد قليل من البشر على نحو أفضل فإن الغالبية العظمى من سكان العالم محكوم عليهم بالعيش بشكل سيء من أجل تلبية احتياجاتهم من المواد الخام والعمالة الرخيصة أكثر، وبالتالى فان "العيش الجيد" يدعو إلى إنهاء التراكم من أجل التراكم والزيادة في الثروة المادية والاستهلاك اللامتناهى للسلع والخدمات ويجب علينا اجراء تغييرات عميقة والبحث عن توازن جديد والخروج من أيديولوجية الفردانية التى لا يستفيد منها سوى عدد قليل من البشر، فلا ينبغى أن يكون محرك المجتمع هو منطق السوق وتسليع العالم ولكن تحسين نوعية الحياة والتضامن والمساواة وتلبية احتياجات البشر "الكافية" والدفاع عن التنوع الجماعى والثقافى، والحفاظ على الأرض- الأم. لذلك نحن بصدد بناء فكر منهجى يعتمد مقاربة جديدة للطبيعة تختلف عن العقلانية الحديثة التى اتبعها الغرب.

6- عدالة المدخلات[84]:

تتحقق العدالة فى وضع سياسة المناخ أو المدخلات وليس فى المخرجات المعنية بتقييم النتائج أو الآثار العملية، وتنادى تلك المقاربة بمشاركة أكثر وضوحاً من جانب أطراف البلدان النامية مما يعزز الاتفاق على نتائج أكثر عدلاً، من خلال زيادة الثقة بين الأطراف اللازمة للاضطلاع بجهود التخفيف وتعزيز التفاهم لاتخاذ إجراءات تعاونية متبادلة المنفعة فى صياغة رؤية محددة للعدالة.

لقد حظت الأبعاد الإجرائية للعدالة أو مدخلات السياسة باهتمام أقل نسبيا من جانب العلماء، وحالياً تتطلب اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) من كل فريق عامل أن يشترك فى رئاسته العلماء من البلدان المتقدمة والنامية وذلك لتحقيق عدالة فى المدخلات من خلال تعزيز الفهم المتبادل. وتمثلبرامج تعويض الكربون أيضاً مثل إعادة زرع الغابات أحد أشكال تحقيق عدالة المدخلات شريطة ألا تكون على حساب السكان الأصليين ونقلهم من أراضيهم ليتمكن أصحاب مشاريع الكربون من تحويل مزارع الأشجار إلى أرصدة كربون.

7-حقوق الأجيال[85]:

لقد ألهمت غريتا ثونبرغ وغيرها من نشطاء المناخ الكثير من النشء والشباب حول العالم للمشاركة فى الإضرابات المدرسية فى أكثر من 150 دولة –حتى عام 2019- وحظيت باهتمام واسع النطاق من الجمهور ووسائل

[83] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

[84] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

[85] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

الإعلام وتلقوا التشجيع من الأكاديميين والمعلمين وبعض السياسيين وأعاد ذلك تنشيط خطاب الأجيال بشأن رؤيتهم للعدالة فى مكافحة تغير المناخ . تتأسس شرعية نظرية الإنصاف بين الأجيال بحسب إديث براون ويس (Edith Brown Weiss) على قواعد القانون الدولى، وديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حيث تم الاعتراف بتوريث أو انتقال الكرامة والمُساواة والحق فى الأسرة الإنسانية الواحدة كقاعدة أساسية هدفها إرساء الحرية والعدالة والسلم فى العالم أجمع. ويركز هذا المنظور على ثلاثة اعتبارات:

أولاً:تشجيع الإنصاف ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالى باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة منها، ولا يتم فرض قيوداً غير معقولة على الجيل الحالى لمواجهة الحاجات المستقبلية غير المحددة؛

ثانياً:يجب ألا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بتفضليات الأجيال المقبلة بل من واجبنا أن نمنح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاماً مع قيمها.

ثالثاً:الاعتراف باختلاف التقاليد الثقافية، وأهمية البحث عن المبادئ التى تجتذبُ الجميع .

تركز المقاربة الجيلية على ما نحن مدينون به تجاه الأجيال القادمة والحالية الأصغر سناً، ويمنع نقص التمويل الشباب من الاستفادة من الفرص المتاحة على سبيل المثال يقوم المتطوعون بتمويل مشاركتهم ذاتيا ، على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي عملية حكومية دولية فقد شارك بها مجموعات من الشباب وأظهر تحليل الوثائق المنتجة من الشباب المشاركين فى مؤتمرات الأطراف - التى انبثقت عن الاتفاقية- فى الفترة من 2015 وحتى 2018 خوفهم من أن يؤثر تغير المناخ على مستقبلهم، وأنهم الأكثر عرضة لتلك الآثار على مدى حياتهم، وعلى هذا الأساس طالبوا بالعدالة التوزيعية، والاهتمام بحقوق الفئات الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء، وأجيال المستقبل، ثمة نجاح قد تحقق وهو إدراج المساواة بين الأجيال فى ديباجة اتفاق باريس لكن انتقدوا محدودية تأثيرهم مقارنة بأصحاب المصالح والحكومات القوية التى تسعى إلى وضع تغير المناخ كمشروع مستقبلى بدلاً من سوء التوزيع التاريخى الذى يكرسه التميز والرأسمالية لتجنب مناقشة مسئوليتها عن ذلك.

8- المنظور النسوى[86] :

يسعى لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية وعلاقات القوة فى السياق الخاص وتمكين النساء الواقعات تحت السلطة الأبوية وهو مايعرف بالايكولوجيا السياسية النسوية، فمشروع التنوير لم يمتد على قدم المساواة لجميع البشرية - فقد حدث استبعاد حسب الطبقة، والجنس، والعرق، والتحكم فى الموارد ويمكن أن تتقاطع تلك العوامل معاً. والنساء هن أكثر الضحايا لتغير المناخ خاصة فى الدول النامية بسبب عدم المساواة التى يتحملونها فى علاقات القوة الاجتماعية . تعتمد حياة المرأة بشكل مباشر على البيئة الطبيعية فى البلدان الفقيرة والنامية فهى من يتحمل المسئولية الرئيسية لتزويد المنزل بالماء والحطب للطهى و التدفئة بالإضافة إلى المشاركة فى الزراعة ويتنوع الضرر الذى يصيبهن من تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا سيما فى المناطق الريفية وبين المسنات مثل التشرد، وانعدام الأمن الغذائى، اعتلال الصحة أو الوفاة .. إلخ وذلك لعدة أسباب منها: الاختلاف بين قدرة الرجل والمرأة على التأثر بتغير المناخ، عدم اتقان للسباحة، عدم استطاعتهم الخروج بمفردهن من المنزل وترك الأطفال، احتمالية المعاناة من التهميش على أساس النوع، انخفاض دخلهن وضعف المهارات والقدرات. من جانب آخر، تزداد مسؤوليات المرأة و أعبائها عند وجودعوائقتحولدون الحصول على المتطلبات الأساسية من الغذاء والماء والوقود حيث تؤدى موجات الجفاف وإزالة الغابات وسقوط الأمطار المتقطع إلى ضرورة أن تبذل المرأة جهد أكبرلتوفير سبل العيش علاوة على تزايد احتمالات تعرضهن للعنف والتسرب من التعليم وخلال الكوارث الطبيعية وأثناء الهجرة.

[86] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

8 - حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة[87]

يجب أن تعتمد العدالة المناخية نهجًا ثابتًا قائمًا على حقوق الإنسان خاصة الفئات الضعيفة، كالفقراء والنساء والأشخاص الملونين فى جميع أنحاء العالم التى تتضرر من الآثار المناخية مثل الأمريكيون الأفارقة سكان نيو أورليانز في أعقاب إعصار كاترينا. هذه الفوارق الطبقية والعرقية فى المناخ والآثار السلبية للتغيير موجودة داخل البلدان وفيما بينها. فقد خلص عدد كبير من الأبحاث إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ ستؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية بسبب محدودية الآليات المالية والمؤسسية، وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفقر، إلى جانب الافتقار إلى شبكات الأمان، فى أفريقيا مثلاً يمكن أن تنخفض محاصيل الزراعة المعتمدة على الأمطار بنسبة 50٪ على الأقل. لذا يجب ان يتم حماية تلك الفئات من خلال:

أولاً: تحديد حقوق الإنسان بدقة لمن يتأثر وكيف، فضلاً عن الإجراءات التى ينبغى اتخاذها لتوفير الإنصاف لهؤلاء الأشخاص.

ثانياً: يكون صنع السياسات المتعلقة بقضايا العدالة المناخية أكثر استدامة وعدالة فقط إذا كان السكان المتضررون والفئات الضعيفة تتوفر لهم إمكانيةعرض آرائهم حول القرارات التى يتعين اتخاذها بطريقة حقيقية وديمقراطية. وهذا يعنى أنه لا يمكن تحقيق العدالة المناخية إلا إذا كانت حقوق الإنسان مضمونة وفق المعايير العالمية لكل من يتأثر بأى شكل من الأشكال بتغير المناخ ويتم احترامها .

9- حماية الثقافات المحلية[88]

يغفل التركيز فقط على الأضرار التى تلحق بالممتلكات بسبب تغير المناخ جزء مهم هو الثقافة؛ فبعض البشر يتخوفون من أن تغير المناخ سيحرم أعضاء بعض الفئات الاجتماعية من فرصة الاندماج فى مجتمعاتها التى نشأت فيها نتيجة التغيرات المناخية وفى العديد من المواقف ستضطر ثقافات بأكملها إلى الانتقال لمناطق أخرى من أجل البقاء وقد يختفى بعضها كلياً مثل الجماعات التى تعيش فى الجزر المعرضة للغرق .

يلاحظ غياب الضمانات لحقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمحلية المجتمعات المقيمة بالقرب من الغابات ولم تتناولها اتفاقيات المناخ. إن إدماج أصحاب الشأن من المواطنين والمجتمعات المحلية فى سياسات المناخ يخدم ضرورات العدالة مباشرة عن طريق أخذ مصالح ووجهات نظر المتضررين على محمل الجد ، ولكن عندما يشعر المواطنون بأن مخاوفهم قد تم تناولها والسعى لحلها سيكون لديهم ثقة ودعم لقرارات الحكومة. فأحد أهم مرتكزات العدالة المناخية وفق ذلك الاقتراب هو حلول تضمن سيادة السكان المحليين الأصليين على مواردهم وتملكهم الفعلى للقرار السياسي وتحكمهم في مصيرهم .

10- الاقتراب الجزائى[89]

يهتم بالضرر الذى لحق بالنظام البيئى أو تدميره إلى حد أن التمتع بجزء من تلك البيئة سينخفض إلى حد كبير فتغير المناخ إلى جانب النمو السكانى والدمار الواسع النطاق للأنظمة البيئية الطبيعية تؤدى لتغيرات لا رجعة فيها، ومن ثم هناك حاجة إلى مجموعة من الآليات الفورية والفعالة لحماية حقوق الأجيال القادمة، ولكن أيضًا حقوق الطبيعة نفسها ضد الإبادة الجماعية مما يتطلب توقيع الجزاء والعقوبات وحتى الآن لم تتم إدانة أى طرف

[87] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

[88] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

[89] https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

بمخالفة جريمة الحرب البيئية. والمبدأ أنه لا توجد عقوبة بدون قانون وثمة العديد من التفسيرات لهذا المبدأ فى القانون الدولى للبيئة لكن الصعوبات العملية وعدم وجود محكمة للبيئة يحول دون التطبيق، وبينما أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدماً فى معالجة جرائم ضد البيئة لا يزال هناك فراغ داخل القانون الدولي ويؤثر على قدرة السلطات القضائية المحلية لمواجهة المشاكل الخطيرة لتغير المناخ .

المبحث الرابع

الجهود الدولية وحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري[90]

المطلب الأول: جهود المنظمات الحكومية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

المطلب الثاني: جهود المنظمات الغير الحكومية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

تتجلى جهود المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لما لها من دور مهم وبارز في معالجة مشاكل وقضايا تلوث البيئة، تتمتع هذه المنظمات بقدرات فنية ومالية هائلة تمكنها من التشاور وتبادل المعلومات بخصوص مشاكل البيئة ونقل الخبرات والتجارب المكتسبة المتعلقة بالمحافظة على البيئة، لذلك سيتم التطرق لجهود المنظمات الحكومية في حماية المناخ في الفرع الأولى، وجهود المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ في الفرع الثانية.

المطلب الأول

جهود المنظمات الحكومية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري

تعد حماية الغلاف الجوي من التلوث أحد المشاكل الدولية التي لا يمكن للدول بمفردها وبواسطة تشريعاتها الداخلية التصدي لها، لذلك لابد من تظافر جهود جميع الجهات المهتمة والتي تتميز بالخبرة في مجال المناخ كالمنظمات الدولية، وتعتبر الأمم المتحدة رائدة في حماية الغلاف الجوي سواء عن طريق أجهزتها الرئيسية أو وكالاتها المتخصصة.

تقوم منظمة الأمم المتحدة ببذل جهود على المستوى الدولي من خلال أجهزتها الرئيسية الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت جهود هذه الأخيرة في حماية المناخ في بداية السبعينات حيت قرر عقد مؤتمر دولي عن البيئة في مدينة ستوكهولم سنة 1972، تم من خلاله إنشاء جهاز دولي يعنى بشؤون البيئة الدولية وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة، يعتبر برنامج الأمم المتحدة أحد الهيئات التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ويضطلع بدور كبير فيشأن حماية البيئة والمناخ، وتتمثل أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المشورة في مجال السياسة البيئية للدول والمنظمات الدولية، القيام دوريا بتقييمات وتوقعات علمية لمساعدة صناع القرار على توافق الآراء بشأن التهديدات البيئية، ثم تحقيق الفاعلية في تنسيق الشؤون البيئية، أما من ناحية المناخ فإن برنامج الأمم المتحدة يلعب دور كبير في تنسيق الجهود الدولية، من خلال التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إنشاء مرفق للرصد الجوي يضطلع برصد وتقييم تغيرات المناخ، يقوم البرنامج بمشروعات داخل الأمم المتحدة ذاتها تخص مكافحة آثار تغير المناخ.

من بين أهم أجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مجلس الأمن الذي يضطلع بمهام وسلطات من أهمها المحافظة على السلم ولأمن الدوليين من خلال التحقيق في النزاعات الدولية وتقديم التوصيات بشأنها وقد يلجأ إلى استعمال القوة العسكرية ضد المتعدي للحيلولة دون أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، هذا وقد شككت بعض الدول في مدى اختصاص مجلس الأمن في مناقشة التغيرات المناخية، إلا ان مجلس الأمن لم يتجاوز حقوقه بل ان ذلك يعد من اختصاصاته (مناقشة التغيرات المناخية).

كما يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحماية المناخ من بين أهم الأجهزة الرئيسية، حيث أنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويختص بتنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها من أنشطة تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، واللجان ذات الصلة، و تتمثل مهام المجلس في تعزيز الارتقاء بمستويات المعيشة، والقضاء

[90] الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري،معاد الشرقاوي ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،،المركز_الديمقراطي_العربي ومقره ألمانيا – برلين التعاون مع فرقة الدراسات القانونية و المسؤولية في مجال الاعلام – مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين – جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر ،16-17 ابريل 2022 .

على البطالة و تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية، ثم تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية، هذا ويتمتع المجلس بصلاحيات إجراء الدراسات ووضع تقارير بشأن هذه المسائل، كما يتمتع بصلاحية المساعد في إعداد وتنظيم المؤتمرات الدولية، وقد تم إدراج مشكلة المناخ في هذا المجلس سنة 2008، واعتبر المجلس أن مشكلة **تغير المناخ تعد إحدى حالات الطوارئ الدولية التي تستوجب تقديم المساعدات الإنسانية** من طرف الأمم المتحدة.

هذا إلى جانب الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة تقوم وكالاتها بدور مهم في التصدي للقضايا الدولية، والتى من بينها حماية البيئة الدولية من التلوث ومن الاحتباس الحراري، ومحاولة إيجاد الحلول القانونية الدولية اللازمة لمواجهتها، من أهم هذه الوكالات منظمة الأرصاد الجوية المنبثقة عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي تأسست 1973، حيث قامت منظمة الأرصاد الجوية بإنشاء الحكومة الدولية المعنية بتغير المناخ بمشاركة الأمم المتحدة، وتقوم المنظمة برصد كل التغيرات التي تحدث لمستوى مياه البحر والمحيطات باعتبارها أكثر الآثار السلبية لتغير المناخ المحتمل وقوعها خاصة في المناطق المنخفضة، كما تساعد المنظمة على نقل وتبادل التكنولوجيا المتعلقة برصد التغيرات التي يمكن أن تحدث للمناخ، هذا وتشجع المنظمة على استخدام تكنولوجيا الأرصاد الجوية والخدمات العاملة في مجالات الزراعة والمياه والكوارث الطبيعية، و تسهل تبادل البيانات والمعلومات والخدمات المتعلقة بجوانب رصد الطقس والمناخ.[91]

كما تمثل منظمة الصحة العالمية المختصة بشؤون الصحة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، إذ تعمل على تعزيز الدمج بين البيانات العلمية المتعلقة بالبيئة و الأرض والمكتسبة عن طريق الاستشعار عن بعد وبين البيانات الموقعية المتعلقة بمراقبة الصحة العامة، وتقوم هذه المنظمة بتقديم الخبرة الفنية فيما يخص الشؤون الصحية، والمشاركة في برنامج عمل نيروبي الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الاتفاقية الإطارية، ثم تقوم بتقديم اقتراحات للسياسة الصحية المتخذة دوليا فيما يتعلق بتغير المناخ.

من بين وكالات الأمم المتحدة توجد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتى بدأت أعمالها سنة 1992 بالتعاون مع أجهزة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ كوكالة دولية متخصصة بشؤون التنمية الصناعية لما تملكه من وعي لأهمية اتفاقية تغير المناخ، وترتكز المنظمة على العمل على الحد من الفقر من خلال تنفيذ مشروعات إنتاجية وبناء القدرات التجارية للدول، و تعمل على مجال الطاقة والبيئة، وفيما يخص دورها في مواجهة الاحتباس الحراري وتغيير المناخ تساعد على التنمية الاقتصادية وتحافظ على البيئة في الدول النامية والأشد فقرا فقد عملت على معالجة إشكالية الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة ومساعدة الدول على الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

إلى جانب هذا تعمل منظمة التجارة العالمية على تنظيم شؤون التجارة بين الدول، وقد بدا نشاط المنظمة سنة 1995 لتحل محل اتفاقية الجات العالمية والتي كانت تعتمد على التكتلات الإقليمية، وتتجلى أهمية مراعاة أحكام وقواعد التجارة الدولية في النظام القانوني الدولي لحماية المناخ من أجل تفادي حدوث تضارب بين حماية المناخ وحركة التجارة الدولية لأن تطور الحركة التجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة والمساهمة في تغير المناخ، نظرا إلى طبيعة الاستثمارات والسلع التي يتم الاتجار فيها، وكذلك التكنولوجيا المستخدمة في صناعتها، كما أن استخدام الأدوات الاقتصادية التجارية لتخفيض الانبعاثات وتحقيق التنمية المستدامة قد يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة.

[91].(التقرير الخاص للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي بشأن استخدام التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ، الأمم المتحدة، 2011، ص:20).

كما توجد مرافق تابعة للأمم المتحدة يعد من أهمها مرفق البيئة العالمية الذي يقوم بتمثيل الآلية المالية لعدد من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ويقدم تقارير تخص تنفيذ الاتفاقيات من الناحية المالية، ثم مساعي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إذ يقوم بإدراج عنصر التكيف مع مشكلة المناخ ضمن مشروعاته وبرامجه، وأخذ اعتبارات تغير المناخ بشكل أساسي في جميع أوجه عمل الصندوق، كما يقوم بدعم الصندوق، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، ثم برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وتلعب المنظمات والاتحاديات الإقليمية دورا مهما في مواجهة تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال إجراءات فعالة على المستوى الإقليمي لمواجهة هذه الظاهرة البيئية، منها منظمات حكومية أوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا لحماية المناخ، والاتحاد الإفريقي لحماية المناخ و جامعة الدول العربية لحماية المناخ.

المطلب الثانى

جهود المنظمات الغير الحكومية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري

برز دور المنظمات غير الحكومية وخاصة البيئية منها بشكل فعال على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وتحديدا بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو سنة 1992، إذ أصبح بإمكان هذه المنظمات إعداد وتنفيذ مشاريع التنمية والتفاوض على الاتفاقيات الدولية، كما كان لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية دورا حاسما في مجال مشاركة المنظمات غير الحكومية في العمل الدولي.

فالمنظمات غير الحكومية هي عبارة عن جماعات أو اتحادات شعبية، لم تنشأ بمقتضى اتفاقيات بين الحكومات، وقد تكون هذه الهيئات دولية إذا كانت تنشط في المجال الدولي وقد تكون وطنية إذا انحصر نطاق نشاطها داخل دولة واحدة.[92]

وعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنها هيئات عاملة في المجال الدولي باستثناء تلك المنشأ بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومات، والمتصفة بوصف المنظمة الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية يتم إنشاءها باتفاق بين أفراد أو هيئات غير حكومية وليس بين حكومات فهي تختلف عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي يتم انشاءها بمقتضى اتفاق بين الحكومات، كما تختلف عن الأجهزة التي تنشئها الأمم المتحدة.

عموما فالمنظمات الغير الحكومية هي عبارة عن جماعات أو منظمات أو اتحادات شعبية ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا مؤسسة دولية ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات، لكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية ولا تسعى إلى تحقيق الربح على الصعيد الدولي.

وتتميز المنظمات الغير الحكومية بخصائص يمكن استخلاصها في أنها تتميز بانتفاء الصفة الحكومية لهذه الأخيرة، أي غياب أي اتفاق حكومي في نشأتها وإنما تنشأ عن طريق ما يعرف بالمبادرة الخاصة من طرف اشخاص خارج الإطار الدولى، وتتميز كذلك بالأصل الخاص لتأسيسها أي أنها تنشأ كجمعية في ظل نظام قانوني وطني خاص وتكون تابعة للدولة ، ويترتب عنها الشخصية القانونية الدولية وتتقيد بجنسية دولة المقر، وتمتاز كذلك بالهدف الغير الربحي لنشاطها، بالإضافة إلى صفة الاستمرارية التي تمتاز بها.[93]

تقوم المنظمات غير الحكومية بإعداد مؤتمرات دولية بيئية وتقترح ابرام المعاهدات الدولية وتقوم بإجراء حوار ونقاش في المحافل الدولية البيئية فتؤثر في اتخاذ القرارات وتقوم بالتشجيع وتقدم المساعدات والضغط على الدول لاتخاذ موقف معين وأحيانا بعض بنود المعاهدات من اقتراحها، يتجلى دور المنظمات غير الحكومية في

[92] محمد حسين مصليحي، المنظمات الدولية،1989،ص:219.
[93] بدر عبد المحسن عزوز، حق الإنسان في بيئة نظيف، 2007، ص: 189.

المؤتمرات الدولية البيئية في التحضير لعقد المؤتمرات الدولية البيئية كمؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، ثم إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات وصياغة التوصيات، ويظهر دورها كذلك في التفاوض على الصكوك الدولية لحماية المناخ.

تتعدد أساليب تدخل المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ منها أساليب الدعم والمساعدة، ويكون ذلك من خلال تقديم المساعدات للدول من أجل تنفيذ التزاماتها في مجال حماية المناخ والتي تتطلب خدمات المنظمات غير الحكومية والاستفادة من خبراتها فهي تجسد مظهر من مظاهر التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية وتمثل الأسلوب الذي يجب أن تكون عليه العلاقة بينهما، يتم ذلك من خلال تكوين اتحادات لحماية المناخ، وإنشاء مواقع إلكترونية على الأنترنت، ثم تزويد الدول والهيئات الرسمية الأخرى بخبراتها في مجال تغير المناخ، ثاني أسلوب هو اسلوب الضغط على الأطراف المخالفة للمعايير والقواعد الدولية الكفيلة بحماية المناخ فاستخدمت هذه المنظمات وسائل أكثر استشارة للرأي العام قد تصل إلى حد المواجهة بينها وبين الحكومات، وتتمثل في مراقبة امتثال الدول للصكوك الدولية المتعلقة بحماية المناخ، ثم إقامة دعاوى قضائية ضد الحكومات، و بإمكانها تنظيم المظاهرات والاحتجاجات.

المطلب الثالث

جهود منظمة العفو الدولية للتصدي لتغير المناخ[94]

نظرًا للحاجة الملحة لمعالجة أزمة المناخ، يتمثل دورها في المساعدة في تحفيز مجتمع حقوق الإنسان، من خلال إظهار كيفية تأثير تغير المناخ على حقوق البشر وتسليط الضوء على كيفية قيام البشر بحشد جهودهم للاستجابة للواقع والتهديد الذين يمثلهما تغير المناخ.

تعمل منظمة العفو الدولية مع مجموعات متنوعة ومختلفة في البلدان الأساسية لزيادة الضغط على الحكومات والشركات التي تعرقل التقدم. كما تدعم منظمة العفو الدولية الشباب والسكان الأصليين والنقابات العمالية والمجتمعات المتضررة. إنها تطالب بانتقال سريع وعادل إلى اقتصاد خالٍ من الكربون لا يستبعد أي أحد.

كما ان منظمة العفو الدولية تطالب الحكومات بالآتي:

- بذل كل ما في وسعها للمساعدة في وقف ارتفاع درجات الحرارة في العالم بأكثر من درجة ونصف مئوية.
- تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل جماعي إلى الصفر المطلق قبل أو بحلول عام 2050. وينبغي للدول الأغنى فعل ذلك على نحو أسرع. وبحلول عام 2030، يجب أن يصل مقدار الانبعاثات على مستوى العالم إلى نصف مقدارها في عام 2010.
- التوقف عن استخدام وإنتاج الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز) في أسرع وقت ممكن.
- ضمان أن تُجرى التدابير المتخذة لمواجهة تغير المناخ على نحوٍ لا ينتهك حقوق الإنسان، وعلى نحوٍ يساعد في تقليص، لا في زيادة، انعدام المساواة.
- ضمان أن يكون الجميع، خصوصًا المتأثرين بتغير المناخ أو بالتحول إلى اقتصادٍ ينعدم فيه الوقود الأحفوري، على درايةٍ بما يحصل وأن يكون بمقدورهم المشاركة في القرارات المتعلقة بمستقبلهم.
- العمل معًا لتقاسم عبء تغير المناخ بشكل عادل – يجب على البلدان الغنية تقديم الدعم المالي والتقني للأشخاص في البلدان النامية للوصول إلى الطاقة المتجددة، والتكيف مع تغير المناخ. يجب عليها أيضًا

[94] https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change/

توفير سبل الانتصاف، بما في ذلك التعويض، لأولئك الذين عانوا وسيظلون يعانون من الخسائر والأضرار التي سببتها أزمة المناخ.

- حماية حقوق أولئك الذين هُجّروا أو المعرضين لخطر التهجير بسبب تغير المناخ.

المبحث الخامس

الجهود الدولية وحماية ضحايا اللجوء البيئي [95]

يرتفع عدد اللاجئون البيئيون يوما بعد يوم بشكل مفرط ومتزايد، وهو الأمر الذي يصعب من مسألة حمايتهم القانونية الدولية، بل ويجعل من بعض الفئات المنتمية للجوء البيئي لم تحظى بالحماية اللازمة نظرا لحداثتها من جهة، ولكون أن الاتفاقيات الدولية تخلو من الأحكام الحامية للاجئين البيئيين، أو حتى لمعايير تصنيفهم ضمن فئة قانونية محددة تخضع لنظام قانوني دولي، يترتب عن مخالفته المسؤولية الدولية للدول المخالفة، وهو أمر مستبعد في نظرنا، لكونه يمس بسيادة الدول. وهو الأمر الذي يتطلب المزاوجة بين مسالة الاعتراف المادي للاجئ البيئي وحمايته، ومسألة الاعتراف القانوني بوجوده وحقوقه ومركزه القانوني، بشكل لا يمس بسيادة الدول، مع استحضار الأبعاد الحقوقية والانسانية والأخلاقية في ذلك، على اعتبار أن "**مبدأ الإنسانية أساس الالتزامات الدولية** ".

المطلب الأول

الاعتراف الفعلي باللاجئ البيئي

إن حقوق الإنسان والبيئة أمران متلازمان، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل بعضهما عن بعض، فلا معنى للحق في الحياة، ولن يكون له معنى في ظل بيئة غير صحية أو سليمة. ونظرا لارتباط حياة الانسان بالبيئة التي يعيش فيها، على اعتبار أنها مصدر رزقه وملاذه الوحيد، فإنه لم يعد ثمة مجال لإنكار الوجود المادي للاجئ عامة، وللاجئ البيئي خاصة.

الفرع الأول

في شأن الوجود الفعلي

إن وجود اللاجئ البيئي من الناحية المادية، أمر فرضته الوقائع المادية، والظواهر الطبيعية من زلازل وبراكين وجفاف وأعاصير ،واحتباس حراري، والتلوث وانعكاساته على الموارد والعناصر البيئية، ما يجعل كثيرا من البشر بدون مأوى ولا أدنى متطلبات الحياة، فيصدق عليهم وصفهم بالمهجرين لأسباب بيئية.

الغصن الأول

مؤشرات دالة على الوجود الفعلي للاجئ البيئي

من بين هذه المؤشرات، نجد تصريح اللجنة الدولية لتغيير المناخ، كون أن إحدى التأثيرات الخطيرة لتغيير المناخ، قد تكون على الهجرة الإنسانية، وتفيد التقديرات إلى أن ما بين 25 مليون إلى مليار شخص قد يهاجرون متأثرين بالتغير المناخي في السنوات الأربعين المقبلة. كما تفيد غالبية التقارير بأن الكوارث الطبيعية كانت السبب في تهجير العديد من الأشخاص. فقد أعلن المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد " جونستون L.Craig Johnstone في دجنبر 2008، خلال المؤتمر الرابع عشر في بولندا، أنه خلال منتصف هذا القرن سوف يقدمون ما يقرب من 250 مليون شخص للهجرة بسبب المناخ، والظروف الجوية القاسية، وانخفاض إمدادات المياه وتدهور الأراضي

[95] عزيز السلماني العويشي، المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

الزراعية.[96] وهو الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي، أن يأخذ القضية مأخذ الجد، وأن يعيد خصها بالدراسة والتنظيم، وإعمال المقاربة الإنسانية والقانونية، عن طريق اعتماد قانون لجوء بيئي دولي واتفاقيات دولية ملزمة، ترسم أحكامها الإطار القانوني لحماية اللاجئين البيئيين مستقبلا.

الغصن الثانى

مبررات الاعتراف المادي باللاجئ البيئي

إن مما لاشك فيه أن إدراج أي فكرة قانونية جديدة وناضجة في المنظومة القانونية، لا بد لها من مبررات تستدعي إخضاع تلك الفكرة للفقه من أجل التنظيم والتنظير. إلا أنه وبالنسبة لقضية اللجوء البيئي فهذه الأخيرة تعتبر مشكلة حديثة من حيث الفئات التصنيفية الجديدة، بالرغم من كونها تعود إلى سبعينيات وثمانينيات من القرن الماضي، لذلك فهي قضية لها من المبررات ما يبرر شمول اللاجئ البيئي بالحماية الدولية.[97]

أ- المبررات الإنسانية.

يتعلق الأمر هنا بمبدأ مفهوم الانسانية، كقضية جوهرية في مطارحات جل القضايا ذات البعد الانساني، والمرتبطة بحقوق الإنسان، تماما كقضية اللجوء البيئي، التي ينبغي معالجتها بالدرجة الأولى بمقاربة أخلاقية، قائمة على مبدأ صيانة كرامة الإنسان، عن طريق المساعدة الانسانية، وهو الأمر الذي أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 131/43، بالقول أن ترك ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، دون مساعدة إنسانية يشكل خطرا على حياة الإنسان، واحتقارا لأدميته، وإهانة لكرامته، وبالتالي يشكل انتهاكا للحقوق الإنسانية الأساسية.[98] ويعد أمر عدم تقديم المساعدة الإنسانية للدول المنكوبة، ولضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة واجبا أدبيا وأخلاقيا يجد أسسه وأصوله في فكرة العدالة الإنسانية[99]، والضمير الإنساني للمجتمع الدولي.

ب- المبررات القانونية.

وتجد أساسها ومبعثها في مبدأي التضامن والتعاون الدولي، وحق الإنسان في الحياة، وفي بيئة صحية، ذلك أن هناك العديد من المواثيق، والممارسات بالاتفاقية الدولية، حيث جاء ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الأول تحت عنوان " مقاصد الهيئة ومبادئها "، والمتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومبدأ إنماء العلاقات الودية بين الأمم، ومبدأ التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.[100] وما يعزز من ذلك وينزل هذين المبدأين منزلة الإلزام، هو تضمينه وبشكل صريح في اتفاقية دولية، ليصبح بعد ذلك إحدى المبررات القانونية للحماية القانونية الدولية للاجئ البيئي، وهو الأمر الذي تبناه المجتمع الدولي في مسودة

---

[96] -Cournil Christel, « Émergence et faisabilité des protections en discussion sur les réfugiés environnementaux », Revue Tiers Monde 4/2010, N° 204, p 41. Voir site web : www.cairn.info/revuetires-monde-2010 - 4 - page -35.htm .

[97]- " أول لاجئ بيئي يدعى إيوان تيتيوتا، من جزيرة كيريباتي في المحيط الهادئ، وهو حاليا يحظى باهتمام عالمي، فهو أول من تقدم بطلب اللجوء البيئي لنفسه ولأسرته، على خلفية المعاناة من تبعات التغير المناخي، هذه الأسرة فقدت كل إمكانيات بناء مستقبل لها في وطنها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، وأقامت بدولة نيوزيلاندا، وهو يخوض معركة قضائية من أجل البقاء في الدولة مع زوجته وأولاده الثلاثة الذين ولدوا في نيوزيلندا، وعلى الأخيرة الآن أن تبت بقرارها بشأن طلب اللجوء الذي تقدمت به هذه الأسرة إليها، وليصبح أول لاجئ بيئي أو بسبب تغير المناخ.

[98]- أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 131/43، المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، المنعقدة بتاريخ 8 دجنبر 1988، الوثيقة A/RES/43/131، ص 293. وكذلك قرارها رقم 100/45 المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 14 دجنبر 1990، الوثيقة A/RES/45/100، ص 233.

[99]- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 212.

[100]- المادة 3/1 من ميثاق الأمم المتحدة: " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا لا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ".

المعاهدة الخاصة بالمهجرين لأسباب بيئية مؤكدة في مادتها الرابعة على أن ممارسة الحقوق المعترف بها في الاتفاقية تتم وفق مبدأ التضامن، بحيث تبذل الدول والهيئات العامة والجهات الخاصة قصارى جهدها لاستيعاب النازحين بيئيا، والمساهمة في الجهود المالية الضرورية خصوصا الدول المانحة.[101]

الفصل الثالث

عراقيل ساهمت في تأخير الاعتراف باللجوء البيئي

ليس مدعاة للتكرار واجترار الحديث غير المفيد، في التذكير بلازمة القانون الدولي البيئي، يشكل رهانا من الرهانات الأساسية للسياسة الدولية، وبكون هذه الأخيرة، هي التي تؤثر في ذات القانون، وليس العكس صحيحا كما هو في القانون الوطني الداخلي. وإذا سلمنا سلفا بهذه اللازمة فإنه من المنطقي، أن تتأثر قضية الوجود المادي للاجئ البيئي، بالمواقف السياسية للقوى الدولية الكبرى.[102]

أولا: محاولة تسييس قضية اللجوء البيئي.

يجمع المهتمون بالسياسة الدولية، على أن تدهور الوضع البيئي وتفاقمه، وسوء تعاطي المجتمع الدولي مع هذه القضايا، هو السبب الأساسي لتنامي ظاهرة اللجوء البيئي. وقد اتخذ هذا التدهور البيئي مظاهر شتى سبق الإشارة إليها، في بداية هذه الدراسة. والتي كانت سببا في نزوح بيئي جماعي نحو أوربا خاصة، وبقية دول العالم عامة. إلا أن الدول الفاعلة والمارقة في السياسة الدولية، واجهته بسياسة وقائية وأمنية، اتخذت أحيانا طابعا ومظاهرا عنصرية، واستغلالية، وأحيانا أخرى أشكالا محدودة للتعاون البيئي والاقتصادي والأمني.

لقد كان من الطبيعي بداية تسييس قضية الهجرة واللجوء البيئي، التي احتلت أوليات العمل السياسي على المستوى الدولي عامة، وعلى المستوى الأوروبي خاصة، وتطورت المواقف المناهضة للوجود المادي للاجئ البيئي والمعادية له، إلى مواقف سياسية معلنة، وأصبح اللاجئون البيئيون موضع حملات القمع والطرد، والتشغيل غير الشرعي والاستغلالي، تماما مثلما تم التعامل مع قضية الهجرة، وغدت النظرة إلى اللاجئ والمهاجر أيا كانت فئته، شبيهة بالنظرة إلى المجرم أو المهرب.

وفي ظل الأوضاع العالمية المتسمة برفع شعار مكافحة الإرهاب، وهيمنة القطب الواحد، وانتشار العولمة، أصبح اللجوء البيئي محاطا بالتحفظ والحذر، وطرحت بحدة مشكلة التمييز بين اللجوء البيئي، واللجوء السياسي، والهجرة الغير مشروعة. وتبقى مسألة منح اللجوء، أو رفضه مرتبطة بمدى تعاطف الدولة أو الدول المانحة، وكذا مستوى العلاقات الثنائية مع الدولة التي ينتمي إليها طالبوا اللجوء البيئي.

الفصل الرابع

اعتبار المساعدة الإنسانية والالتزام بالاتفاقيات الدولية انتهاكا لسيادة الدولة

إن المساعدة الإنسانية للمنكوبين بيئيا، تعتبر واجبا أدبيا وأخلاقيا يستند إلى فكرة العدالة الإنسانية، وإقرار واجب التدخل الإنساني، بدل حق التدخل الإنساني، و إحياء النظرية الكلاسيكية لهذا الأخير، كما أسسها الفقيه القانوني الهولندي جروسيوس، و المستمدة من المبادئ العامة للقانون، و للحقوق الطبيعية للإنسان، في ضمان حقه في الحياة وفي الرعاية الإنسانية له، من كل ما يتهدده من أخطار طبيعية أو عدوانية بشرية، صادرة عن أشخاص

---

[101] -Art 4 – Principe de solidarité : « Les droits reconnus par la présente Convention s'exercent selon le principe de solidarité en vertu duquel les Etats ainsi que les collectivités publiques et les acteurs privés doivent faire tout leur possible pour accueillir les déplacés environnementaux et contribuer aux efforts nécessaires ».

[102] - جعفر بنموسى: " أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي – المفاهيم والمصادر – "، منشورات سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، المغرب، يوليوز 2017، ص 147.

القانون الدولي العام، لكن كل ذلك يتعارض بشكل أو بآخر مع سيادة الدول المنكوبة التي قد تتعسف في حقها في رفض المساعدة الإنسانية، معتبرة ذلك بمثابة انتهاك لسيادتها. وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 131/43، وقرارها 100/45.[103] هذه القرارات تكون جائرة في غالبية الأحيان في توفير الحماية القانونية الدولية للاجئ والمهجر بيئيا. وهو نفس الأمر عندما يتعلق بالدول الملجأ أو المانحة له، حيث تفسر مسألة الإلزامية في الالتزامات الدولية، خاصة في قضايا الهجرة واللجوء، مساسا بسيادتها، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا في اعتماد حماية لهذه الفئة، خاصة على مستوى التشريعات الداخلية للدول التي نجدها تخلو من الحديث عن هذه القضايا، وذلك من أجل التملص من المسؤولية الدولية المترتبة عن ذلك، والغريب في الأمر هو أن تصدر مثل هذه السلوكيات الغير مبررة لا قانونيا ولا إنسانيا، ولا أخلاقيا من دول دائما كانت تتغنى بشعار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الدولية .**الغصن الخامس**

إشكالية مفهوم اللاجئ البيئي في حد ذاته.

ذلك أن الدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين تختلف سياستها تجاههم بحسب وضعيتهم، وإدراجهم في فئة من الفئات المحمية دوليا. ومن ثم لا تعترف الدول المستقبلة بالمهاجر، لأسباب بيئية بصفة اللاجئ البيئي، إلا إذا انتمى لإحدى الفئات المعترف بها دوليا، كاللجوء السياسي أو اللجوء الإنساني، وما نصت عليه اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين، وباستثناء هؤلاء، فإن المهجر لأسباب بيئية لا يعترف له باللجوء، وأن تعامل الدولة المستقبلة لهذه الظاهرة (اللجوء البيئي)، لا يهمها الظروف التي دفعت اللاجئ إلى البحث عن مكان أكثر أمنا، وإنما يهمها ظروفها الداخلية.[104]

المطلب الثاني

الحماية القانونية للاجئ البيئي

إن مما لاشك فيه أن تنامي مشكلة قضية اللجوء البيئي واستفحالها، أصبحت تهدد الأمن الدولي وتعرضه للخطر، إذا لم يتحمل المجتمع الدولي، بكافة افراده ومنظماته الدولية ودون استثناء، المسؤولية الملقاة على عاتقه، والمتمثلة في حماية هذه الفئة من اللاجئين، والاعتراف بحقوقهم، وترتيب المسؤولية الدولية على الدول المتسببة في تدهور البيئة، عوض التنصل منها، وإذا كان المجتمع الدولي قد استطاع إلى حد ما من إخراج قانون البيئة إلى حيز الوجود، بعد عقد سلسلة من المؤتمرات والعشريات الأممية، وقمة المناخ والأرض، وما إلى ذلك من المواثيق والاتفاقيات الأممية والدولية التفاوضية، بالرغم من غياب تام في إقرار أية قاعدة قانونية دولية ملزمة للدول المتسببة في الأضرار الإيكولوجية، بإصلاحها عوض إقرار قاعدة التفاوض حول مبلغ التعويض،[105] فإنه وعلى النقيض من ذلك، فإن قضية اللجوء البيئي تفتقر إلى الحماية القانونية الدولية اللازمة، نظرا لغياب النص الدولي الملزم لها، والمعني بشؤون اللاجئين البيئيين. غير أنه لا يمكننا إنكار الجهود الدولية والأممية في هذا السياق، من أجل توفير ولو الحد الأدنى من الحماية لهذه الفئة من اللاجئين، من خلال آليات قانونية تتمثل في الممارسات الاتفاقية، في انتظار تحقيق التقدم المضطرد لقانون اللجوء البيئي، أو من خلال الشخوص الدولية سواء الحكومية، أو غير الحكومية.

---

[103]- لقد جاء في القرارين أنه:" ... وإذ تعيد تأكيد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية...، وإذ تشير إلى أنه في حالات الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، يجب أن تكون مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز فوق كل اعتبار لدى جميع من يقدمون مساعدة إنسانية، وتعيد أيضا تأكيد سيادة الدول المتضررة، ودورها الأساسي في بدء وتنظيم، وتنسيق وتنفيذ خطط تقديم المساعدة الإنسانية على أراضيها...".

[104]- محسن أفكيرن، " القانون الدولي للبيئة "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 112.

[105]- جعفر بنموسى، مرجع سابق، ص 138.

الفرع الأول

الممارسات الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين البيئيين[106]

إن اللجوء البيئي حق طبيعي للإنسان، وهو أمر أكدت عليه العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وبالرغم من ذلك فهي لا تتوفر على عنصر الإلزام ولا تتخذ الشكل المعروف للقاعدة القانونية، مما يجعل اللاجئ البيئي لاجئا لم يحظ بالحماية اللازمة، وهو الأمر الذي يتطلب إلى مضاعفة الجهود الدولية والأممية من أجل تحقيق مستوى معقول من مستويات الحماية الدولية.

الغصن الأول

الإعلانات الدولية الخاصة باللاجئين

لقد صدرت مجموعة من الاعلانات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين ومنها:

أ- إعلان بانكوك الخاص باللاجئين لعام 1966.[107]

صدر هذا الاعلان في مدينة بانكوك، ووضع مجموعة من المبادئ الخاصة بمعاملة اللاجئين. ومثلث هذه المبادئ الحد الأدنى التي يجب على الدول أن تلتزم بتوفيرها للاجئين. وقد أورد هذا الإعلان تعريفا للاجئ ووضع شروطا له يجب توافرها من أجل اكتساب صفة اللاجئ. كما أكد هذا الإعلان على المبادئ التي جاءت بها اتفاقية اللاجئين لعام 1951. غير أن ما يعاب على هذا الإعلان أنه لم يشر بتاتا لا من قريب ولا من بعيد لمشكلة اللجوء البيئي.

ب- إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام 1967.[108]

صدر هذا الإعلان في 1967/12/14، بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتألف من مجموعة من المبادئ المفترض على الدول أن تلتزم بها، وأن توفر الحماية للاجئين عندما يكونون على إقليمها، في إشارة إلا أن الأهمية الكبرى تتجلى في تمتين أواصر تنظيم العلاقات الدولية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وقد أكد هذا الإعلان على الدول أن لا تسمح للذين حصلوا على ملجأ فيها، بالقيام بأي أنشطة تتعارض ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويمكن القول أن هذا الإعلان، بدوره وإسوة بإعلان بانكوك، لم يتطرق إلى موضوع اللجوء البيئي.

ت- إعلان قرطاجنة عام 1984.[109]

وسع إعلان قرطاجنة " La Déclaration de Carthagène "، نطاق تعريف اتفاقية عام 1951، ليشمل الأشخاص الفارين من بلدهم بسبب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان أو الظروف الأخرى التي تكون خطيرة على النظام العام. وهنا يمكن أن يشير الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، إلى انتهاك حق الإنسان في البيئة، ويمكن للنظام العام أن يشمل النظام العام البيئي.

ثانيا: الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين.

من أهم الوثائق الدولية التي عالجت موضوع اللجوء، نجد اتفاقية اللاجئين لعام 1951، والبروتوكول الملحق بها لعام 1967.

أ- اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

---

[106] عزيز السلماني العويشي، المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

[107] - أنظر إعلان بانكوك الصادر من قبل اللجنة الاستشارية لعام 1966.

[108] -صلاح جبير البصيصي، " الحماية الدولية للاجئ البيئيين "، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية القانون، السنة السادسة، العدد الثاني، 2014، العراق. ص 23.

[109] -Le 22 novembre 1984 un colloque de représentants des gouvernements d'Amérique latine et d'éminents juristes a adopté la Déclaration de Carthagène.

تعد هذه الاتفاقية القاعدة الأساس، نظرا لأنها تكرس العديد من الجهود الدولية والأممية السابقة من إعلانات واتفاقيات وأعراف دولية، وهي بذلك تشكل أكمل تدوين على الصعيد الدولي في مجال اللجوء، وإن كانت تعتريها بعض النقائص، كما أنها أصبحت لا تساير التطورات التي يعيشها العالم حاليا. لكنها وضعت الحد الأدنى لأسس معاملة اللاجئين دون المساس بالمعاملة الأفضل التي تمنحها الدول.[110] كما أنها تمثل جوهر عمل المفوضية لشؤون اللاجئين UNHCR، وتطبيقا لما نصت عليه المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وضعت المادة الأولى من الاتفاقية خمسة شروط لكي يصنف الشخص بوصف اللاجئ، وأهم ما يلاحظ على هذه الشروط مايلي:

الأمر الأول: وجود قيدين في مجال تنظيم أوضاع اللاجئين، أحدهما زمني قصر اللجوء في الأحداث قبل عام 1951، والقيد الثاني جغرافي يتعلق بحماية اللاجئين الأوربيين عقب الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية.

الأمر الثاني: إن هذه الشروط وضعت أسبابا معينة للجوء، وعلى سبيل الحصر تمثلت في الاضطهاد بسبب العنصرية، الدين، الجنسية، والانتماء إلى طائفة أو فئة اجتماعية معينة، والرأي السياسي.[111] وبذلك تكون الاتفاقية قد أخلفت الوعد، ولم تتناول وضعية الأشخاص الذين اضطروا أو أكرهوا على مغادرة دولهم الأصلية بسبب الكوارث الطبيعية والبيئية والمجاعة.[112] وبناء عليه فاتفاقية جنيف لعام 1951، لا تنطبق ولا تطبق حرفيا بشكل أو بآخر على اللاجئ البيئي، ولذلك لا نجد مجلس الدولة الفرنسي، لم يضف ضحايا كارثة تشرنوبل بأنهم لاجئون بيئيون حسب اتفاقية جنيف لعام 1951.[113]

ب- البرتوكول الاضافي الخاص باللاجئين لعام 1967.[114]

اعتبر هذا البروتوكول من المواثيق الدولية ذات الأهمية البالغة فيما يتعلق بحماية اللاجئين، وذلك لاحتوائه حالات اللجوء الجديدة، التي ظهرت بعد اتفاقية جنيف لعام 1951، وذلك بإزالة مسألتي التحديد الزمني والتحديد الجغرافي، التي حالت دون توسيع دائرة اللجوء تصنيفيا، وقد احتوى البروتوكول الكثير من المعاني الإنسانية، والمبادئ القانونية، التي رسخت في القانون الدولي الاتفاقي والعرفي لتنظيم مركز اللاجئين، كما أن أحكامه جاءت مطابقة لاتفاقية جنيف لعام 1951، وقد عزف هذا البروتوكول أيضا عن تناول لاجئ البيئة.

ت- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969.

لقد حاولت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، أن تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، بتوسيع نطاق حماية اللاجئ للأشخاص الفارين من الأحداث التي تهدد بشكل خطير الأمن العام،[115] ويشمل هذا التعريف الواسع الحروب الأهلية والعرقية ويوفر الحماية في حالة التدفق الهائل للمشردين. وإذا كان هذا التعريف منذ الوهلة الأولى، يظهر لنا قابلية استغلال امتداده ليشمل اللاجئ البيئي، فإن تنوع قضايا اللجوء الإيكولوجي، فضلا عن العدد الكبير من الأشخاص النازحين لأسباب بيئية، يجعل فعالية الحماية البيئية وتطبيقها أقل فعالية.[116] وفي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية،[117]

---

[110]- بابكر محمد علي، " أحكام القانون الدولي للاجئين وتطبيقاته في الوطن العربي، رسالة الماستر، جامعة بغداد، العراق، 1994، ص 83.

[111]- علي جبار كريدي، " الحماية الدولية للاجئين "، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2005، ص 61.

[112]- برهان أمر الله، " حق اللجوء السياسي " دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 107.

[113] -Petra Durkova, Gramilor, Barbara Kiss, Megi Plakn, « Climate refugees in the 21 st century, 2012 », p 6.

[114]- علي عبد الرازق صالح، " اللاجئون في القانون الدولي العام "، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، 2007، ص 124.

[115]- المادة الأولى فقرة 2 من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969.

[116] -Christel Cournil, "A la recherche d'une protection pour les « réfugiés environnementaux » : actions, obstacles, enjeux et protections ", REVUE Asylon(s), N°6, novembre 2008, Exodes écologiques, P 1044, url de référence: http://www.reseau-terra.eu/article843.html

أقرت وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجئين والتشرد القسري في أفريقيا أن : " تدهور البيئة هو سبب خلق حركات اللجوء البيئي "،[118] وهكذا فإن هذه الوثيقة تؤكد أن حقيقة تعريف اللاجئين الإيكو لوجيين يستند إلى مفهومشامل : " خرق النظام العام الإيكولوجي "، " Rupture De L'ordre Public Ecologique ".[119]

ث- الاتفاقيات المناخية.

على صعيد اتفاقيات التغيرات المناخية، لم تتناول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، وبروتوكول كيوتو لعام 1997، التشريد أو الهجرة بشكل صريح، وتركز هذه الصكوك على التخفيف من حدة تغير المناخ، والتكيف معه، وتوفير آليات الدعم والتمويل ذي الصلة. أما اتفاقية كانكون لعام 2010 بالمكسيك، دعت جميع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات التكيف، وطالبت الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الفهم والتنسيق والتعاون بشأن التهجير والهجرة الناجمة عن تغير المناخ.[120] أما اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية فقد نصت على أنه " يطلب إلى اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية أن تنشئ، وفقا لنظامها الداخلي وولايتها، فرقة عمل الهيئات ومجموعات الخبراء القائمة في إطار الاتفاقية، بما في ذلك لجنة التكيف، لوضع توصيات تتعلق بنهوج متكاملة لتجنب حالات التشرد المرتبطة، بالآثار السلبية لتغير المناخ والتقليل منها قدر المستطاع والتصدي لها ".[121] ومع ذلك هذا النص لا يوفر وضعا محددا وحماية للاجئين البيئيين.

الغصن الثاني

المعايير الدولية للهجرة واللجوء[122]

تعتبر حماية اللاجئين أساسا مسؤولية الدول، إذ يقع على عاتقها التزام قانوني بحماية اللاجئين وفقا للشروط المبنية في الاتفاقية، مادامت قد وقعت عليها، كما مطلوب منها أن تحترم تطبيق هذه الشروط دون تمييز، بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ، وأن تحترم مبادئ الحماية الأساسية، التي توجد في الممارسات الاتفاقية للاجئين، وهي مبادئ تمثل الحد الأدنى، التي لا يجوز للدول التنكر لها عند تدفق اللاجئين إليها، وهذه المبادئ يجب مراعاتها من قبل الدول، بعد أن أصبحت أعرافا دولية أو عدت من المبادئ العامة للقانون الدولي، وهذه المبادئ من قبيل عدم الرد وعدم الطرد، ومبدأ المأوى المؤقت(والتي تلتزم باحترامها الدول غير الموقعة على الاتفاقية).

أولا: مبدأ عدم رد اللاجئين.

يقوم هذا المبدأ على منع الدول التي تستضيف لاجئين من إعادتهم إلى دولهم الأصلية. وهكذا فهو يحقق من الناحية العملية واحدا من أهم العناصر الجوهرية التي تتكون منها فكرة الملجأ، ومن ناحية أخرى، فإن تطبيق هذا المبدأ لا يشكل أي مساس بسيادة الدولة أو انتقاص من حريتها في قبول الأجانب داخل إقليمها أو عدمه، ذلك أنه

---

[117] -Le Symposium commémoratif de l'OUA et du HCR sur les réfugiés et les déplacements de population forcés en Afrique a eu lieu à Addis Abeba, en Ethiopie, du 8 au 10 septembre 1994.

[118]- زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص 222.

[119]- المادة الأولى الفقرة ك من اتفاقية كمبالا " اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا، اعتمدت في عام 2009، خلال قمة الاتحاد في العاصمة الأوغندية كمبالا، ودخلت حيز النفاذ في 6 دجنبر 2012، بعد مصادقة 15 دولة من أعضاء الاتحاد ".

[120] -Decision 1/CP.16, The Cancun Agreements: Outcome of the work of the Ad Hoc Working Group on Long Term Cooperative Action under the Convention, in Report of the Conference of the Parties on its sixteenth session, Addendum, Part Two : Action taken by the Conference of the Parties, FCCC/CP/2010/7/Add.1, 15 March 2011, para. 14 (f).

[121]- الفقرة الخمسين ضمن قسم الخسائر والأضرار من اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية، في 12 دجنبر 2015، FCCC/cp/2015/1,9/rev1، ص 10.

[122] عزيز السلماني العويشي، المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،مرجع سابق .

يترك الدولة التي قصد إليها اللاجئ، الحرية في أن تقبله فوق إقليمها أو ترفض ذلك، ولكن في حالة ما إذا قررت الدولة عدم السماح للاجئ بدخول إقليمها أو البقاء فيه، فإن عليها ألا تتخذ ضده إجراءات – الطرد أو الإبعاد – من شأنها إجباره على العودة إلى دولة، قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر بسبب الدين أو العنصر أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأيه السياسي.[123] وقد نصت على هذا المبدأ أكثر من الاتفاقيات الدولية الخاصة باللجوء، ومن ذلك الغصن الأول من المادة 22 من اتفاقية جنيف لعام 1951، والتي حظرت على الدول المتعاقدة طرد اللاجئين. كما وسعت هذا المبدأ العديد من الاتفاقيات اللاحقة الخاصة باللاجئين، ليشمل جميع الفئات سواء من دخل منهم حدود الدولة، أو من ظل خارج حدودها.[124] لقد أصبح هذا المبدأ من المبادئ العرفية أو من المبادئ العامة للقانون الدولي، وبالتالي على الجميع الالتزام به.[125] وفي ذلك فائدة كبيرة لمصلحة لاجئي البيئة، حتى في حالة عدم منحهم صفة اللجوء، فإنه لا يجوز طردهم إلى دولهم التي تعاني من كارثة بيئية، لأن من شأن ذلك أن يعرض حياتهم للخطر، وفي ذلك انتهاك صريح للحق في الحياة الذي يعد من أبرز حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والإعلانات الدولية.

ثانيا: مبدأ عدم الطرد.

الطرد expultion هو إجراء قانوني تتخذه الدولة بالنسبة لأحد الأجانب الموجودين بصفة قانونية داخل إقليمها، وبموجبه تضع حدا لتواجده في الإقليم، وتلزمه بمغادرته، والأصل أن لكل دولة الحق في إبعاد من ترى من الأجانب ما دام لا يوجد هناك نص اتفاقي يقضي بغير ذلك، كما تنفرد بتقدير الأسباب التي تحدو بها إلى إبعاد الأجنبي بشرط ألا تتعسف في هذا الشأن، ومن تم فهو من هذه الناحية عرضة للإبعاد من إقليم الدولة التي يوجد فيها، وحتى في حالة حصوله على الملجأ فإن ذلك – كقاعدة عامة - لا يمنع من إبعاده في أي وقت تقرر فيه الدولة إنهاء الملجأ الذي سبق منحته.[126]

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمن حصل على الملجأ فعلا، فوضع طالب اللجوء الذي لم يحصل على الملجأ سيكون أكثر حرجا،[127] وقد نجحت الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية اللاجئين عامة واللاجئين البيئيين خاصة، في التوصل إلى وضع بعض القيود التي تحد من سلطة الدولة فيما يتعلق بإبعاد اللاجئين، وتروم هذه القيود بصفة عامة تحديد الأسباب التي تبرر للدولة إبعاد اللاجئ من أراضيها ووضع الضمانات المتعلقة بقرار الإبعاد والطعن فيه وإجراءات تنفيذه. ويبقى نطاق حماية اللاجئين في مقتضيات القانون الإنساني هو أوسع من القانون الدولي للاجئين المتمثل في اتفاقية 1951 وما تلاها من ترسانة قانونية أقل ما يمكن القول عنها، أنها مشتتة ولا تفي بالغرض المنشود، ومحدودة ولا تواكب مختلف الفئات المستجدة في قضية اللجوء، خاصة اللجوء البيئي.

ثالثا: مبدأ المأوى المؤقت.

ومقتضى هذا المبدأ أن الدولة إذا كانت غير ملزمة بقبول اللاجئ في أراضيها لأجل غير مسمى، فإنها تلتزم عل الأقل، بمنح فرصة للبقاء مؤقتا لمدة محددة إلى حين العودة إلى موطنه أو الحصول على موافقة إحدى الدول الأخرى على قبوله في أراضيها.[128] إن الدول توفر الحماية المؤقتة حين تواجه تدفقات جماعية ومفاجئة للأشخاص، وحين

---

[123]- يوسف البحيري، " حقوق الإنسان والحريات العامة – التجربة المغربية بين التأصيل والمكتسب –"، الطبعة الأولى، 2020، المطبعة والوراقة الوطنية، ص 151- 152.

[124]- أنظر المادة 1/3، من إعلان الأمم المتحدة لعام 1967، والمادة 3/3 من إعلان بانكوك لعام 1966.

[125]-Volker Thrk, Frances Nicholson, refugee protection in international law, 2007, p 18.

[126]- يوسف البحيري، مرجع سابق، ص 156.

[127] -Journal électronique Atlántico, du 5 Septembre 2015.

[128]- برهان أمر الله، مرجع سابق، ص 32.

تعجز نظم اللجوء العادية في تلك الدول عن مواجهة الأعداد الكبيرة، فيسمح للأشخاص بالدخول على وجه السرعة إلى أراضيها، ولكن دون أن يعني ذلك منحهم حق اللجوء الدائم. إن مبدأ المأوى المؤقت يقيم نوعا من التوازن بين مصلحة اللاجئ والدولة التي تمنح اللجوء، والمجتمع الدولي على السواء، فبالنسبة للاجئ فإن هذا المبدأ يحميه من خطر العود إلى دولته الأصلية، ويضمن له فترة محددة من الزمن للبحث عن مأوى آخر. أم بالنسبة لدولة المأوى المؤقت، فإن هذا المبدأ لا يلزمها بقبول اللاجئ في إقليمها إلا لأجل معين، وفي المحصلة أن هذا المبدأ يحقق مصلحة المجتمع الدولي التي تتمثل في إعطائه فرصة للبحث عن حلول لهؤلاء اللاجئين من خلال جمع الأموال، والمعونات لإعادة توزيعهم بين الدول، ومنح الدول التي تقبل إيوائهم مساعدات مالية.[129] وفي هذا فائدة كبيرة لصالح لاجئي البيئة، إذ إن عدم الاعتراف لهم بصفة اللاجئين يتطلب على الأقل منحهم المأوى المؤقت من قبل الدول إلى حين إيجاد ملاذ آمن لهم لتخليصهم من الخطر البيئي في بلدانهم الأصلية،[130] ويمكن للقضاء الداخلي والدولي، استنادا لهذا المبدأ الذي أصبح بمثابة عرف دولي، أن يلزم الجهات التنفيذية في الدول بتوفير الحماية القانونية لهذه الفئة من اللاجئين لحين حسم وضعهم القانوني.[131]

[129]- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مجلة اللاجئون، المجلد 2، رقم 123، 2001، ص 17.

[130]- قامت بعض الدول الأوربية مثل فرنسا، والدنمارك بمنح (إذن اقامة مؤقت)، لعدد من لاجئي البيئة على أسس إدارية، ولكن ليس بصفة لاجئ. أنظر كرستيل كورنيل، مصدر سابق، ص 1052.

[131]- صلاح جبير البصيصين مرجع سابق، ص 33.

المبحث السادس

التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي[132]

يستخدم النظام القانوني بشكل متزايد كآلية للسعي إلى تحقيق العدالة المناخية وفي السنوات الأخيرة ، وفرت المحاكم مكانا لمهاجري المناخ والشباب ومجموعات السكان الأصليين لتحدي الشركات والحكومات ، مما أجبرهم على تحمل المسؤولية عن انبعاثاتهم وتحمل "حصتهم العادلة" من العمل المناخي.

وجاء جزء مبكر وبارز من التقاضي المناخي في عام 2005 عندماأطلق شعب الإنويت قضية حقوق الإنسان ضد الولايات المتحدة ولكنهخسرها في نهاية المطاف، ردا على انسحابها من بروتوكول كيوتو.

وكما يبين الرسم البياني أدناه، فقد نمت أعداد الحالات المرتبطة بالمناخ بشكل كبير منذ ذلك الحين، حيث تضاعف المجموع بأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الماضية. وكان معظمهايهدف إلى تعزيز العمل المناخي، على الرغم من وجود عدد أقل من الحالات "المناهضة للمناخ".

ولا تزال الغالبية العظمى منها في الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من شمال الكرة الأرضية، ولكن أعداد الحالات تتزايد أيضا في الجنوب العالمي.

ووفقالبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من المرجح أن يستمر عدد الحالات في الارتفاع استجابة لإخفاقات الشركات في الإبلاغ بدقة عن مخاطر المناخ والحكومات في الاستعداد لتغير المناخ.

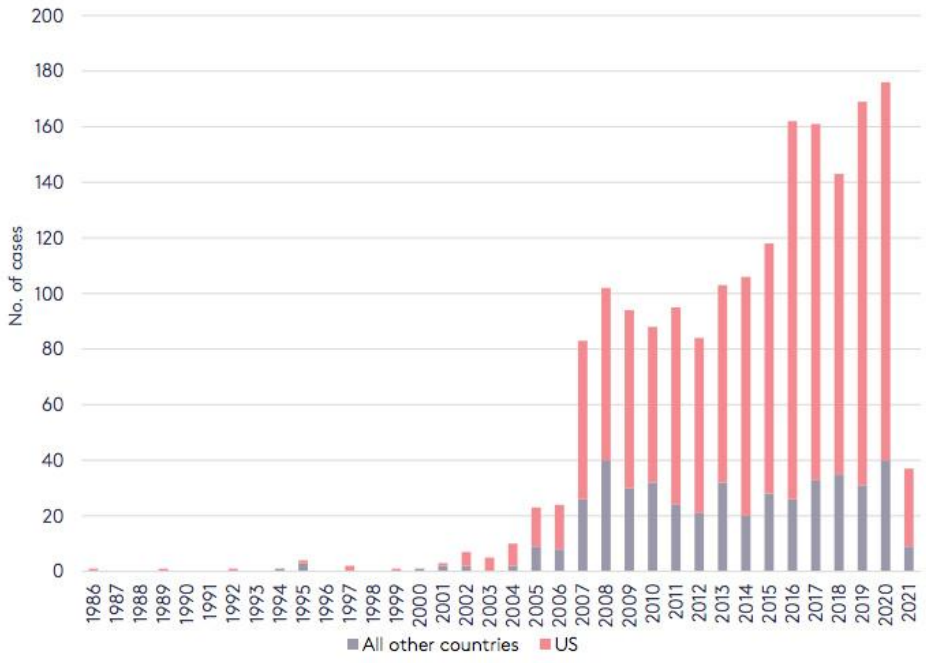

[132]https://www.carbonbrief.org/in-depth-qa-what-is-climate-justice/?fbclid=IwAR3NrT5O_EvgXyYLA7c-TgtyrjbBWYJX4MUZoiQTUCZitHBdBhxVnvWWdW4العدالة" هي ا

إجمالي قضايا التقاضي المناخي بمرور الوقت ، في الولايات المتحدة (الأحمر) وأماكن أخرى (الأزرق) حتى 31 مايو 2021.[133]

خلال الموجة الأولى من قضايا المناخ في s2000 ، والتي كانت تستند أساسا إلىإجراءات المسؤولية التقصيريةوالإزعاج العام، كافح المدعون لإثبات سبب حقهم في رفع القضية وكيف كانوا يتأثرون بتغير المناخ.

ومن التطورات الرئيسية الأخرى ما يسمى ب "تحول الحقوق" في التقاضي المناخي. في عام 2015، أصبح قاض في محكمة لاهور العليا في باكستان أول قاض على الإطلاق يجد أن تأخر الحكومة في تنفيذ سياساتهاالمناخية ينتهكالحقوق الأساسية للمواطنين.

وقد بدأ الآن أكثر من 100 قضية على أساس انتهاك تغير المناخ لحقوق الإنسان، ووفقا لأوموكو - يونغ، فإن هذا تطور هام:"إن الاحتجاج بحقوق الإنسان الأساسية وواجب الدولة في الحماية هو أحد الاستراتيجيات المستخدمة في التقاضي المناخي للتغلب على المعايير القانونية التقييدية التي خلقت تحديا في الموجة الأولى من القضايا المناخية أو الالتفاف عليها".

أجرت كل من هولندا وباكستان تغييرات ملموسة في السياسة نتيجة لأحكام عام 2015. ومنذ ذلك الحين رفعت دعاوى مماثلة في دول منبلجيكاإلىالبرازيل.

علاوة على ذلك، وجدأحدثتحليل أجراه سيتزر أنه من بين جميع الحالات التي استنتجت، فيقاعدة بياناتيحتفظ بهامعهد غرانثام للأبحاث حول تغير المناخ والبيئة، كان ل 58٪ نتائج اعتبروها "مواتية" للعمل المناخي.

وكانت هناك حفنة من القضايا الجديرة بالملاحظة بشكل خاص في السنوات الأخيرة، بما في ذلكقضية نيوباور وآخرين ضد ألمانيا، التي أثار فيها شباب من ألمانيا وبنغلاديش ونيبال مسألة العدالة بين الأجيال.

وجادلوا بأن قانون المناخ الألماني غير كاف وسيؤدي إلى قيود غير عادلة على حياة الشباب، وهي حجةوافقت عليها المحكمة بشكل أساسي. ومنذ ذلك الحينشددتالحكومة قانون المناخ وفقا للحكم.

وقد اعتمدت القضية الألمانية، إلى جانب قضيةأورجيندا ضد هولندا الناجحة ضدالحكومة الهولنديةوحفنةمن الدول الأخرى، على فكرة أن الدول لا تخفض "حصتها العادلة" من الانبعاثات العالمية وتهدف إلى إجبارها على القيام بذلك.

نجاح آخر حديث لنشطاء العدالةالمناخية كان Milieudefensie vs Shell ، حيثأمرتمحكمة شركة الوقود الأحفوري بتقليل انبعاثاتها بشكل كبير.

"قبلت المحكمة أن هذا من شأنه أن يؤثر على الشؤون المالية لشركة شل ، مما يجبر الشركة بشكل أساسي على تحمل حصة عادلة من تكاليف التخفيف من تغير المناخ ، والتي كانت مساهما رئيسيا فيها ، بدلا من إجبار الأفراد على تحمل تكاليف التأثيرات المناخية الأكثر حدة من أي وقت مضى."

أصدقاء الأرض هولندا (Milieudefensie) يحتفلون بعد قضيتهم المناخية الناجحة ضد شل. الائتمان: Milieudefensie / أصدقاء الأرض هولندا.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، يقول الخبراء إن المحاكم لا تزال غير مجهزة دائما لمعالجة بعض النتائج غير العادلة لتغير المناخ.

"أنظمتنا القانونية غير مجهزة بشكل لا يصدق للتعامل مع الهجرة الناجمة عن المناخ" ، تقول آما فرانسيس ، وهي استراتيجية لمشروع النزوح المناخي فيالمشروع الدولي لمساعدة اللاجئين .

[133] المصدر: الاتجاهات العالمية في التقاضي بشأن تغير المناخ: لقطة 2021.

وتلاحظ أنه لا توجد حاليا معاهدات متعددة الأطراف أو قوانين وطنية تعالج هذه المسألة فحسب:"نحن بحاجة إلى تحديث قوانيننا في ضوء حقيقة أن تغير المناخ هو تحد حاسم في القرن st21."

ولوحظ إحراز بعض التقدم في قضيةتيتيوتا ضد نيوزيلنداالتي جادل فيها إيوان تيتيوتا، وهو من سكان جزر المحيط الهادئ من كيريباس، عقب رفضه منحه مركز اللاجئ، بأن تغير المناخ أجبره على مغادرة منزله.

وفي حين أيدتلجنة الأمم المتحدة لحقوقالإنسان قرار نيوزيلندا على أساس أن تيتيوتا ليست في خطر وشيك، إلا أنها "قررت مع ذلكأن الأشخاص الذين يفرون من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا ينبغي إعادتهم إلى بلدهم الأصلي إذا كانت حقوق الإنسان الأساسية ستكون في خطر عند العودة".

يمكن أن يتطور التقاضي أيضا إلى أداة للدول الضعيفة لمحاسبة الدول والشركات التي تعتبرها مسؤولة عن تغير المناخ. في عام 2018 ، كشف وزير خارجية فانواتو رالف ريجينفانو أن بلاده الجزريةتفكر فيمقاضاة شركات الوقود الأحفوري.

وتقول أوموكو جونغ إنه استنادا إلىتاريخالتقاضي البيئي الدولي، من غير المرجح أن تصبح مثل هذه القضايا التي ترفعها الدول سائدة، على الرغم من أنه من المرجح أن يواصل مواطنو الجنوب العالمي والمنظمات غير الحكومية الاتجاه الناشئ المتمثل في مقاضاة كبار الملوثين.

وتقول: "المحاكم مستعدة الآن لاتخاذ القرارات بطريقة ربما كانت قد تجنبتها قبل بضع سنوات".

المطلب الاول

حالة التقاضي بشأن تغير المناخ: استعراض عالمي[134]

على مدى العقد الماضي، نمت القوانين التي تدون الاستجابات الوطنية والدولية لتغير المناخ من حيث العدد والخصوصية والأهمية. وبما أن هذه القوانين قد اعترفت بحقوق جديدة وأنشأت واجبات جديدة، فقد تبعتها دعاوى قضائية تسعى إلى الطعن في صحتها أو تطبيقها الخاص. وكذلك الحال بالنسبة للتقاضي الذي يهدف إلى الضغط على المشرعين وصانعي السياسات ليكونوا أكثر طموحا وشمولا في نهجهم تجاه تغير المناخ.

- **المناخ الآمن: تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة**

هذا تقرير عن الممارسات الجيدة التي تبين أن هناك إجراءات فعالة متاحة للتصدي لتغير المناخ وحماية حقوق الإنسان في آن واحد. وتهدف الممارسات الجيدة الواردة في هذا التقرير، المستمدة من كل قارة وتضم أكثر من 60 دولة ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، إلى إلهام العمل الطموح للتصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية.

1. **4 سبتمبر 2015 :باكستان**

رفع المدعي دعوى للمصلحة العامة يطعن فيها على الحكومة الفيدرالية لباكستان وحكومة البنجاب الإقليمية لتقاعسهما وتأخرهما وعدم جديتهما في التصدي لتغير المناخ. أقرت الحكومة السياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2012 وإطار تنفيذ سياسة تغير المناخ (2014-2030). ومع ذلك ، جادل المدعي بأن الحكومة ...وطني - المحكمة العليا دول آسيا والمحيط الهادئ

2. **ليويا vs. آر دبليو اي ايه جي15 ديسمبر 2016 :ألمانيا**

ورفع المدعي، وهو مزارع بيروفي، دعوى قضائية ضد شركة RWE AG، وهي شركة ألمانية تنتج الطاقة، لانبعاثها غازات الدفيئة التي تسهم في تغير المناخ وبالتالي تسبب مخاطر فيضانات كبيرة على مقر إقامته في هواراز، بيرو. يقع

[134]https://leap.unep.org/search?search_api_fulltext=&f%5B0%5D=automatic_tagging_taxonomy_term_id%3A4136&f%5B1%5D=content_type%3Acase_law

مقر إقامته أسفل نهر بالكاراجو الجليدي وبجوار بحيرة بالكاكوتشا. تتراكم المياه الذائبة في النهر الجليدي في هذه البحيرة ولا تصب إلا في درجة محدودة...المحكمة الوطنية - المحكمة الدنيا

3. دول أوروبا الغربية ودول أخرى :Teitiota vs. الرئيس التنفيذي لوزارة الأعمال والابتكار والتوظيف ؛20 يوليو 2015 نيوزيلندا

وقدم مقدم الطلب طلبا للحصول على مركز اللاجئ ومركز الأشخاص المحميين على أساس معاناته من آثار تغير المناخ في بلده الأصلي، كيريباس، بما في ذلك الارتفاع المطرد في منسوب المياه وما يرتبط به من تدهور بيئي، وهو ما يخشى مقدم الطلب أن يؤدي إلى تشريد السكان قسرا لمغادرة جزرهم. ورفض مكتب اللاجئين والحماية طلبه. في...وطني - المحكمة العليا

4. دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛أجيال المستقبل مقابل وزارة البيئة وغيرها؛05 أبريل 2018كولومبيا

رفع 25 مدعيا من الشباب، بمن فيهم شباب من السكان الأصليين، تتراوح أعمارهم بين 7 و 25 عاما، دعوى قضائية ضد الهيئات الحكومية الكولومبية والبلديات وثلاث شركات إقليمية مستقلة تعمل في غابات الأمازون المطيرة بسبب "زيادة إزالة الغابات في الأمازون". وفقا لاتفاقية باريس والقانون الكولومبي لعام 1753 لعام 2015 ، التزمت الحكومة بخفض المعدل الصافي لإزالة غابات الأمازون إلى ...وطني - المحكمة العليا

المطلب الثانى

التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي

تتضمن قاعدة بيانات التقاضي العالمية بشأن تغير المناخ جميع القضايا باستثناء تلك الموجودة في الولايات المتحدة.

التقاضي العالمي بشأن تغير المناخ - التقاضي بشأن تغير المناخ(climatecasechart.com)

تندرج العدالة المناخية فى مجال حقوق الانسان تحت : الحق في بيئة صحية

تم العثور على 29 حالةعريضة Iten ELC رقم 007 لعام 2022 - مركز الاستشارات القانونية T / A Kituo cha Sheria & Anorضد النائب العام و 7 آخرين.

في القضية :مجتمعات إلشاموس وتوجين في كينيا تقاضي الحكومة بسبب آثار فيضانات تغير المناخ في بحيرة بارينغو

الولايات القضائيه:

- كينيا:محكمة البيئة والأراضي في إيتن

المركز المكسيكي للقانون البيئي ضد المكسيك المكسيك (بشأن صندوق تغير المناخ)

القضية المطروحة :ما إذا كان إلغاء صندوق تغير المناخ ينتهك الحق الدستوري في بيئة صحية.

- Fliegenschnee et al. v.الوزارة الاتحادية للرقمنة وموقع الأعمال، النمسا

القضية المطروحة :ما إذا كان بإمكان الأفراد المطالبة بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري استنادا إلى القوانين النمساوية وقانون تنظيم تقاسم الجهود في الاتحاد الأوروبي.

الولايات القضائيه:

- تحدي المعايير والمتطلبات الفنية لتنفيذ التكسير الهيدروليكي في كولومبيا

القضية المطروحة:ما إذا كانت المعايير المطعون فيها تتناقض مع المعايير العليا وتسبب تهديدا أو ضررا لا يمكن إصلاحه للبيئة من خلال الإذن بالتكسير الهيدروليكي في كولومبيا دون تنظيم كاف.

- **المركز المكسيكي للقانون البيئي ضد المكسيك وزارة الطاقة وغيرها (حول برنامج قطاع الطاقة 2022)**

القضية المطروحة:ما إذا كانت سياسة قطاع الطاقة في المكسيك تنتهك حقوق الإنسان من خلال الترويج للوقود الأحفوري على حساب مصادر الطاقة المتجددة وعدم التفكير في تطوير استراتيجية عادلة لانتقال الطاقة.

- **غرينبيس ضد الولايات المتحدة وزارة الطاقة وغيرها (حول برنامج قطاع الطاقة 2022)**

القضية المطروحة:ما إذا كانت سياسة قطاع الطاقة في المكسيك تنتهك حقوق الإنسان من خلال الترويج للوقود الأحفوري على حساب مصادر الطاقة المتجددة وعدم التفكير في تطوير استراتيجية عادلة لانتقال الطاقة.

- **حزب العمال مقابل المجلس الوطني للبيئة ADPF 749) بشأن قرارات كوناما**

القضية المطروحة:ما إذا كان القرار الجديد الذي يقيد التدابير البيئية غير دستوري.

- **(ADI 6932خصخصة إليتروبراس)**

القضية المطروحة:ما إذا كان قانون خصخصة شركة كهرباء وطنية وإجراء تغييرات على خطط الكهرباء في البرازيل غير دستوري.

- **(ADPF 746حرائق في بانتانال وغابات الأمازون)**

القضية المطروحة:ما إذا كانت حرائق الغابات في النظام الإيكولوجي لبانتانال وغابات الأمازون المطيرة تنتهك حقوق الإنسان للمجتمعات التقليدية ومجتمعات السكان الأصليين.

- **نساء من هواسكو وآخرون ضد حكومة شيلي، وزارة الطاقة والبيئة والصحة**

في القضية:ما إذا كان النشاط المستمر لمحطة توليد الطاقة الكهروحرارية في شيلي قانونيا بالنظر إلى سياسات إزالة الكربون في شيلي.

- **كانغ وآخرون ضد KSURE وKEXIM**

والمسألة المطروحة:ما إذا كان سكان جزر تيوي قد استشيروا على نحو كاف وجرى تقييم الأضرار البيئية والمناخية تقييما سليما بالنسبة لخط أنابيب باروسا المقترح الذي سيمر عبر منطقة لحماية الموائل بالقرب من جزر تيوي.

- **هيريرا كاريون وآخرون ضد الولايات المتحدة وزارة البيئة وآخرون (كاسو ميشيروس)**

القضية المطروحة:ما إذا كان حرق الغاز الناتج عن إذن من الدولة يؤدي إلى انتهاك انتهاكات حقوق الإنسان لمجموعة من تسعة أطفال.

- **تساما ويليام وآخرون ضد المدعي العام الأوغندي وآخرين**

والمسألة المطروحة:ما إذا كانت أوغندا قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها الإيجابية بموجب قانون تغير المناخ وإدارة الكوارث لإدارة مخاطر الانهيالات الأرضية في مقاطعة بودودا.

- **قضية نهر كولومبيا في 14 سبتمبر 2020**

المسألة المطروحة:ما إذا كان إصدار سندات التعدين لأنشطة استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها في نهري كولومبيا وكوكورا ينتهك التزامات حقوق الإنسان.

- **قرار نهر أتراتو T-622/16 المؤرخ 10 نوفمبر 2016**

والمسألة المطروحة:ما إذا كان تلوث الأنهار الناجم عن أنشطة استخراج الموارد الطبيعية غير المشروعة ينتهك حقوق الإنسان.

- **Laboratório do Observatório do Clima v. وزير البيئة والبرازيل**

القضية المطروحة:ما إذا كانت البرازيل تنتهك الحقوق الأساسية والإطار القانوني الوطني للمناخ من خلال خفض أهداف التخفيف في المساهمات المحددة وطنيا في البلاد.

- **العدالة البيئية الأسترالية (EJA) ضد أستراليا أستراليا**

القضية المطروحة:ما إذا كانت أستراليا تنتهك حقوق الإنسان للشباب من خلال تقديم مساهمات غير كافية محددة وطنيا.

- **Klimatická žaloba ČR v. Czech Republic**

القضية المطروحة:ما إذا كان تقاعس الجمهورية التشيكية عن اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ ينتهك حقوق الإنسان

- **غرينبيس المكسيك ضد المكسيك وزارة الطاقة وغيرها (بشأن سياسات النظام الكهربائي الوطني)**

القضية المطروحة:ما إذا كانت سياسات نظام الكهرباء الوطني غير دستورية للتمييز ضد مصادر الطاقة المتجددة.

التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي

تتضمن قاعدة بيانات التقاضي العالمية بشأن تغير المناخ جميع القضايا باستثناء تلك الموجودة في الولايات المتحدة.

الخاتمة

أبانت الدراسة على أن المجتمع الدولي بدأ يهتم بمشكلة تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة والاعتراف بحق اللجوء البيئى ، فظاهرة الاحتباس الحراري تمثل أحد أخطر المشاكل البيئية لما ينتج عنها من أضرار بيئية جسيمة، لذلك يجب على جميع الدول التعاون للحد من ظاهرة االتغيير المناخي، والانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تهدف لحماية البيئة والتصديق على تلك الاتفاقيات،كما يجب مناشدة دول العالم للجوء إلى التنمية المستدامة، والطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة ، ويجب على كل دول العالم سن التشريعات الصارمة حفاظا على البيئة، وتوقيع أقصى العقوبات على المتسببين في تلوث البيئة، وتفعيل دور الإعلام والمناهج الدراسية وكل مؤسسات الدولة للتوعية البيئية.

فقضية التغير المناخي ذات طابع عالمي، ومن ثم فإن أي جهود لصيانة البيئة داخل إقليم الدولة سوف تبقى محدودة الفاعلية، لذلك فإن عملية حماية البيئة تتطلب مجهودات دولية من خلال التعاون بين كافة الدول فضلا عن المجهودات الوطنية فهي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية، على الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لتحقيق الحماية للبيئة، إلا أنها فشلت في معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها بشكل حقيقي، وذلك لوجود عدة عوامل بالغة الأهمية تفرض نفسها بقوة على قضية حماية البيئة.

كما يفرض تغير المناخ تحديات أساسية على النظام البيئى من حيث انعدام الأمن الغذائى، والتدهور البيئى، والتنازع على الموارد الطبيعية لذا يجب أن يكون 2023 وما بعدهعام الاهتمام بالعدالة المناخية كما كان 2019 هو العام الذى احتلت فيه أزمة المناخ مكان الصدارة وحصلت حركة المناخ على القوة. وستدرج القضية على جدول مؤتمرات وأنشطة أعمال السياسة الدولية ليس بوصفها قضية سياسية مستقلة إنما نتيجة لتغير المناخ . ولا يمكن إغفال واقع القوة والمصالح العالمية لكن مازال النضال لاتخاذ سياسات مناخية أكثر عدالة قائماً، ورغم تعدد المقاربات فإن العدالة لا تتحقق فقط بتوزيع الأعباء ولكن أيضا فى الاعتراف بمصالح المهمشين والمواطنين المحليين ومشاركتهم فى صياغة السياسات. ويعتبر التوصل لرؤية متفق عليها ضرورة لتجنب تزايد أعداد مهاجرى ولاجئ المناخ، فقد أشارت عدة دراسات إلى الارتباط بين تغير المناخ والهجرة.

ويظل تحقيق العدالة المناخية رهناً بإرادات الدول فمن الصعب على أى حكومة اتخاذ سياسات من شأنها تقويض تنافسية قطاع ما مهم لاقتصادها وإن كان على حساب المناخ والبيئة. على سبيل المثال تعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول انكاراً لظاهرة تغير المناخ بل ومعارضة لها، فقد رفضت التوقيع على بروتكول كيوتو من منطلق أنها تفرق بين الدول الصناعية وغير الصناعية مستندة فى ذلك إلى النظرية الليبرالية التي تحمل المسؤولية لجميع الدول فى العالم بغض النظر عن كونها صناعية أم لا ، والدور الذى يلعبه النشاط البشرى فى هذه القضية ما زال مجهولاً يفسر ذلك الموقف جماعات الضغط فى صناعة وتجارة الوقود الأحفورى وقادة المؤسسات الصناعية الكبرى، والمحافظون، خصوصا فى مؤسسات ومراكز الفكر اليمينى.

لقد أثار انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ والذى يترتب عليه ارتفاع درجات الحرارة العالمية بواقع 0.3 درجة بحلول نهاية القرن وفقاً لتقديرات منظمة الأرصاد العالمية تساؤلات بشأن إمكانية تحقيق العدالة المناخية خاصة أن الولايات المتحدة تعد من أهم المساهمين فى الحد من تلك الأزمة. يرى الرئيس ترامب أن اتفاقية باريس مخادعة خانقة للاقتصاد الأمريكى وغير عادلة تماماً.

فى المقابل، تعهدت الصين وأوروبا بتوحيد جهودهما لإنقاذ كوكب الأرض. أما الصين فتعتمد بشكل عام في مفاوضات المناخ الدولية موقفًا إحصائيا بشأن تغير المناخ ، لا سيما التأكيد على حقها السيادى في التنمية الاقتصادية وأن الانبعاثات التاريخية للدولة الصينية كانت منخفضة وتم التأكيد على وجهة النظر هذه فى عام 2010

من قبل يو تشينغتاى الممثل الخاص للصين لمفاوضات تغير المناخ وصرح: "لا يمكن للصين أن تلتزم بأكثر مما تتطلبه مسؤوليتها التاريخية وخلال المفاوضات يجب أن تضع مصالحها الوطنية أولاً" وبقدر ما تعترف نظريات العدالة المناخية بعدالة هذا الموقف المبدئى الذى اتخذته الصين لكن هناك عدم توافق بين المسؤولية التاريخية والانبعاثات الحالية فلا يمكن للعالم معالجة تغير المناخ بشكل فعال دون المزيد من الإجراءات من الصين مما يبين مدى الصعوبة.

فى كل الأحوال، لن تكون الدول الصناعية الكبرى الراعى الأنسب لتحقيق مصالح الدول النامية التى تعد سوقاً رائجاً لمنتجات الدول الصناعية ومخزناً إستراتيجياً للمواد الأولية التى تعتمد عليها الصناعات فى الدول المتقدمة لذا تبذل الدول الكبرى جهوداً كبيرة لإبقاء الوضع الراهن. من جانب آخر، ترى الدول المنتجة للنفط فى العالم أن الانتقال إلى الطاقات المتجددة والاقتصاد العالمي "الأخضر" غير عادل لمواطنيها الذين يعتمدون فى معيشتهم على عائدات النفط وبالتالى طالبوا بتعويضهم عن خسائرهم وهذا أيضًا جزء من خطاب العدالة المناخية، ومن الواضح أن العدالة المناخية هي مفهوم متنازع عليه بطبيعته.

لقد سعت الباحثة من خلال هذا البحث إلى توضيع موقف القانون الدولي من قضية العدالة المناخية، لا سيما تلك الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ، وفي سبيل الإجابة على التساؤلات التي أثارتها هذا البحث، قسمت الباحثة البحث إلى فصلين؛ **الفصل الأول**: ماهية العدالة المناخية ؛وعرضنا به لتعريف العدالة المناخية ؛والعلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي ؛ومبادئ العدالة المناخية ؛والتغير المناخى والاحتباس الحرارى ؛والتغير المناخى و اللجوء البيئي ثم **الفصل الثاني**: الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية وعرضنا به للاتفاقيات الدولية بشأن المناخ ؛وكيف شكلت العدالة المناخية المفاوضات الدولية؟ ؛والجهود الدولية وتداعيات العدالة المناخية؛والجهود الدولية وحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري ؛والجهود الدولية وحماية ضحايا اللجوء البيئي ؛والتقاضي بشأن تغير المناخ العالميوتوصلت البحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1) أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ.
2) يُعد مصطلح العدالة المناخية مصطلح حديث؛ حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا في الاتفاقيات الدولية منذ عام 1992م، وتحديدًا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
3) تعد العدالة المناخية تعد مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررًا من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول في هذه التغيرات.
4) لا يوجد اتفاق دولي حتى الآن ينص على كيفية ترجمة مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف" أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

5) أن القانون الدولي والوطني المتعلق باللجوء، والمطبق حاليا بحق اللاجئ والمهجر البيئي، يعتبر قانونا موضوع منذ زمن طويل، وهو يسير بسرعة نحو القدم والشلل، فلم تعد مسألة الإجماع الدولي كافية لنيل الحقوق، وإيجاد الحلول.
6) عدم وجود اتفاقية دولية تنظم حماية اللاجئين، البيئيين، من حيث التعريف والحقوق والواجبات.
7) التشتت الغير مبرر للاتفاقيات والممارسات القانونية، والتي تفتقد لمعياريتها الملزمة، لا يستشكل أمر التعبير الصريح فيها عن رضا الأطراف الأعضاء بها.
8) أن اللاجئ البيئي يتميز عن اللاجئ الإنساني، والنازح والمهاجر البيئي مفهوما وتصنيفا.
9) عدم الإشارة سواء الصريحة أو الضمنية للاجئ البيئي في اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951، وبروتوكولها الملحق لعام 1967.
10) عدم ضبط مفهوم اللاجئ البيئي، على مستوى التشريعات الداخلية، وأن السبب في ذلك خوف التزام الدول من عواقب ذلك، وعدم إرادتها في الالتزام بالمنح والمزايا للاجئين البيئيين، وخوفا من تهديد أمنها واستقرارها الداخلي، وسيادتها.
11) رغم الترسانة القانونية السابقة، وغيرها المتلاحقة في الألفية الثانية من القرن الواحد والعشرين، سيما مؤتمر قمة المناخ المنعقد بباريس، ومراكش، لم تفلح في الحد من ظاهرة اللجوء والهجرة، التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا يتوعد بعواقب وخيمة.
12) عدم الإقرار قانونيا بالمسؤولية الدولية، للدول المتسببة في تدهور البيئة.
13) بالرغم من وجود القانون البيئي التفاوضي، إلا أنه لم يتطرق بأي شكل من الأشكال، إلى الحماية بجميع أشكالها للاجئ والمهجر بيئيا.
14) حداثة قضية اللجوء البيئي، وعدم مسايرة الترسانة القانونية الحالية، في كسب رهانات الجيل الثالث من الحقوق، وعدم تعاطي المجتمع الدولي بجدية وحزم وإرادة سياسية حقيقية، يزيد من تأزيم الوضع القانوني للاجئ عامة.
15) عدم قدرة النظام العالمي الحالي في الاستجابة لرهانات حقوق الجيل الثالث من حقوق الإنسان التضامنية والجماعية، كالحق في بيئة سليمة، تجنبا للظاهرة اللجوء البيئي، وذلك لعدم وجود رغبة وإرادة سياسية لدى النظام الحالي، بسبب تغول القوى الدولية والرأسمالية الكلاسيكية والحديثة، في استغلال الموارد الطبيعية، وعجزها عن احترام تعهداتها البيئية والوفاء بها، بفعل حاجتها لاستغلال مواردها الحفاظ على توازناتها الاقتصادية الهشة.
16) تضارب المصالح وتضاعف موجبات الانقسام الدولي، والايديولوجي والحضاري والثقافي الدولي.
17) الانسحاب المفاجئ والغير مفهوم، لمجموعة من الدول الكبرى، التي تتغنى بشعارات حقوق الإنسان، من مجموعة من البروتوكولات الدولية، والمؤتمرات والقمم المناخية.

ثانيا :التوصيات

1. لابد من تأسيس أنظمة الإنذار المبكر ورصد المناخ.
2. لابد من ضرورة تعديل اتفاقيات تغير المناخ لتنص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، وتجعله مبدأ ملزمًا لا سيما للدول الصناعية الكبرى.
3. لابد من أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينة.
4. لابد من عمل المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضية العدالة المناخية من أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذه القضية ووضع التصورات والاقتراحات من أجل تنفيذ مبدأ العدالة المناخية على نحو يحقق أهدافه.
5. لابد من توضيح الحقوق المتعلقة أو ذات الصلة بالعدالة البيئية في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يطلق على مثل هذه الحقوق مصطلح الحقوق الخضراء.
6. لابد من الحث على الوفاء بالالتزامات القانونية لمكافحة تغير المناخ.
7. لابد من النظر إلى ما هو أبعد من الدولة وتجاه منظور عالمي للعدالة المناخية.
8. لابد من الاعتراف بتغير المناخ كجريمة ضد الانسانية .
9. لابد من تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان فى قضية العدالة المناخية وحماية أولئك الذين شردوا من آثار تغير المناخ.
10. لابد من تعزيز التعددية فى إدارة المناخ من حيث المستويات وتضمين أصحاب المصلحة.
11. لابد من عقد الشراكة المناخية وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول النامية والدول المتقدمة لنقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات في مجال إدارة المخاطر المناخية وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيف مع التغيرات المناخية وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة وانجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها.
12. لابد ان تقوم الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية فى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية مناخياً ودعم المزارعين وتمكينهم من استخدام الممارسات المستدامة لإدارة الأراض.
13. لابد من التوسع فى استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، المائية، طاقة الرياح.
14. لابد من تقويم وإصلاح المنظمة العالمية بمجلسيها، أو استبدالها بغيرها ممن يمكن من وضع توازن في الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء، فالسلم والأمن الدوليين ليست لهما قيمة باطنية أو ذاتية، إذا لم يتم ربطهما بفكرة العدالة والإنصاف، مع احترام الاختلاف الثقافي والحضاري، والحال هنا لا يستقيم إلا في إطار نظام عالمي جديد ومستدام.
15. لابد من اقتراح عقد أو فترة زمنية محددة من أجل تدوين القانون الدولي للهجرة و اللجوء عامة، واللاجئ البيئي خاصة، والتوسيع من دائرة أصناف اللاجئين بمختلف أطيافهم.
16. لابد من ضبط المصطلحات القريبة من اللاجئ، ووضع تعريف دقيق للاجئ البيئي.
17. لابد من احترام القانون البيئي، والالتزام بأحكامه، وحماية البيئة وإيقاف التدهور البيئي.
18. لابد من اعتماد آليات وميكانزمات للحد من ظاهرة اللجوء البيئي أو الهجرة لأسباب بيئية.
19. لابد من تعديل اتفاقية جنيف لعام 1951، المعنية بشؤون اللاجئين بمقتضى بروتوكول، وإدراج الفئات المحمية بيئيا، أو اعتماد اتفاقية خاصة.

20. لابد من الاستعانة بالعرف والفقه الدوليين، بالإضافة للقضاء الدولي في التفسير المرن لاتفاقيات اللجوء، والاستفادة من مبادئ القانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي للتنمية.
21. لابد من إقرار نظام المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية للدول المتسببة في تدهور البيئة، التي أنتجت لنا اللاجئ البيئي، بناء على قواعد قانونية ملزمة بإصلاح الضرر، لا التعويض عليه.
22. لابد من جعل القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، المؤسسة القانونية التي تبنى عليها أية ممارسة اتفاقية خاصة باللاجئ البيئي.
23. لابد من اعتماد وإقرار مبدأ الإنسانية بمختلف أبعاده، كمصدر عام للالتزامات الدولية.
24. لابد من اتخاذ الإجراءات الأمنية الدولية، وتشديدها عند التعامل مع قضية اللجوء، والأخذ بنظر الاعتبار مبادئ حقوق الإنسان.
25. لابد من حماية ضحايا البيئة من خلال تعزيز حماية المشردين داخليا.
26. لابد من توسيع اختصاصات الشخوص الدولية للمجتمع الدولي، خاصة اختصاص المنظمات الحكومية والغير الحكومية الدولية الناشطة في شؤون الهجرة واللجوء، ليشمل فئة المهجرين واللاجئين البيئيين.
27. لابد من معاملة اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها دوليا والمساعدة في إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى وطنهم، من خلال تشجيع التنسيق بين الدول المعنية في هذا المجال.

وفي النهاية لا يخالجني شك في أن هذه الدراسة المتواضعة قد اعتراها بعض الأخطاء، وعذري في ذلك إنني بشر، يصيب ويخطأ، فالكمال لله وحده سبحانه، والخطأ والقصور هما من سمات الإنسان مهما أبدع وأتقن وجد واجتهد، وغاية ما ينشده كل باحث في عمله، هو تجويد هذا العمل، ومحاولة إتقانه فحسب، فإن كنت قد قاربت ما أنشده أو شارفت عليه فهذا فضل من الله ونعمه وحسبي أن أردد في ذلك قوله تعالى " وما توفيقي إلا بالله "، والشكر فيه لكل من علمني حرفا ، وإن كانت الآخري فحسبي أن أردد في ذلك قوله تعالى "وقل رب زدني علما" .

تم بحمد الله وفضله و توفيقه،،،

المراجع

أولا :الكتب

- محسن أفكيرن، " القانون الدولي للبيئة "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006
- محمد حسين مصليحي، المنظمات الدولية،1989
- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية
- سعد الركراكي، " العلاقات الدولية – الميراث والرهان – "، الطبعة الأولى، مراكش، يناير 1997، المطبعة الوراقة الوطنية، المغرب
- برهان أمر الله، " حق اللجوء السياسي " دار النهضة العربية، القاهرة، 2008

ثانيا :الرسائل العلمية

- بابكر محمد علي، " أحكام القانون الدولي للاجئين وتطبيقاته في الوطن العربي، رسالة الماستر، جامعة بغداد، العراق، 1994
- علي جبار كريدي، " الحماية الدولية للاجئين "، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2005
- علي عبد الرازق صالح، " اللاجئون في القانون الدولي العام "، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، 2007
- غسان الجندي، " القانون الدولي لحماية البيئة "، الأردن، 2004

ثالثا : أوراق بحثية

- أولي براون، لعبة الأرقام، نشرة الهجرة القسرية " تغيير المناخ والنزوح "، عدد 31، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، دجنبر 2008
- بوسراج زهرة، " الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي "، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019،
- جعفر بنموسى: " أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي – المفاهيم والمصادر – "، منشورات سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، المغرب، يوليوز 2017
- صلاح جبير البصيصي، " الحماية الدولية للاجئ البيئيين "، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية القانون، السنة السادسة، العدد الثاني، 2014، العراق.
- كاظم المقدادي، " المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007
- يوسف البحيري، " حقوق الإنسان والحريات العامة – التجربة المغربية بين التأصيل والمكتسب – "، الطبعة الأولى، 2020، المطبعة والوراقة الوطنية
- التقرير الخاص للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي بشأن استخدام التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ، الأمم المتحدة، 2011
- الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري،معاد الشرقاوي ، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،،المركز_الديمقراطي_العربي ومقره

ألمانيا – برلين التعاون مع فرقة الدراسات القانونية و المسؤولية في مجال الاعلام – مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين – جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر ،16-17 ابريل 2022 .

- العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ،المؤلف / هشام بشير ، المقالة 11، المجلد 16، العدد 15، يوليو 2022، الصفحة 345-368،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2022.146398.1191/10.21608
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ، الأمم المتحدة، 1992
- المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا ،عزيز السلماني العويشي، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية،المركز_الديمقراطي_العربي ومقره ألمانيا – برلين التعاون مع فرقة الدراسات القانونية و المسؤولية في مجال الاعلام – مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين – جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر ،16-17 ابريل 2022 .
- انجي أحمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية2019
- بدر عبد المحسن عزوز، حق الإنسان في بيئة نظيف، 2007
- بريشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، 2017-2018
- ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، 2020
- سعيد فتوح، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري- القانون والبيئة، 2018
- مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين ،المقالة 2، المجلد 9، العدد (8) اكتوبر 2020، أكتوبر 2020، الصفحة 100-132،معرف الوثيقة الرقمي: JOCU.2020.31896.1019/10.21608،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية- آفاق- تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م

المراجع الأجنبية :

- Voir : Les catastrophes et les droits de L'homme CADHOM programme Les SUDS Aujourd'hui II, Rapport scientifique de fin de projet, Deuxième version du projet de convention relatif au statut international des déplacés environnementaux, Tome 2 – Annexes, Edition Décembre 2013.
- Christel Cournil et Pierre Mazzega : « Catastrophes écologiques et flux migratoires : Comment protéger les réfugiés écologiques ? », Revue européenne de Droit de l'environnement, n° 4, Bruxelles, Décembre 2066, pp. 417 – 427.
- Bourguerra (L), « Au service des peuples ou d'un impérialisme écologique ? », Le Monde Diplomatique, Mai 1992.
- Christel Cournil : « Les réfugiés écologique – Quelle(s) protection, quel(s) statut(s) ? – », Revue du droit public, N° 4, 2006, Imprimerie France Quercy, France, 24/07/2006
- Christel Cournil, "A la recherche d'une protection pour les « réfugiés environnementaux » : actions, obstacles, enjeux et protections ", REVUE Asylon(s), N°6, novembre 2008
- Cournil Christel, « Émergence et faisabilité des protections en discussion sur les réfugiés environnementaux », Revue Tiers Monde 4/2010, N° 204, p 41. Voir site web : www.cairn.info/revuetires-monde-2010
- Decision 1/CP.16, The Cancun Agreements: Outcome of the work of the Ad Hoc Working Group on Long Term Cooperative Action under the Convention, in Report of the Conference of the Parties on its sixteenth session, Addendum, Part Two : Action taken by the Conference of the Parties, FCCC/CP/2010/7/Add.1, 15 March 2011
- Journal électronique Atlántico, du 5 Septembre 2015.
- Norman Myers and Jennifer Kent: « Environnemental Exodus : An Emergent crisis in the Global Arena », Washington : Climate Institute, 1995
- Patricia Savin, Yvon Martinet, George J, Gendelman, " Problématique des déplacés environnementaux, il est grand temps d'agir ", Droit De l'environnement n° 232, Mars 2015
- Voir: Nadia Belaidi, « La lutte contre les atteintes globales à l'environnement : vers un ordre public écologique », Bruylant, Bruxelles, 2008, p. 461. Voir aussi : Nadia Belaidi, « Identité et perspectives d'un ordre public écologique », Droit et cultures, 68 /2014
- -Volker Thrk, Frances Nicholson, refugee protection in international law, 2007

المواقع :

- https://www.powershiftafrica.org/publications/cop27-delivering-the-paris-agreement?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA656LysK5Gi_4d8Xu-OAkGq98KjhZg4WcgLxPfzvPhSxSjBKQgzIewaAn4dEALw_wcB
- https://www.independentarabia.com/tags/%D9%83%D9%88%D8%A8-27

- https://www.independentarabia.com/node/366791/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%A8-27-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%9F
- https://unfoundation.org/cop27/?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA4KjJCVwmoJCdQcCMzzSV5jjSC2z8KDWxAa6bfA-He6eeoS0Qob-QIaAu4ZEALw_wcB
- http://www.reseau-terra.eu/article843.html
- Http://www.reseau-terra.eu/article846.html, p. 2.
- **https://jocu.journals.ekb.eg/article_248956.html?fbclid=IwAR07bUUDfvSGdSEp3Iaq2j2nG-N2xXlo9bed1PJUG3HKvk6YGGvhO_RNfNs**
- **https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html**
- **https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change/**
- https://jocu.journals.ekb.eg/article_248956.html?fbclid=IwAR07bUUDfvSGdSEp3Iaq2j2nG-N2xXlo9bed1PJUG3HKvk6YGGvhO_RNfNs
- [1]https://jocu.journals.ekb.eg/article_248956.html?fbclid=IwAR07bUUDfvSGdSEp3Iaq2j2nG-N2xXlo9bed1PJUG3HKvk6YGGvhO_RNfNs
- https://www.mrfcj.org/principles-of-climate-justice/?fbclid=IwAR36CssPCvuHDOMQqcHwIIpSJlHffVJJFoR6T3R1p1zjuIXxxKTWZD1rW5s
- https://www.mrfcj.org/principles-of-climate-justice/?fbclid=IwAR36CssPCvuHDOMQqcHwIIpSJlHffVJJFoR6T3R1p1zjuIXxxKTWZD1rW5s
- UNEP-LEAP: climate justice, https://leap.unep.org/knowledge/glossary/climate-justice, (Accessed in 13-6-2022)

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الأول **ماهية العدالة المناخية**	
المبحث الأول :تعريف العدالة المناخية	10
المبحث الثاني : العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي	16
المبحث الثالث :مبادئ العدالة المناخية	17
المبحث الرابع:التغير المناخي والاحتباس الحرارى	19
المبحث الخامس:التغير المناخي و اللجوء البيئي	28
الفصل الثاني **الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية**	
المبحث الأول:الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ	41
المبحث الثاني:كيف شكلت العدالة المناخية المفاوضات الدولية؟	49
المبحث الثالث:الجهود الدولية وتداعيات العدالة المناخية	55
المبحث الرابع:الجهود الدولية وحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري	64
المبحث الخامس:الجهود الدولية وحماية ضحايا اللجوء البيئي	68
المبحث السادس:التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي	77
الخاتمة	84
النتائج	85
التوصيات	87
المراجع	89
الفهرس	93

Climate justice and the protection of humanity

"Principles & Rights & Challenges & International Efforts"

Prepare/

Dr. Amal Fawzi Ahmed Awad

PHD in Law/Faculty of Law/Ain Shams University

Head of Information Technology Unit - Faculty of Technical Education - Helwan University

2023

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادةإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكترونيbook@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : العدالة المناخية وحماية الإنسانية
" مبادئ & حقوق & تحديات & جهود دولية "

تأليف: د. أمل فوزي أحمد عوض

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار

تنسيق : د. ليلى شيباني

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6789 . B

الطبعة الأولى

2023م